

الفصل الأول

الإطار المنهجي

مقدمة :

بما أن العالم يعيش عصراً جديداً من الحضارة الإنسانية ، عصر التقدم العلمي والحضاري فإن التكنولوجيا المعاصرة قد اختزلت العقل المعرفي للإنسان إلى الحد الأدنى ، وأدت الوسائل الحديثة للاتصال والمواصلات إلى الإسراع بنشر المعلومات إلى الحد الذي يتوقع أن لا يوجد فرد أو جماعة يكون في مقورها الهروب من تلك التأثيرات.

فوسائل الإعلام متعددة ومتنوعة ، ولكل وسيلة إعلامية خصائص ومميزات تتفرد بها عن الأخرى ، وتحدث هذه الوسائل تأثير على الفرد يؤدي إلى تغيرات تحصل على المجالات السلوكية والانفعالية والمعرفية والمجالات النفسية العميقة . وعند الحديث عن الصحافة لا بد من معرفة المسار التاريخي للمؤسسات الصحفية وارتباط ذلك بالمجتمعات الريفية وما تحتويه من ثقافات وعادات وتقاليد محلية .

فالصحافة والكلمة المطبوعة كانت ومازالت من الوسائل الإعلامية الرئيسية والمهمة في نشر الأفكار والآراء والمعلومات والتأثير على جمهور القراء" فهي قد تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية فتسهم في ذلك بخلق أشكال جديدة من الوعي أو تعمل على تثبيت القيم والرؤى التقليدية ، ومما لا شك فيه أن الإعلام بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة لها دور مهم في تشكيل الوعي الثقافي والقيمي في المجتمع ، ويعود ذلك للإمكانيات المتاحة أمامها لتوصيل الرسالة الإعلامية للرأي العام من مختلف الفئات الاجتماعية(عوض، 1979م، ص15).

كما أن التنمية أصبحت قضية علم وسياسة ومجتمع لدورها الفاعل في تسهيل الحياة ، إلا أن هناك أخطار ومعوقات تواجهها خصوصاً في دول العالم الثالث يرتبط بعضها بالاقتصاد وأخرى بالعادات والتقاليد وثالثة بعلاقات وقوى الإنتاج . وكما هو معلوم أن التنمية القروية من الأولويات في أبعديات وخطط كل الدول والحكومات والمنظمات الدولية وكذا المنظمات الحكومية والغير الحكومية ، وذلك لما يكتسبه العالم القروي من أهمية وللمكانة التي يحتلها في إطار التنمية الشاملة (احمد، 2013م، ص 9).

وكما هو معلوم أن الدراسات تتكامل لتقديم رؤى علمية عن الكيفية التي يتم بها معالجة مشكلات المجتمعات ، فهذه الدراسة تتكامل مع الدراسات السابقة بغرض توظيف الصحافة في تنمية الريف وإمكانية مناقشة قضاياها التي تمثل عقبة في تنميته .

• مشكلة الدراسة :

تعتبر الصحافة في السودان ومنذ نشأتها في بدايات القرن الماضي وسيلة هامة تعمل جنباً إلى جنب وكخير مساند للدراسات العلمية في دفع المجتمعات نحو التنمية ، إلا أن تلك الدراسات غالباً ما تختصر علي تنمية المجتمعات الحضرية دون الريفية التي تحتاج إلي مجهود أكبر لتحقيق التنمية والتطور . وبما أن الصحافة تهتم أكثر من غيرها بالخوض في المجالات الاجتماعية ، فإن هذه الدراسة تعني البحث في كيفية توظيف الصحافة الورقية لمساندة قضايا التنمية الريفية ، وذلك ببحث المدى الذي ساهمت به في نشر الوعي بقضايا التنمية وتعريف المواطن بها ، وحث المسؤولين علي الانتباه لمعالجة القضايا المعنية ، وذلك بالإخبار عنها والتحليل والتحقيق وعكس كل ما يدور في هذه المجتمعات وطرح حلول ومقترحات لمعالجة قضايا التنمية الريفية .

• تساؤلات الدراسة :

- كيف يتم توظيف الصحف اليومية في خدمة تنمية المجتمعات الريفية ؟
- ما هي التنمية الريفية المقصودة وما هي خصائصها وملامتها لسكان الريف ؟
- ما هي الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمليات التنمية في الريف ؟
- ما هي المصادر التي تستمد منها الصحافة السودانية المعلومات الخاصة بالريف السوداني؟
- ما هي الأشكال الصحفية التي تستخدمها الصحافة السودانية في تناولها لقضايا التنمية الريفية وفي أي الصفحات تنشر ؟
- ما هي اللغة المستخدمة في تحرير المادة الصحفية ذات الطابع التنموي ؟
- إلي أي مدى تستخدم الصحافة السودانية وسائل الإبراز والمانشيت في مضمون تنمية المجتمعات الريفية ؟

• أهمية الدراسة :

1. تكمن أهمية الدراسة في أهمية تنمية المجتمعات الريفية باعتبارها مجتمعات ذات ثقل سكاني وخصوصية .
2. أهمية توظيف الصحافة في خدمة التنمية الاجتماعية والتغلب علي المشكلات التي تحيط بإنسان الريف السوداني .
3. معرفة مدي اهتمام الصحافة السودانية بالمجتمعات الريفية والشأن الريفي .
4. أهمية إنتاج بحوث نوعية قد تكون مدخلاً لدراسات أخرى أكثر خصوصية تسهم بفاعلية في تنمية المجتمع الريفي .
5. أهمية التطرق لمفهوم تنمية المجتمع المحلي باعتباره علم جديد ذا جذور عريقة وثابتة يخدم مصلحة المجتمع ككل .

• أهداف الدراسة :

- توظيف الصحافة للتغلب على المعوقات التي تعترض عمليات التنمية والتقدم في بعض المجتمعات الريفية .
- معرفة مدي إمكانية توظيف الصحافة لتحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والحضر .
- التعرف علي المفاهيم الإدارية والاستراتيجيات التي تتبعها الصحافة في تناول الموضوعات التنموية .
- الوقوف علي الأشكال والقوالب الصحفية التي توظفها الصحافة السودانية في التغلب على معوقات التنمية ، وربط أواصر المجتمع على المستوى الشعبي وتعميق المفاهيم الإنسانية .

• منهج الدراسة :

استخدمت الباحثة منهج تحليل المضمون الذي يعتبر أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر واستخلاص النتائج في جداول حيث الأشكال التكرارية والنسب المئوية ، كما استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يتضمن دراسة الحقائق المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف معين ، ويقتصر هذا المنهج علي وصف الظواهر أو الأحداث في وقت معين . (عبدالله، 2012م ،

ص28)

كما تم استخدام المنهج التاريخي الذي يستخدم في جمع العلوم لكشف جذور الظاهرة الموجودة وذلك بالرجوع إلى المصادر الأولية كالوثائق والمخطوطات والصحف وغيرها (عبد القادر ؛ آخرون ، 2001م ، ص32).

• مصطلحات الدراسة :

تَوْظِيْفٌ وَتَوْظِيْفَانٌ (الهِمَّ فِي) - خِدْمَةٌ التَّقَدُّمُ : تَشْغِيلُهُ اسْتِثْمَارُهُ هُنْدَسٌ فِي الإِدَارَةِ : تَعْيِينُهُ بِهَا لِإِيَادِ يَهْمَةٌ

يشير مفهوم الوظيفة اصطلاحاً : إلى مجموعة الواجبات والمسؤوليات التي تحدها سلطة مختصة ليقوم بها موظفاً ما بصفة دائمة أو مؤقتة ، أي انه يمثل مجموعة من المهام أو الأعمال يستحق أن يشغلها موظف واحد أو أكثر .

والتعريف الإجرائي لتوظيف الصحافة : هو العملية التي بموجبها يتم توظيف الصحف واستخدامها و تشجيعها للانضمام والاشتراك بفاعلية في النشاطات المختلفة ، وذلك بالعمل المستمر علي تعظيمها لتحقيق أغراض محددة .

• الصحافة في اللغة :

عرف المعجم الوسيط الصدَّ حافة بكسر الصاد بأنها مهنة من يجمع الأخبار والآراء وينشرها في صحيفة أو مجلة ، والنسبة إليها : صدِّ حافي .

ويستخدم قاموس اكسفورد كلمة Press بمعني صحافة ، وتعني شيئاً مرتبطاً بالطبع والنشر والأخبار والمعلومات ، و Journalism بمعني صحافة أيضاً ، و Journalist بمعني صحفي (إبراهيم ، عبد العزيز ، 1995م ، ص266) . والصحافة لغة مشتقة من الصحف والصحيفة كما شرحها ابن منظور في لسان العرب هي ما يكتب فيها . والصحيفة هي مجموعة من الصفحات تصدر يومياً أو في مواعيد منتظمة وتتضمن أخبار السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة وما يتصل بها (علم الدين . أ.د. محمود ، 2014م ، ص12).

الصحافة المفهوم الاصطلاحي : بمعنى Press هي صناعة إصدار الصحف وذلك باستقاء الأنباء ونشر المقالات بهدف الإعلام ونشر الرأي والتعليم والتسلية ، كما أنها واسطة تبادل الآراء والأفكار بين أفراد المجتمع وبين الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة فضلاً عن أنها من أهم وسائل توجيه الرأي العام (زكي . د. احمد بدوي ، 1985م ، ص124).

تنمية : نمى ينمى ، نمى إنتاجه : زاده وكثره ، رفع معدله : الأمر : طوّر والتدبيرية :
الرفعة من مسدّات وإنتاج والدخل الوطني .

التمية اصطلاحاً : هي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات ، شاملة ومتكاملة (أ.د. حجاب ، 2003م ، ص32) تسهم في عملية التغير الحضاري و تتناول أفاق واسعة من المشروعات التي تهدف إلي خدمة الإنسان ، وتوفر الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري ، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة علي استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة (الحسن ، 1999م ، ص117).

والتعريف الإجرائي للتنمية : هي عبارة عن عملية غير مقصودة أو مستهدفة ، لاستغلال كل موارد المجتمع المتاحة استغلالاً جيداً ، بهدف أحداث تعديلات وتغيرات واعية في كافة جوانب المجتمع الأساسية والفرعية ، من خلال بناء أيديولوجي معين ، يتلاءم مع الواقع الاجتماعي الذي يرتبط بالاتجاهات والمواقف الاجتماعية والوعي الاجتماعي ، ومشاركة الأهالي بجانب الحكومة والقدرة علي المبادرة والتنشئة الاجتماعية والاعتماد علي الذات، والقضاء علي التبعية الداخلية والخارجية .

مفوجتهعات نجم مع الم ج تم مع : جماعة من الناس تربطها روابط ومصالح مشتركة وعادات وتقاليده وقوانين واحدة ، م ج تم مع المدينة او مجتمع القرية <http://almaany.com/ar/dict/ar-ar>

الريف أرميا قسم -،الوجع : يوف . هو أرض فيها زرع وخصب ، يطلق على ما عدا المدن من القرى والكفور (<http://maajim.com/dictionary>)

والريف : هي المناطق المحيطة بالمدن ويختلف عنها في حجم السكان وتجانسهم والحراك الاجتماعي . ويعمل غالبية سكانها بالصناعات الأولية أي المواد الخام مثل الزراعة والرعي

وصيد الحيوانات والأسماك ، ويتميز بالعلاقات الوثيقة بين سكانه وصغر حجم تجمعاتهم الاجتماعية ، كما يخضعوا لقوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي المتمثلة في العادات والتقاليد والقيم والأعراف ، كما تنتقل معايير السلوك فيه من جيل إلى جيل .

• الإطار الزمني والمكاني :

تجري هذه الدراسة بولاية الخرطوم لأنها المركز الذي يوجد به جميع المؤسسات والمرافق التي تعني بالشأن الصحي والتنموي . أما الإطار الزمني: فالدراسة لمدة عام من يونيو 2015م - مايو 2016م ، حيث أجرت الدراسة فيه نتيجة للحراك التنموي الذي ينتظم معظم المدن والقرى و للاطلاع علي آخر الدراسات السابقة ذات العلاقة بهذه الدراسة للاستدلال بها .

• أدوات البحث :-

الملاحظة :

يقصد بالملاحظة في مجال البحث العلمي المشاهدة الدقيقة لظاهرة من الظواهر بالاستعانة بالأدوات والأجهزة والأساليب التي تتفق مع طبيعة هذه الظاهرة وذلك بهدف معرفة صفاتها وخواصها والعوامل الداخلة فيها (حسين ، 1995م ، ص183) . وفي هذه الدراسة تستخدمها الباحثة لتكملة ما توصل إليه المعالجات الصحفية .

تحليل المضمون :

استخدمت الباحثة تحليل المضمون لتحليل صحيفتي (الرأي العام والسوداني) و الذي يعتبر احد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر للمادة الإعلامية وصفاً موضوعياً منتظماً كمياً (عبد الله ، 2012م ، ص29) .

المقابلة :

تعتبر المقابلة الشخصية من أهم الأدوات الفاعلة في الحصول علي البيانات والمعلومات وهي عبارة عن حوار شفوي يتم بين الباحث والمبحوث أو المبحوثين حول قضية معينة للحصول علي المعلومات التي لا يمكن توفرها في المراجع وصفحات الانترنت والتي تظل في صدور الأشخاص (درار ، 2012م ، ص96)

حيث تركز المقابلات الشخصية التي قامت بها الباحثة علي اتجاهاين ، الاتجاه الأول : إجراء مقابلات مع عينة من الأساتذة والمسؤولين بالمؤسسات المعنية بمجال التنمية الريفية . والاتجاه الثاني : اللقاء مع بعض المسؤولين بالمؤسسات الصحفية .

• مجتمع الدراسة :-

هو عينة من الصحف السودانية اليومية متمثلة في صحيفتي (السوداني والرأي العام) كنموذج للصحف السودانية الأكثر انتظاماً في الصدور واهتماماً بالقضايا المجتمعية .

• الدراسات السابقة :-

تمكنت الباحثة من الاطلاع علي بعض الدراسات السابقة في مجال الإعلام التنموي بصفة عامة والصحافة التنموية بصفة خاصة والتي يمكن الاسترشاد بها في هذه الدراسة غير أن البحوث التي تناولت قضايا التنمية الاجتماعية وبالأخص تنمية المجتمعات الريفية بالصحافة السودانية ضمن بحوث تحليل المحتوى تكاد تكون قليلة جداً إن لم تكن معدومة ، وفيما يلي نستعرض تلك الدراسات بشي من التفصيل :

1. الدراسة الأولى :-

تغطية قضايا التنمية الاجتماعية بالصحافة السودانية (خليل ، 1999م)
تناول الباحث قضية التنمية الاجتماعية ضمن بحوث تحليل المحتوى والمقارنة بين صحيفتي الأنباء وألوان مع اختيار قضايا اجتماعية هامة والتي تمثلت في قضايا التعليم والصحة والهجرة والقضايا التربوية .

• أهداف الدراسة :-

هدفت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي لما يلي :

1. رسم صورة دقيقة للموضوعات والمشكلات والقضايا الاجتماعية التي تناولتها الصحافة السودانية في فترة الدراسة .

2. بيان أهمية تناول هذه القضايا لواقع المجتمع السوداني والسعي لإيجاد الحلول لها .

3. الكشف عما إذا استطاعت الصحافة السودانية إيجاد العلاج الناجع والمساهمة الفاعلة في خلق تنمية اجتماعية بالبلاد .

• منهج الدراسة :-

استعان الباحث بعدد من المناهج البحثية وذلك علي النحو التالي :-

المنهج التاريخي :- الذي يستخدم في جميع العلوم لكشف جذور الظاهرة الموجودة وذلك بالرجوع إلي المصادر الأولية كالوثائق والمخطوطات والصحف وغيرها .

المنهج الوصفي التحليلي :- الذي يعتبر من أهم المناهج التي تصلح للبحوث الإعلامية والذي يهتم بدراسة الحقائق حول الظواهر وذلك بجمع البيانات والمعلومات وتحليلها .

منهج تحليل المضمون :- الذي يهدف إلي وصف المحتوى الظاهر للاتصال وصفاً وموضوعياً .

المنهج المقارن :- الذي يرمي إلي تحليل مكونات الظاهرة الخاضعة للدراسة ومقارنتها بشبيه لها أو مقارنة نتائج دراسة بنتائج دراسة أخرى في مجتمع آخر أو في نفس المجتمع مع اختلاف المدة . وفي هذه الدراسة قارن الباحث بين صحيفتي الأبناء وألوان من حيث المضمون والشكل .

• نتائج الدراسة :-

أسفرت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي عن النتائج التالية :-

1. تسهم صحيفتي الأبناء وألوان في خلق صورة وانطباعات ايجابية ويتضح ذلك من تناولها للاتجاهات المؤيدة لقضايا التنمية الاجتماعية المتمثلة في القضايا التعليمية والصحية .

2. تسعى صحيفتي الدراسة لتحقيق أهداف قضايا التنمية الاجتماعية عن طريق حشد الأدلة في القضايا التعليمية والتربوية والصحية وقضايا الهجرة والقضايا الاجتماعية الأخرى .

3. أوضحت الدراسة أن القضايا التربوية بصحيفتي الدراسة اعتمدت علي مقالات العرض والشعر ومقالات الرأي والأخبار والإعلانات كما برزت الأخبار والمقابلات الشخصية عند معالجة صحيفة الأبناء للقضايا الصحية .

اتفقت الدراستين في تناولها لقضايا التنمية الاجتماعية حيث تناولت الدراسة السابقة قضية التنمية الاجتماعية بالتركيز علي قضايا التعليم والصحة والهجرة والقضايا التربوية . بينما تقف الدراسة الحالية علي إمكانية تناول الصحافة العامة لمتطلبات المجتمعات الريفية بصفة خاصة وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة بين الريف والحضر ، الشئ الذي لم تتطرق له الدراسة السابقة واكتفت بتناول التنمية الاجتماعية بصفة عامة .

2. الدراسة الثانية :-

دور الصحافة في معالجة مشكلات المجتمعات الريفية (سليمان . ، 2004م)

تناول الباحث بالدراسة والتحليل مشكلات المجتمعات الريفية في الصحافة السودانية وذلك من خلال ما نشر من موضوعات في صحيفتي الرأي العام وأخبار اليوم . كما أجب البحث عن مجموعة من التساؤلات وكان أبرزها :

1. إلي أي مدي تبرز الصحافة السودانية مشكلات المجتمعات الريفية ؟
2. ما هي المشكلات التي تركز عليها الصحافة السودانية في المجتمعات الريفية ؟
3. ما نوعية الأشكال الصحفية الأكثر استخداماً في تغطية قضايا الريف ؟

• أهداف الدراسة :-

1. هدفت الدراسة إلي توفير بيانات ومعلومات حول حقيقة واقع المجتمع القروي السوداني والتعرف علي المشاكل التي يعاني منها المجتمع الريفي .
2. التعرف علي حقيقة الدور الذي تقوم به الصحافة المقروءة في معالجة مشاكل الريف السوداني .
3. التعرف علي العلاقة بين المجتمعات الريفية والصحافة .
4. الكشف عن مدي موضوعية المادة الصحفية في إبراز المشكلات الريفية .

• منهج الدراسة :-

انتهج الباحث المنهج الوصفي ، واعتمد علي تحليل المضمون باعتباره أسلوب منهجي وذلك من خلال استمارة تحليل المضمون .

• نتائج الدراسة :-

1. أثبتت الدراسة وجود الضرر الذي تعاني منه المجتمعات الريفية ومجتمعات المدن ، فمشاكل الريف يعود أثرها علي الحضر في المسكن والمعيشة وجميع الخدمات .
2. كشفت الدراسة أن للصحافة دور واضح في لفت وجهة نظر الحكومة للاهتمام بتنمية الريف وتطويره .
3. الصحافة تمثل مصدر رئيس من مطدر نشر وإبراز مشكلات المجتمعات الريفية وذلك من خلال تنمية المعارف والمهارات التي تعمل علي تطوير الوعي البيئي في المجتمع الريفي .

3. الدراسة الثالثة :-

دور الصحافة الإقليمية في التنمية المحلية (يوسف ، 2012م)

أهداف الدراسة :-

- هدف البحث إلي دراسة الدور الذي لعبته صحيفة كردفان في التنمية المحلية والجوانب التي ساعدت في أن تؤدي الصحيفة هذا الدور علي الوجه المطلوب .
- التحقق والتأكد من دور الصحافة الإقليمية في أحداث التنمية المحلية من خلال تناولها للقضايا الخدمية والتغيير الاجتماعي عبر الأشكال التحريرية المختلفة .

• منهج الدراسة :-

اعتمدت الدراسة علي أسلوب تحليل المضمون كأداة رئيسية وتمت دراسة الموضوعات التنموية بالصحيفة حيث دراسة الجداول التكرارية لتحليل المضمون والتي اشتملت علي الوحدة الوطنية والتعليم ومحو الأمية ، الصحة ، المياه ، الكهرباء ، الزراعة ، الثروة الحيوانية ، والتوعية والتغيير الاجتماعي وقضايا أخرى . كما تم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي ، كما استعانت الباحثة بملاحظتها لاستكمال المعلومات بالإضافة إلي إجراء المقابلات مع عدد من الصحفيين والمعنيين بأمر الصحافة الإقليمية .

• النتائج والتوصيات :-

من أهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة أن صحيفة كردفان نجحت في التأكيد علي الوحدة الوطنية بالإقليم واستطاعت ان تبرز القضايا والمشكلات التي تهم الإقليم بما يتلاءم مع طبيعة المنطقة وأدت دوراً ملموساً في شعور المواطنين بأهمية مشاركتهم في مشاريع وبرامج التنمية بالإضافة إلي توضيح تميز الإقليم .

أوصت الدراسة إلي ضرورة اهتمام الجهات ذات الصلة بالعمل الصحفي بإصدار الصحف الإقليمية في كافة الأقاليم وإنشاء إدارة خاصة بالصحافة الإقليمية بالمجلس القومي للصحافة والمطبوعات لتهيئة الظروف الكفيلة باستمرارها وتطويرها .

الفصل الثاني :

دور الإعلام في التنمية الشاملة

- المبحث الأول : سياسات واستراتيجيات الإعلام التنموي .
- المبحث الثاني : تكامل المؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية .
- المبحث الثالث : دور الصحافة في معالجة المشكلات الاجتماعية .

المبحث الأول

سياسات واستراتيجيات الإعلام التنموي

الاتصال التنموي المفهوم - الأهداف - والوظائف

علي الرغم من أن مصطلح "الاتصال التنموي" يستخدم أحياناً للإشارة إلي الإسهام الكلي للاتصال في تنمية المجتمع (الاتصال في خدمة التنمية) أو في أحيان أخرى لإلقاء الضوء علي استخدام وسائل الإعلام لتقديم ومناقشة قضايا التنمية ، إلا انه بشكل عام يعني " الاستخدام المخطط لاستراتيجيات وعمليات الاتصال التي تهدف إلي تحقيق التنمية " .

فمفهوم الاتصال التنموي في حد ذاته قد بزغ في إطار إسهامات الاتصال والموارد والإعلامية الموجهة للتنمية في دول العالم الثالث . ففي الخمسينات والستينات قامت العديد من منظمات الإعانة مثل "اليونسكو" ووكالة التنمية الدولية الأمريكية " بالاضطلاع بالعديد من المشروعات استخدمت خلالها الإعلام لأغراض الاتصال أو الإعلام أو التوعية من اجل تيسير التنمية ، ولحق بهذا المنهج في هذا العمل العديد من المنظمات الأساسية التابعة للأمم المتحدة مثل : "الفاو" (منظمة الأغذية والزراعة) برنامج الأمم المتحدة للتنمية "اليونيسيف" (صندوق الأمم المتحدة لدعم الأطفال) وهكذا تنامي دور الاتصال في إطار تنفيذ مشروعات التنمية (حجاب ، 1998م ، ص104).

هي عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلي تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية وموفرًا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي . (الكواري ، 1984م ، ص5)

واستناداً لهيئة "Clearing House for Development Communication" فان تعبير "الاتصال التنموي" استخدم لأول مرة في "الفلبين" في السبعينات بواسطة البروفيسور "نورا كوبرال" (1985م) للتدليل علي عمليات النقل والاتصال للمعرفة الجديدة المتعلقة بالبيئات الريفية ، ثم اتسعت مجالات المعرفة لتشمل كل الكيانات التي تساعد في تحسين الظروف المعيشية للأفراد

المحرومين ، وفي نفس تلك الفترة قام "ايرسكن تشايلدر" بتطوير ودعم الاتصال التنموي في نظام "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" مع الإصرار علي أهمية وجود مكون للاتصال في كل مشروع من مشروعات التنمية (سعد ، 2003م ، ص115) .

كما أن هناك العديد من برامج التنمية التي تشرف عليها الوكالات الحكومية أو الجامعات والمثال علي هذا النوع "برامج وخطط تنمية المجتمعات الريفية والمحلية في الهند وبعض الدول النامية الأخرى" وهي في العادة متعددة الأغراض ، وتعتبر هذه السياسات التنموية الأساس الفلسفي الذي قامت عليها الوحدات الريفية والتي كان القصد من إنشائها توحيد الخدمات المقدمة إلي سكان الريف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو صحية أو تعليمية أو زراعية من خلال مؤسسة واحدة .

أما عملية تنمية المجتمع المحلي بما فيها المجتمعات المحلية الريفية فيعرفها احمد العادل بأنها : "العملية التي يمكن للأفراد الذين يعيشون في مجتمع صغير أن يناقشوا عن طريقها حاجاتهم ويحددونها ثم يضعون الخطة لتنفيذها ويعملون معاً لسد هذه الحاجات" . وهناك تعريف آخر لـ "Battern" يري أن التنمية المحلية هي الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع وذلك بتشجيع المقيمين في هذا المجال علي مساعدة أنفسهم وتعاونهم مع بعض مع تقديم المعونة الفنية اللازمة عن طريق المنظمات الحكومية والأهلية (حجاب ، 1998م ، ص105) .

واعتماداً علي المداخل المنهجية المختلفة فان تعريف معنى الاتصال التنموي سوف يختلف ، ومع ذلك وبعيداً عن الاختلاف في الأيدولوجيات والمداخل المنهجية يمكن التأكيد علي أن الدروس المستفادة من الخبرة في هذا المجال أوضحت أهمية التركيز علي عمليات التفاعل والمشاركة أكثر من مجرد إنتاج ونشر المعلومات بشكل منفصل عن عمليات المجتمع .

• الاتصال التنموي بالمشاركة :-

يمكن تعريف الاتصال التنموي بالمشاركة كنشاط مخطط له يعتمد من ناحية علي عمليات المشاركة - ومن ناحية أخرى علي الاتصال الإعلامي والشخصي والذي يساعد الأفراد والمجموعات في المجتمع والمعنيين بمشكلة تنموية شائعة علي تحليل وفهم أسبابها وتحديد الحلول الممكنة ، ثم تَبْجَة هذه الحلول بناءً علي "المبادرات المحلية" وما قد يصاحب ويدعم هذه العملية .

وهذا النوع من الاتصال يعني التحول من التركيز علي مجرد إعلام ومحاولة إقناع الأفراد إلي التركيز علي تيسير التبادل حيث يمكن للأفراد تناول مشكلة مشتركة وطرح مبادرة مشتركة لمعالجة وتجريب الحلول الممكنة لها ، ويقوم الباحث او العامل بالتنمية باستخدام الاتصال كوسيلة لتيسير المشاركة ، ومن هذا المنظور فان الاتصال التنموي بالمشاركة هو أداة من اجل :

- تيسير المشاركة بين المعنيين المهتمين بمشكلات التنمية والذين يسعون إلي إيجاد حل لها.
- وفي سياق بحوث إدارة الموارد الطبيعية ، يجب مساعدة هؤلاء المعنيين لتحديد وتنفيذ مبادرات التنمية المحلية لإدارة الموارد الطبيعية من خلال بناء التحالفات والتعاون والشراكة علي مستويات مختلفة ومن خلال تيسير إتاحة المعلومات والمعرفة اللازمين لعمل ذلك .

ويتطلب ذلك من الباحثين والعاملين بالتنمية تغيير مواقفهم ، وبشكل تقليدي فان الطريقة التي يتبعها العديد من فرق البحث والعاملون بالتنمية هي تحديد مشكلة معينة في المجتمع وتجريب الحلول لها بالتعاون مع أفراد هذا المجتمع . أما جانب الاتصال فان الاتجاه يتمثل في مجرد إعلام الأفراد وزيادة إحساسهم بالجوانب العديدة لهذه المشكلة وبالحلول التي ينبغي تنفيذها (مركز بحوث التنمية الدولي ، ص5-6)

يمكن القول أن الاتصال التنموي بالمشاركة يتضمن تحديد المشكلة واكتشاف جوانبها المتعددة مع المجتمع المحلي وليس الأفراد المحليين ، وهو يعني أيضاً تبادل المعرفة التقليدية المتعلقة بالحلول الممكنة وتطوير العملية التي سيتم من خلالها تصميم نموذج التجريب علي أن يتم كل ذلك بمشاركة ايجابية من جانب المستخدمين النهائيين .

وظائف الاتصال التنموي :-

في معظم الدراسات الإعلامية يحدد الكثير من الباحثين وظائف الاتصال حتى تقدم دوراً فعالاً في دفع عجلة التنمية بالمجتمعات ، وقد حدد "هارولد لازويل" وظائف الاتصال في مراقبة البيئة والترابط الذي يؤدي إلي وحدة المجتمع ونقل التراث الاجتماعي من خلال نقل القيم والمعايير الاجتماعية من جيل إلي آخر ، وأضاف "تشارلز راين" وظيفة رابعة هي الترفيه ، أما "ديكلير" فقد أضاف إلي هذه الوظائف وظيفة (الرقابة) الاجتماعية وتوزيع الأدوار وتنسيق الجهود ، فيما يقدم كل من "ميرتونو لازر سفيلد" ثلاث وظائف يؤديها الاتصال خدمة للمجتمع وهي : "التشاور وفرض المعايير الاجتماعية وتحقيق الإحساس بالاختلال الوظيفي" (عام ، 1975م ، ص175) .

ونستطيع القول أن وسائل الاتصال باتت تهيمن علي حياة الإنسان المعاصر بامكانياتها الكبيرة ووسائلها . أما "اوشيم" فيؤكد أن وسائل الإعلام هي المصدر الأول لتحقيق التنمية في المجتمعات النامية التي تريد تحقيق التنمية والحق بركب التقدم بأسرع ما يمكن ، أما "شرام" فيحدد ثلاثة وظائف لوسائل الاتصال يمكن أن تقوم بها علي أفضل وجه لدفع عجلة التنمية وهذه الوظائف هي :-

- وظيفة الإعلام :-

ولها ثلاث مهام فرعية : توسيع الآفاق وذلك من خلال معرفة الجديد ، وتركيز الاهتمام بإضفاء الأهمية القصوى علي الآراء أو الأشخاص أو الموضوعات المختلفة مما يقود إلي إنجاح عمليات التنمية ، إضافة إلي رفع مستوي التطلعات بدفع الأفراد للتطلع لحياة أفضل وبدون ذلك يصبح تحقيق التنمية أمراً بعيد المنال .

- وظيفة اتخاذ القرار :-

فمن خلال انسياب المعلومات بين المسؤولين والأفراد تتاح الفرص للإسهام بذكاء في عملية اتخاذ القرارات ، ووسائل الإعلام هي وحدها القادرة علي المساهمة في أداء هذه الوظيفة ، لأنها تستطيع أن تفرض أساليب جديدة للحياة الاجتماعية ، وأن تسهم في تكوين الرأي العام وان تغير الاتجاهات دفعا لمسيرة التنمية .

- وظيفة التعليم :

فتعليم المهارات المطلوبة وتعليم الأطفال والزراعيين وسائل الزراعة الحديثة وتدريب المهندسين والأطباء وتزويد العمال بالمهارات الفنية لتلبية احتياجات المجتمع وتزويده بأساليب العناية الصحية ، كل هذه المهام تستطيع وسائل الاتصال الجماهيري القيام بها علي أكمل وجه .

أما محمد منير حجاب (حجاب ، 2003م، ص) فحدد الوظائف الاتصالية التنموية الأكثر قدرة علي تحقيق فاعلية وسائل الاتصال في تنمية المجتمع في الوظائف التالية :-

"الإعلام - الإرشاد - التوجيه - النفير - التثقيف - التنشئة الاجتماعية - التسلية " وهذا يتطلب تهيئة المناخ الملائم للتنمية وتوفير منتدى للمناقشة وصنع القرارات ونشر التعليم والتدريب ونشر الأفكار المستحدثة مع مراعاة المتغيرات التي تؤثر علي ممارسات وسائل الاتصال في المجتمعات النامية ووظيفتها التنموية في إطار إبعاد عديدة هي :-

- البعد البيئي :-

ويشمل البعد البيئي الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمارس من خلالها وسائل الاتصال لوظائفها ، ووفقاً لهذا البعد تختلف هذه الوظائف من مجتمع لآخر ، فوظائف وسائل الاتصال الجماهيري في المملكة العربية السعودية تختلف عن جمهورية مصر العربية والتي تختلف عنها في السودان ، وحتى داخل البلد الواحد تختلف هذه الوظائف من فترة لأخرى (رشتي ، 1982م ، ص176)

- البعد الحضري :-

فقد تختلف طبيعة وظائف الاتصال في الريف عنها في المدن ، ومن منظمة إلي أخرى حسب حاجة المنطقة المعنية .

- البعد التنموي :-

ويشتمل علي الجوانب المتعددة للتنمية والتي تحدد في مجموعها مكونات التنمية الشاملة ومنها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الذاتية والروحية والنفسية .

- بعد الوسائل الاتصالية :-

فوظائف وسائل الاتصال الجماهيري تختلف وفقاً لطبيعة الوسيلة المستخدمة ، فوظائف الصحافة تختلف عن وظائف الراديو التلفزيون .

- بعد الجمهور :-

وظائف الاتصال بالنسبة للشباب تختلف عن وظائفها المقدمة للأطفال والتي تختلف عن الوظائف الموجهة للنساء أو المتخصصة ، فلكل فئة قضاياها التي تهمها وتعمل علي متابعتها والاهتمام بها ، ولهذا فان دراسة دور وسائل الاتصال في تنمية المجتمعات النامية وتحديد درجة فاعلية هذه الوسائل يلقي بدوره عبئاً ثقيلاً علي كاهل علماء الاتصال في تلك المجتمعات لإبراز متطلبات التنمية ومتطلبات الاستخدام الفعال للوسائل الاتصالية لتحقيق التنمية لصالح هذه المجتمعات ، فالتنمية عملية مشاركة علي نطاق واسع لإحداث التغييرات الاجتماعية تستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وصولاً لمزيد من المساواة والحرية وغيرها من القيم التنموية (شاهين ، 2011م ، ص101)

• الصحافة كوسيلة للإعلام التنموي :-

الإعلام عموماً ، والإعلام التنموي خاصة عندما يقوم بإرشاد وتوجيه المواطنين أو المستهدفين نحو بلوغ خطة أو السير في تحقيق أهداف مرسومة إنما تم علي أساس مخاطبة الجماهير بوسائل الإعلام المختلفة ومن أهم هذه الوسائل : الصحافة :-

ويقصد بالصحف ، الصحف المحلية واليومية والأسبوعية والدورية علي أشكالها وأنواعها سواء المحلية أو الدولية أو الإقليمية أو العالمية . هذا وتعتبر الصحف من أهم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري حيث تقوم الصحافة بتقديم وعرض أحدث الأخبار والمعلومات والأفكار وأراء المجتمع بحيث يكون الهدف من ذلك تشكيلوا إبراز رأي عام صحيح في المسائل العامة وما يعتبر من هذه المسائل العامة من مشاكل سياسية أو اقتصادية أو مالية أو فنية أو تنمية وذلك بلوغاً لتذليل العقبات وتحقيق هدف الإعلام الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي في خدمة التنمية المنشودة ، وكل هذا ما يدخل في نطاق الإعلام التنموي (بوعرجة ، 2013م ، ص47) .

والصحافة تعرف الناس بالحقائق فيما تنتشره عليهم من أخبار ومعلومات وترشدهم إلي الطريق السوي بتفسير وشرح تلك الحقائق والتعليق علي الأنباء وإبداء الرأي في صورة مقالات أو كتابة أعمدة ذات عناوين ثابتة ، والصحف إشكال وأنواع متعددة فمنها ما هو إخباري يعتمد علي إظهار الأخبار الرئيسية ملونة لجذب انتباه القراء وضمان اكبر توزيع ممكن ومن ثم تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب الصحيفة وبالتالي تعتبر وسيلة نافعة للإعلام التنموي . ونوع آخر من الصحف يعمل علي أساس اعتناق مذهباً سياسياً معيناً أو يقدم فكرة ورأي وبرامج حزب معين ، وفي بعض الحالات تكون هذه الصحف رسمية تابعة للدولة ، وبالتالي تكون مجالاً رحباً لعرض أفكار الحزب التنموية أو سياسة الحكومة التنموية أو أعلام الجماهير بخطط وبرامج تنمية للدولة أو الحزب ، وهذا هو ما يطلق عليه اسم الإعلام التنموي (barran. P.P.263) .

الصحافة إذاً كأحدى وسائل الإعلام التنموي أصبحت أداة سهلة لإعداد الرأي العام ، وعلي قدر سياسة الكاتب السياسي او الاقتصادي او التنموي بتشكيل الرأي العام . ومن الجدير بالذكر هنا وما يجب أن يأخذه في الاعتبار من هم وراء الإعلام التنموي هو أن القارئ العادي البسيط لا يكلف نفسه مشقة التفكير والاستنتاج وإنما يرغب في الحصول علي شي جاهز دائماً وهو بذلك علي استعداد لتقبل هذا الشئ الجاهز دون اعتراض او مناقشة لأنه ليس لديه الوقت الكافي للتفكير حول الأشياء بنفسه في عصر السرعة والتكنولوجيا المتطورة التي نعيشها في هذه الحقبة من الزمن ، وهنا يجب أن يركز أصحاب الإعلام التنموي علي معرفة الصحف اليومية او الأسبوعية الأكثر

رواجاً وقبولاً لدى القراء والجمهور المستهدف إعلامه تنموياً لئتم بذلك توجيه الإعلام التنموي من خلال تلك الصحف كوسيلة إعلام تنموي ناجحة (سيد ، 1985م ، ص96).

لقد كان للصحافة الفضل الأول في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث فكثير من الحركات الثورية والمؤتمرات الدولية والاتفاقيات الدولية والاقتصادية والتنموية تم توصيل فقراتها إلي الجماهير عن طريق الصحافة . ومن هنا لعبت الصحافتدوراً هاماً في التنمية الاقتصادية وفي نشر الإعلام التنموي (خليل ، 5005م ، ص105) .

فالصحافة في المجتمعات تشكلها عوامل اقتصادية وسياسية وكل ذلك يؤثر علي نقل وانتقاء الأخبار الصحفية التي تصل المتلقي وبالتالي يؤثر مثل هذا المضمون في عمليات التنمية من خلال تأثيره علي سلوك الأفراد والجماعات .

أما من ناحية تكوين الرأي العام فيمكن القول انه يقع علي جميع وسائل الإعلام وخاصة الصحافة مسئولية خطيرة في هذا المجال وخصوصاً إذا كان الموضوع يتعلق بالتنمية والإعلام التنموي ، حيث ينبغي أن يحاط الجمهور بالإخبار الدقيقة التي تغذي الرأي العام ، الذي ربما لن يكون مبنياً علي أساس سليم في مجال التنمية السياسية او التنمية الاقتصادية إلا إذا كان الشعب مزوداً بالمعلومات الصحيحة الكافية عن الموارد ومستلزمات التنمية ومتطلبات العمل التنموي من خلال الإعلام التنموي (حجاب ، 1998م ، ص123) .

خلاصة القول هي أن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي هي التي تحدد مهام الصحافة ومسئولياتها ، فقد تكون الصحافة أداة لتحفيز والتغيير الاجتماعي او قد تكون أداة لمساندة النظام الاجتماعي القائم سواء بتكريس الوضع القائم او بتبني تغيير جزئي يخدم توجهات السلطة الحاكمة .

سياسات واستراتيجيات الإعلام التنموي :-

ليس بوسع الإعلام الاضطلاع بعملية التنمية وكل ما يستطيع عمله هو أن يركز الأنظار في هذا الاتجاه ، وينبه إلي الفرص المتاحة ويهاجم الامبالاة ويؤثر في الرأي العام . وعلي كل ذلك

فان الإعلام يؤدي دوره كمساند ومشارك في التنمية ، ولقد تبين من نتائج الدراسات العديدة انه لا طائل من وراء البحث عن كيفية قيام وسائل الإعلام بالمساعدة في تغير السلوك والقوالب الجامدة إلي أن يتم خلق علاقات بنيوية جديدة في المجتمعات وذلك بين مديري وسائل الإعلام وتطلعات وأماني المواطنين ، وبين أصحاب وسائل الإعلام والسياسات الإعلامية ، ومن ثم لا ينبغي أن تحمل وسائل الإعلام أكثر مما تحمل . فإسهامها ينصب علي التأثير علي المعايير الاجتماعية واسترعاء الأنظار وتوضيح الفرص ، والواقع أن من أفضل ما يمكن أن تفعله هو المساعدة في تهيئة جو مواتي للتنمية بدلاً من أحداث تغيير مباشر (ماكيراييد ، 1981م ، ص375)

وينبغي أن تستهدف وسائل الإعلام ثلاث غايات للقيام بدورها في عملية التنمية (سعد ، 2003م ، ص104)

- زيادة تفهم مشكلات التنمية .
 - إقامة روح من التضامن في بذل جهود مشتركة .
 - زيادة قدرة الرجال والنساء علي تولي أمر تنميتهم .
- ويحدد "شرام" ست مهام أساسية تمثل دور الإعلام في عملية التنمية (chramm , 1963 , p4-38) :-
- الإسهام في تنمية الانتماء الوطني وتحويل الاهتمام من المجال المحلي إلي المجال القومي .
 - الإسهام في نشر وتوضيح التخطيط القومي . توسيع الأفاق وإدخال طرق جديدة .
 - مساعدة الناس علي التطلع نحو المستقبل .
 - إعداد الناس للقيام بدورهم كأعضاء في أمة واحدة باعتبارهم أمة من بين أمم العالم .

وقد تتبع وسائل الإعلام احدي الاستراتيجيات الثلاثة الآتية (Teheranian,1977, p4) :-

أولاً : المساهمة في التحول موقع اللامبالاة وعدم الاهتمام إلي الصراع التاريخي والصدمة الحضارية الأمر الذي يولد عملية التنمية أو يهيئ المناخ لها .

ثانياً : الحث علي أو استمالة التغيير الاجتماعي ،وإذا لم يقابل دور الإعلام بمساندة من قبل قادة الرأي فقد ينقلب الأمر إلي صراع اجتماعي أو اغتراب سياسي .

ثالثاً : المساعدة في تبسيط وفهم عملية التغيير الاجتماعي المعقدة ، والمساهمة في إزالة التناقضات التي تترتب عليها .

وتبني هذه الاستراتيجيات يبدو صعباً لأن جمهور الإعلام يشكلون جزءاً من عملية الصراع الاجتماعي ، ولذلك فهم يميلون إلي استخدام وسائل الإعلام لخدمة أهدافهم ، ومن هنا فان دور الإعلام في التنمية يبدو أكثر تعقيداً بالنظر إلي أن عملية التحول التاريخي التي تتم في المجتمع تكتنز بداخلها عدة عقود حيث تتضمن عملية التحول والتنمية تغييراً ثورياً في البنية السياسية والاقتصادية والإعلامية "تحول من الاكتفاء الذاتي إلي الإنتاج الوفير والتحول من القهر السياسي إلي المدنية والمشاركة والتحول من الاتصال الشفوي إلي الأنظمة الإعلامية المتعددة " وفي إطار هذه التناقضات المتولدة عن عملية التحول تواجه المجتمعات النامية العديد من المشاكل (Teheranian,1977, p48

ويمكن تلخيص أهداف النظام الإعلامي في تهيئة الظروف الملائمة لمساهمة وسائل الإعلام في التنمية الشاملة للمجتمع قطرياً وقومياً ، اقتصادياً واجتماعياً ، ثقافياً وعلمياً ، علي نطاق الفرد والجماعة وفي المجالات الفكرية والاقتصادية والإنسانية والوطنية والقومية . وبالتالي ينبغي علي مخططي سياسة الإعلام التنموي أن يضمنوا البرامج والأساليب التي تكفل معالجة التناقضات المترتبة علي عملية التنمية .

ويمكن تلخيص الوظيفة الجوهرية لأي نظام إعلامي مسئول في عملية التنمية في النقاط

التالية :-

- المراجعة بين الاحتياجات والمتطلبات والقيود والمسؤوليات التي تفرضها طبيعة البيئة الثقافية والاجتماعية .

- وضع السياسات والبرامج التي تتجاوب وتتلاءم مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- التعاون والتنسيق مع قادة الرأي والمؤسسات الاجتماعية لانجاز مسؤوليات الإعلام في عملية التنمية .
- الحفاظ علي مستو عالٍ مع قادة الرأي والوعي والاستقلال والمسئولية الاجتماعية .

وتثير سياسة الإعلام التنموي مشكلة التعارض بين أهداف السلطة السياسية وتطلعات المواطنين ، حيث يختلف ترتيب أولويات التنمية بين الطرفين وبالتالي تنشأ المزيد من التناقضات ، الأمر الذي يلقي علي وسائل الإعلام مسؤولية إزالة هذه التناقضات من خلال الحوار وتحقيق إجماع وطني علي أولويات التنمية ، وضمان درجة كبيرة من المصادقية والفاعلية وجهاً لوجه أمام الجمهور وقادة الرأي وقد اعد " ماجد شهرانيان " عام 1978م قائمة تتضمن أولويات التنمية من وجهة نظر القمة وأولوياتها من وجهة نظر القاعدة الشعبية ، وأكد علي ضرورة أن تكون هذه القائمة في حسابان واضعي السياسات والخطط الإنمائية ، كما ينبغي أن تكون تحت نظر مخططي الإعلام التنموي ، فهذه القائم توضح نوع التوترات التي تولدها عملية التنمية بين الحكومة التي تحدد السياسات الإعلامية وبين الجمهور الذي يتعامل معها . وتلك القائمة كما يقول "شهرانيان " لا تقبل المهادنة والمصالحة ، وحتى تصبح المصالحة فعالة ينبغي أن يقوم الإعلام بدورة للتقريب بين وجهتي نظر الحكومة والجمهور (Hancock ,1981, op184).

وقد تضمنت القائمة التي أعدها " شهرانيان " 12 هدفاً علي النحو التالي :-

الرقم	أهداف القمة	أهداف القاعدة
1.	السلطة والأمن	الحرية والاختيار الفردي
2.	التعبئة الاجتماعية	الحراك الاجتماعي
3.	الولاء والتكامل والوحدة الوطنية	الولاء الفرعي والتضامن
4.	النمو الاقتصادي	توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية

5.	التنشئة السياسية	المشاركة السياسية
6.	حقوق الملكية والعمل	حقوق الجمهور والمستهلك
7.	التقدم التعليمي والثقافي	فرص التعليم والعمالة
8.	الرقابة علي المعلومات	تدفق المعلومات
9.	السيطرة والتوجيه المركزي	الحكم الذاتي والإقليمي
10.	التوجيه الثقافي والفني ، أحيانا (الرقابة)	الإبداع الثقافي والفني ، وأحيانا هدم حقوق الأقلية
11.	حكم الأغلبية	حكم الأقلية
12.	السيطرة الثقافية والأيدلوجية	الحرية الفكرية والفنية

والحديث عن سياسة الإعلام التنموي لابد وان يثير قضية بالغة الأهمية هي قضية تنمية وسائل الاتصال ذاتها ، فلكي يقوم الإعلام بواجبه مؤثر في التنمية لابد أن يعطي أولوية خاصة لتنمية مؤسساته ووسائله لزيادة كفاءتها في إنتاج الرسائل وتوزيعها ، ومن ثم ينبغي ملاحقة التطورات السريعة في تكنولوجيا الاتصال ، وتجديد التجهيزات الفنية الأزمة للمؤسسات الإعلامية ، ورفع الكفاءة المهنية للعاملين في الإعلام وعلي الأخص في مجال الإعلام الإنمائي من خلال التدريب المستمر وحسن اختيار الكوادر الإعلامية ، ومن المهم ضرورة توفير مناخ الحرية اللازمة للتعبير عن كل الآراء وإتاحة الفرصة للمبدعين والمفكرين وأصحاب الرأي في المجتمعات المحلية وعلي المستوي القومي لوصول إبداعاتهم وأفكارهم وأرائهم إلي الآخرين ، ويدخل في هذا المجال ضرورة توفير الحماية اللازمة للإعلاميين ، فلا يمنعون من مزاوله المهنة بسبب آرائهم واتجاهاتهم وبذلك تتوفر لهم الثقة اللازمة لممارسة العمل الإعلامي الإنمائي بشكل فعال كما تتوفر ثقة الناس في الإعلام فيزداد بالتالي تأثيره وقدرته في الإقناع والتغيير (بيبي ، 1987م ، ص28) .

وإذا كان الإعلام يساند التنمية ويدعمها فان التنمية بدورها تدعم الإعلام وهذا ما أكده خبراء الاتصال والتنمية في المؤتمر الدولي الذي عقد في "ماشاد في إيران " عام 1975م لدراسة سياسات الاتصال والتنمية الوطنية ، ودراسة نموذج التنمية في إيران توصل خبراء الإعلام الدولي ومخططو التنمية الإيرانية إلي أن أهداف التنمية تدعم الإعلام علي النحو التالي :-

- تحديد الاحتياجات الشعبية وإضفاء المصادقية السياسية علي التعبير عن هذه الاحتياجات من خلال إعداد المواطن القادر علي المشاركة في النظام الإعلامي بفعالية تعكس رجع الصدى الشعبي لخطط التنمية الحكومية .
- توفير الاتصال الأفقي والرأسي وعلي كل المستويات في المجتمع ، وبعبارة أخرى توفير قنوات الاتصال متعددة الاتجاهات التي يستطيع من خلالها كافة فئات المجتمع في كل المناطق الاتصال ببعضهم البعض .
- دعم المجتمع المحلي والحفاظ علي ذاتيته الثقافية ، حيث لا تكفي وسائل الإعلام القومية القيام بهذه المهمة الأمر الذي يتيح المجال لوسائل الإعلام المحلية والإقليمية القيام بدورها في الحفاظ علي الثقافات الإقليمية والاعتراف بها علي المستوي القومي .
- زيادة الوعي الشعبي بمشروعات التنمية وفرصها .
- المساعدة في تحفيز الدوافع والاتجاهات للمشاركة في عملية التنمية .
- توفير المعلومات المناسبة المتعلقة بالتوظيف والتدريب المهني والاستهلاك .
- دعم التنمية الاقتصادية من خلال الاتصال الصناعي علي سبيل المثال " الصناعات الالكترونية والكمبيوتر وفنون الطباعة الحديثة " .
- دعم مشروعات تنمية المجتمع المتمثلة في النهوض بالصحة العامة والخدمات الاجتماعية والتدريب المهني وتنظيم الأسرة .

• سياسات الإعلام التنموي والنظام العالمي الجديد :-

إن الإستراتيجية الحقيقية للإعلام في الدول النامية ليست في الواقع إستراتيجية إعلامية فحسب ، وإنما هي إستراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية تضرب بجذورها إلى طبيعة المجتمع وطبيعة المرحلة التي يمر بها في تطويره ، ووضع الإعلام في هذه الدول يتحدد بناءً علي أيديولوجيات ونظام الحكم فيها ، فالدول التي تتبني المنهج الاشتراكي تنظر للإعلام كأداة جوهرية لعملية التنمية السياسية والاجتماعية ، لابد أن يخضع لسيطرة الدول وتخطيطها وتوجيهها ، أما الدول النامية التي تتولي المنهج الرأسمالي فتقلل من دور الإعلام في التغيير الاجتماعي وبالتالي

تترك له حرية التعبير عن الآراء دو التفكير في التأثيرات الهدامة التي تأخذ شكل الانحراف او الفوضى او اللامبالاة (عبد الرحمن ، 1985م ، ص7).

والملاحظ أن سعي العالم الثالث لإيجاد نوع من التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع دفعه إلي تبني النظامين الرأسمالي والاشتراكي في نفس الوقت ، ومن ثم تبني النظام الإعلامي المختلط الذي يتذبذب بين الحرية وتقييدها وبين الملكية الخاصة والملكية العامة ، وهذا النظام الجديد يشكل نفسه بنفسه وفقاً لظروف المجتمعات النامية ، وعندما تتاح الحرية الحقيقية وتتحج التنمية الشاملة في بعض البلدان ستقدم لنا التجربة مخرجاً جيداً لازمة الإعلام علمياً (سيد ، 1983م ، ص230).

ومنها تواجه سياسة الإعلام التنموي في العالم الثالث العديد من التناقضات بسبب عدم وجود الأيدولوجيات الفكرية التي يستند إليها سواء كانت السياسة المتبعة سياسة العلام التنموي الموجه والمخطط والخاضع لسياسة الدولة او سياسة الإعلام التنموي الحر والمتعدد الاتجاهات او السياسة الإعلامية المختلفة ، فان هناك بعض السمات المشتركة التي تميز سياسات الإعلام التنموي في دول العالم الثالث بغض النظر عن شكل ومضمون الأنظمة السياسية والإعلامية السائدة ، ومن أهم هذه السمات (رشتي ، 1982م ، ص54) :-

- عدم كفاية قنوات الاتصال .
- عدم وجود رجع أصدى .
- عدم وجود التنسيق والتكامل بين الإعلام ومختلف المؤسسات والبرامج التنموية.
- غياب ديمقراطية الاتصال .
- مركزية وبيروقراطية الاتصال .
- عدم تمثيل الجمهور في الإدارة ووضع السياسات الإعلامية .
- تدفق الرسائل في اتجاه واحد من القمة إلي القاعدة .
- تزايد السيطرة الحكومية بدعوى تزايد المصالح الحكومية .

وهكذا أهملت استراتيجيات التنمية في العديد من الدول النامية الاتصال كسند وعون للتنمية ولم تنجح في صياغة سياسات إعلامية تنموية ملائمة لظروفها ومن ثم أصبح الوضع الحالي

لوسائل الإعلام من ناحية الشكل والبناء الطبقي لتدفق المعلومات والمضمون (أعطي صورة للتغيير (الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة .

ولقد تزايد الاهتمام العالمي منذ أواخر الستينيات بأهمية وضع سياسات وطنية للاتصال في دول العالم الثالث ترتبط بشكل وثيق باستراتيجيات التنمية وقد أسهمت اليونسكو بدور كبير في هذا المجال ، تمثل ذلك في الدعوة منذ عام 1969م إلي وضع سياسات للاتصال ونشر سلسلة من الدراسات التحليلية للسياسات الاتصالية في العالم الثالث وعقد مؤتمرات دولية حكومية لمناقشة هذه التضحية في " كوستاريكا " عام 1976م ، وفي "كوالالمبور " عام 1979م وفي "الكاميرون " عام 1980م ، بالإضافة إلي خمسة مؤتمرات دولية حكومية خاصة بالسياسات الثقافية ، وقد أسفرت هذه المؤتمرات والدراسات عن تصور عام لصياغة سياسات اتصالية واقعية تراعي ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (عبد الرحمن ، 1984م ، ص261) .

وفي إطار جهود اليونسكو برزت الدعوة إلي إقامة نظام إعلامي دولي جديد باعتباره من اللوازم الأساسية لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومواجهة الاختراق الثقافي ودمج سياسات الاتصال في إستراتيجية التنمية وتلافي التحديات التقنية وإقرار حق دولي للاتصال ودعم التعاون الإعلامي الدولي ، وقد اتخذ مفهوم الإعلام العالمي الجديد مكانته علي مستوي الحوار الدولي في عام 1979م في ملتي عقد بتونس لخبراء الاتصال في دول عدم الانحياز وتوجت تلك الجهود بتقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال الذي قدم لليونسكو في فبراير عام 1980م (سعد 2004م ، ص111) .

• المهام الجديدة للإعلام التنموي في العالم الثالث :-

ينبغي أن تضمن استراتيجيات التنمية السياسية الاتصال بوصفها جزءاً لا يتجزأ من تشخيص الاحتياجات وترتيب الأولويات المختارة وتنفيذها ،وفي هذا الصدد يعتبر الاتصال مورداً رئيساً من موارد التنمية ووسيلة لضمان المشاركة السياسية الحقيقية في اتخاذ القرارات وقاعدة معلومات مركزية لتحديد الاختبارات السياسية وإدارة لخلق الوعي بالأولويات القومية (ماكبريد ، 1981م ، ص430) .

ويمكن تحديد المهام الجديدة للإعلام التنموي في دول العالم الثالث علي ضوء مفهوم الإعلام العالمي الجديد ، وتقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلة الاتصال ، ومؤتمرات اليونسكو ودراساتها علي النحو التالي (سعد ، 2003م ، ص113) :-

- تدعيم الانتماء القومي والرغبة في المشاركة في الشؤون الوطنية وخلق الوعي لدى الجماهير بأهمية الاكتفاء الذاتي والاعتماد علي النفس .
 - إلقاء الفجوات الاتصالية بين كل من سكان الريف والمدن وإتاحة الفرص للأقليات القومية والعرقية والثقافية والسياسية والدينية واللغوية للتعبير عن آرائهم من خلال وسائل الاتصال القومية أو من خلال وسائلها الإعلامية الخاصة بها .
 - بناء نموذج اتصالي يقوم علي المشاركة وذلك بالعمل علي تحقيق ديمقراطية الاتصال وتجنب النموذج الرأسي في الاتصال .
 - الحفاظ علي القيم الذاتية الثقافية وحماية الثقافات الوطنية وتعزيزها ومقاومة شتى أشكال الغزو الثقافي مع مراعاة الانفتاح علي الثقافات الأجنبية دون الاعتماد المطلق علي المنتجات العالمية في الثقافة (عبد الرحمن ، 1984م ، ص263) .
 - تشجيع الحوار حول التنمية بوصفه عنصراً مركزياً في كل من سياسات الاتصال والتنمية
 - تحرير المجتمعات النامية من التواكل والجمود وتشجيع الطموحات الشخصية وحث المتساكتين علي تحسين ظروف حياتهم بالعمل البناء والمجهود اللازم .
 - تركيز الاهتمام حول جهود منسطي التنمية الجماعية والمستشارين الزراعيين وغيرهم من قادة الرأي ، فمن خلال هؤلاء تستطيع وسائل الإعلام التأثير علي مجرى الأحداث .
 - استخدام الإعلان في بلوغ أهداف اجتماعية كتتمية الادخار والاستثمار والتنظيم العائلي وتحسين الإنتاج وإكفاء المطامح . (المصمودي ، 1985م ، ص128) .
- ولكي تحقق سياسات الإعلام التنموي أهدافها لا بد أن يتحقق مبدأ "ديمقراطية الاتصال " الذي يترتب علي الآتي :-

أ- أن يصبح الفرد شريكاً نشطاً وليس مجرد هدف للاتصال .

ب- أن يتزايد تنوع الرسائل المتبادلة .

ت- أن يزداد التمثيل الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية في وسائل الاتصال كما وكيفا (ماكبريد ،

1981م ، ص301)

ويكاد يكون من المسلم به أن تحقيق ديمقراطية الاتصال يواجه صعوبات وعقبات ويحتاج إلى ومقومات كثيرة ، فليس هناك أي نظام سياسي غير ديمقراطي إلا وله آثار ضارة علي الاتصال ، ومع ذلك وعلي الرغم من الارتباط المنطقي بين ديمقراطية الاتصال وديمقراطية المجتمع ككل ، فإن الأولي تسبق الثانية أحيانا . وقد كانت هنالك أمثلة للصحافة الحرة يؤمنها الفوران الشعبي ومبادرات الأفراد ذوي العزم في بلدان لم تكن فيها نظم سياسية ديمقراطية ، وكذلك في بلدان تكون فيها الهوة الكبيرة بين الغني والفقير (ماكبريد ، 1981م ، ص302) .

وعلي ذلك فإن فعالية الاتصال التنموي ترتبط بمدى ديمقراطية العملية الاتصالية ، فكما اتسع نطاق المشاركة الشعبية في الإعلام التنموي من خلال توفير والوسائل وفرص التعبير لكافة الفئات السياسية والاجتماعية ومن خلال الحوار والمشاركات في صنع القرار كلما أدى ذلك إلي فعالية وسائل الإعلام التنموي وقوة تأثيره .

المبحث الثاني

تكامل المؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية

حتى تؤدي الصحافة دوراً متعاضداً وحيوياً في دفع عمليات التنمية الاجتماعية لا بد من تكامل الشبكات الصحفية مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة وذلك علي النحو التالي :-

- التكامل بين السياسات الصحفية والاجتماعية والاقتصادية :-

الصحافة وحدها لا يمكن أن تنهض بعبء التنمية الاجتماعية ، كما أن السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لا تحقق متطلبات التنمية منفردة فالإنسان هو هدف التنمية بكل أشكالها ، ولا بد من مشاركة الأفراد وإعطائهم فرصة التعبير عن أنفسهم وحق المعرفة وحق التواصل الاجتماعي ، لهذا لا بد من دمج السياسات الصحفية مع سياسات التنمية في مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتشكيل ما يسمى بالخطة التنموية الشاملة (حجاب ، سابق ، ص264) .

• التكامل بين المؤسسات الصحفية والمؤسسات التنموية :-

تفتقد معظم الحملات التنموية التنسيق والتخطيط بين المؤسسات الصحفية وبرامج المؤسسات المعنية بالعمل التنموي ، فالمطلوب تحديد المراحل في إطار خطط التنمية ككل ، وذلك لتلافي الفجوة بين الوسائل الصحفية والمؤسسات التنموية ، ومهمة الصحافة هنا العمل علي ربط أوجه الأنشطة المختلفة ببعضها البعض وتسهيل عملية الفهم من جانب القراء والمتلقين (سعد ، سابق ، ص119،) .

فالتنمية الاجتماعية مفهوم واسع الدلالة يشمل كافة جوانب الإنسان من مهده إلي لحده ، وبذلك فهو مفهوم ينطوي علي عملية مستمرة محورها الإنسان الذي كرمه الخالق ، وحيث أن الإنسان هو خليفة الله في الأرض فانه يشكل كذلك الوسيلة والغاية في عملية التنمية الاجتماعية وصولاً إلي واقع أفضل في التقدم والنماء .

واستناداً علي الإستراتيجية القومية الشاملة والتي انتهى مداها الزمني في العام 2002م وظلت مبادئها وموجهاتها صالحة للسنوات القادمة وفي ظل الإستراتيجية الربع القرنية التي بدأ التخطيط لها والتي تهدف إلي الرقي الاجتماعي وموازنة الحرية الاقتصادية بالعدالة الاجتماعية وتحقيق الهدف الاجتماعي في ان يكون السودان خير مجتمعات العالم النامي ديناً ومعاشاً وثقافة وبيئة وان يكون المجتمع سابقاً للدولة في تلبية احتياجاته المؤسسة للتنظيم الاجتماعي وتوظيف القدرات وتحسباً للعولمة وإفرازاتها علي الأسرة وكافة الشرائح الاجتماعية ، وإدراكاً ان كل ذلك يتحقق من خلال التقدم والرقي الاجتماعي . فقد تحددت الرسالة والهدف الاستراتيجي والأهداف المباشرة للدولة

في محاور التنمية الاجتماعية والضمان الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية (الإستراتيجية القومية الشاملة ، 1995م ، ص3) .

فالرسالة الموكلة علي وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية هي المساهمة في إرساء بنية مجتمعية تحقق الوئام والتكافل وتنهض بأعباء التنمية الشاملة تقوية وتمتيناً للنسيج الاجتماعي ، والسعي لإقامة مجتمع الكفاية والعدل والمعرفة من خلال تركية المجتمع وتعزيز تكافله وحمايته وتقوية نسيجه الاجتماعي وترقية خصائص أهله وضمان مشاركتهم الفاعلة في مناحي الحياة كافة . كما تنهض بوظائفها في التخطيط والتنفيذ وقيادة المشروعات النموذجية وتحريك رعاية مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني والحض علي قيم الخير بالتنسيق مع الولايات والجهات الأخرى ذات صلة (وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ، 1992م)

• التكامل بين مؤسسات الصحافة ومؤسسات الخدمة الاجتماعية :-

التكامل بين المؤسسات الصحفية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية أساسي وحيوي لزيادة فاعلية تلك الخدمات ويدفعها إلي تحقيق أهدافها التتموية ، وفي هذا الصدد اعتمدت استراتيجيات التغطية الإعلامية تغطية انجازات وأنشطة وزارة الرعاية الاجتماعية ونشرها عبر أجهزة الإعلام المختلفة والتي تمحورت أهمها في :-

- الطرح الإعلامي لصدور قوانين الحماية الاجتماعية وقانون الطفل (المجلس القومي لرعاية الطفولة ، 2010م ، ص3)

- توظيف أجهزة الإعلام والفرق المسرحية لتنفيذ أعمال تتسق واختصاصات الوزارة وتقديم مواضيع إعلامية تحض علي القيم الفاضلة وتحارب الرذيلة والعادات الضارة وتشكيل قناعات المجتمع تجاه الشرائح الضعيفة مثل الأيتام والمعاقين والمشردين والمسنين (وزارة الرعاية ، 2005م)

- تأسيس شراكة قوية بين الإعلام والمؤسسات التربوية والاجتماعية في إعداد وتقديم لتدريب الآباء والأمهات علي مهارات حماية الأطفال من أشكال العنف (المجلس القومي لرعاية الطفولة ، 2010م ، ص38).

ففي مجال التعليم يمكن استخدام الصحافة في تحقيق التفاعل للعملية التعليمية بصورة أفضل ، كما يمكن استخدام الصحافة في تنمية وتطوير المجال الصحفي من خلال التثقيف الصحفي في الصفحات المتخصصة .

ولتحقيق التكامل الاجتماعي وضعت وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي إستراتيجية العدالة الاجتماعية وهي عبارة عن نظام اقتصادي اجتماعي يهدف إلي إزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة بين طبقات المجتمع ، وتسمي أحياناً بالعدالة المدنية وتصف فكرة المجتمع الذي تسود فيه العدالة في كافة مناحيه ، بدلاً من انحصارها في عدالة القانون فقط ، وبشكل عام تعرف العدالة الاجتماعية علي إنها توفير معاملة عادلة وحصّة تشاركية من خيارات المجتمع ، وتشكيل العدالة الاجتماعية مادة خصبة للنقاش في السياسة والدين ومحددات المجتمع المتحضر (كورينا ، 2014م ، ص)

العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي ، فعندما تعمل علي تحقيق المساواة بين الجنسين أو تعزيز حقوق المواطنين يكون ذلك إعلاءً لمبادئ العدالة الاجتماعية ، وعندما تزيل الحواجز التي تواجهها الشعوب بسبب نوع الجنس أو السن أو العرق أو الانتماء الأثني أو الدين أو الثقافة أو العجز نكون قد قطعنا شوطاً بعيداً في النهوض بالعدالة الاجتماعية (محمد ، 2014م ، ص45)

• تكامل المحتوى الاتصالي الصحفي :-

تكامل المحتوى الاتصالي الصحفي يعني ضمان حصول كافة الأفراد علي معلومات عن بعضهم البعض مما يساعد علي صهر أفراد المجتمع في بوتقة واحدة من خلال عملية جمع

المعلومات وتوزيعها علي النطاق الاجتماعي داخل الدولة ، حيث يكون هناك تفاعل تكاملي في اتجاه الأهداف المنتظرة من الصحافة في النظام الاجتماعي فتنشر المعلومات في المجتمع لربط أفرادهِ وفئاتهِ وتنهض بعناصر المشاركة فيه لتحقيق التفاعل الاجتماعي علي النحو الذي يفرز رأي عام مستنير ، كما يؤدي هذا التكامل إلي إحساس الجماعة بأهدافها وضرورة تحقيقها ، وعندها تصبح الصحافة قوة فعالة في تنمية المجتمعات وتقوم بدور كبير في تكوين معارف الجمهور وانطباعاتهم ، كما تؤدي في النهاية إلي تشكيل الصورة الذهنية ، والتي تؤثر في تصرفات الإنسان وسلوكه تجاه القضايا الاجتماعية والحيوية (عماد ؛ حسن ، 1998م ، ص160)

تكامَل القنوات الاتصالية الصحفية :-

ويقصد بتكامل القنوات الصحفية الاستخدام الفعال للوسائل الصحفية بأقصى كفاءة ممكنة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ، وتعزيز التكامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي داخل المجتمع مما يساهم بفاعلية في تحقيق تغييرات السلوك تجاه قضايا جديدة ، ويؤكد الباحثين أهمية وجود الصحفي المقتدر لتحقيق التغييرات المطلوبة للوصول إلي الأهداف المنشودة (مكاوي ؛ السيد ، 1998م ، ص269)

وتعتبر المشاركة في اتخاذ القرارات أداة فورية للتعبيل في التحول الاجتماعي والذي تقف المعايير الاجتماعية في وجهه ، لذا تتضح أهمية الصحافة في دفع عجلة التنمية الاجتماعية وتحقيق أهدافها والنهوض بالمجتمعات ، وهكذا تعد الصحافة مصدراً مهماً وفعالاً في دفع عملية التنمية الاجتماعية من خلال مضمونها الذي يصف المعايير والأدوار والعلاقات لكل الجماعات الموجودة في الحياة الاجتماعية المعاصرة .

ولزيادة فاعلية دور الصحافة ومؤسساتها في التنمية الاجتماعية لا بد من تحديد أهداف إستراتيجية واضحة تعتمد علي مقومات أساسية تعمل الصحافة علي تحقيقها نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي وضمان السيطرة علي الثروة القومية وتعزيز قضية السلام والتقدم الاجتماعي ، بهدف

خدمة مصالح الشعب وتحقيق حاجاته الضرورية من تربية وتعليم ورعاية صحية واجتماعية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة والسعي لتحقيق التنمية الشاملة دون الاعتماد علي جانب واحد من جوانبها المتعددة (حجاب ، 1998م ، ص269) .

ويلاحظ أن الصحافة تقوم بأنشطة متكاملة في النظام الاجتماعي وتساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي بالمجتمع ومن الواضح تماماً أن المؤسسة الصحفية في الوقت الحاضر أصبحت جزءاً مركزياً من هياكل مؤسساتنا ، ففي الوقت الذي تمثل فيه صناعات قائمة بذاتها تغلغت داخل كل مؤسسات المجتمع ، فمن خلال تركيزها علي الخدمات والمنتجات الصناعية تعتبر جزءاً أساسياً من المؤسسة الاقتصادية ، ومن خلال قيامها بدور متزايد في عملية الانتخابات وربط القاعدة الجماهيرية بالقمة الحاكمة أصبحت جزءاً من المؤسسة السياسية ، وقد أدت تركيزها الشديد علي الموارد الترفيهية والثقافية إلي اعتبارها عاملاً مهماً في بناء الأسرة والمجتمع ويرى الكثيرين أنها أصبحت جزءاً مهماً من المؤسسة الدينية والتعليمية والتربوية من خلال تناولها لمثل هذه القضايا .

المبحث الثالث

دور الصحافة في معالجة المشكلات الاجتماعية

تساهم التغطية الإعلامية في المجتمعات العربية في التعريف بالنشاطات عن طريق نشر الأخبار والآراء والتحليلات وتفسير المصطلحات المعقدة ، وتتنحصر مهمة الإعلام في تزويد المجتمع بأكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات الدقيقة التي يمكن للمعنيين بإدارة شؤون المجتمع التحقق من صحتها ، وبقدر ما يقدم الإعلاميون من حقائق ومعلومات بقدر ما تحقق فئات المجتمع

أهدافها خاصة أن دور الإعلام ينصب علي كيفية توجيه الأفراد لمساعدة أنفسهم ، والمساهمة بفاعلية في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ، وتشجيعهم علي القيام بدور فعال في تنمية مجتمعهم وتوعيتهم ليكونوا علي إدراك ووعي بمشكلات بيئتهم ، وتنوع أهمية الجهاز الإعلامي المرتبط بمسار المجتمع وحركته الدءوبة من مساهمته في تحديد احتياجات المجتمع وترتيب أولويته ، وتحديد المشكلات التي تواجه المجتمع واختيار انسب الطرق لمعالجتها وتحديد مستويات الجهات المختلفة المسؤولة عن التنفيذ (التهامي ، 1979م ، ص124) .

فالإعلام عامة وبمختلف اهتماماته هو نشاط شامل ومخطط ومتعدد الأبعاد يخاطب الرأي العام بهدف إقناعه بضرورة المشاركة الايجابية في العملية المجتمعية وعمليات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي عبر تقديم صورة عن طبيعة التوجيهات المستقبلية للمجتمع والتعريف بالانشطات والفعاليات الاقتصادية والتنموية والطاقات المتاحة وتشجيع حركة التبادل الاقتصادي والاستثمار بشتى مجالاته وصوره ونشر الثقافة الايجابية بعرض وتبسيط وشرح وتفسير وتحليل المضامين المختلفة في قوالب إعلامية مهنية جاذبة لخدمة أهداف التعليم والتثقيف ونشر المعلومات وتنشئة المجتمع علي مفاهيم تنموية تخدم مصالحهم ، وتمس حياتهم اليومية ومستقبل أجيالهم ، ويرتبط تطور أداء الإعلام ارتباطاً وثيقاً برغبة الدولة في تحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتوسيع دائرة المشاركة في عملية صنع القرار وتحسين درجة الشفافية وقبول الانتقادات ووجهات النظر (الدليمي ، 2012م ، ص230) .

فالصحافة من حيث الأهمية والتسلسل في الوطن العربي تأتي بعد الإذاعة والتلفزيون ، لعدة عوامل في مقدمتها الانتشار والاستمرار والسرعة بسبب انتشار الأمية وصدورها مرة واحدة كل (24) ساعة ، وصعوبة إيصالها إلي جميع المواطنين في وقت واحد ولعدم توفر الأجهزة الفنية والمواصلات في الوقت نفسه . لكن هذا لا يعني إمكانية الاستغناء عن الصحيفة كوسيلة إعلامية هامة والخصائص التي تتميز بها عن وسيلتي الإذاعة والتلفزيون . فهي مطالبة بإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين للاطلاع علي المعلومات الكاملة (بدر ، 1974م ، ص68)

صحيح أن الصحيفة هي الوسيلة التي تفتقر إلي العنصر الذي تستمد منه السينما والراديو والتلفزيون دفناً وتأثيراً إلا أنها الوسيلة الوحيدة التي تتيح لجمهورها التحكم في الوقت ، فقارئ الصحيفة يمكنه أن يتوقف أينما أراد وأمام أي كلمة او جملة تثير مشاعره ، بل يستطيع العودة إلي الوراء وان يترك بعضاً منها ، أي أن القارئ عموماً لا يخضع لسلطة سرعة الصوت ولا يقع تحت تأثير التوقيت الصوتي ، لأنفي حالات عديدة وكثيرة يشكل عبئاً ثقيلاً (الليبي ، 2012م ، ص231)

ومع صعوبة تحديد وظائف الصحافة نتيجة تعددها وتشابكها وتوسعها إلا أنها بمثابة كرسي اعتراف جماعي يتيح مشاركة مشتركة للجمهور كي ترى وصفها الاجتماعي فيه ، أياً كان هذا الوضع ايجابياً أم سلبياً إلا انه ليس هناك ما يمنع من تحديد الوظائف العامة للصحافة التي تؤدي دورها أثناء قيامها بجميع المعلومات وإعادة تشكيلها ونشرها ، خاصة مثل وظيفة الإعلام والتنقيف والترفيه إلي جانب أنها المنظم في الهيئة الاجتماعية ، وبالرغم من أن حقل الأخبار لم يبقي حكرًا عليها نتيجة لتطور وسائل الإعلام وميزاتها عن الصحافة كالسرعة والاستمرارية مما أعطاهم الأولوية في هذا الحقل . إلا أن هذا لا يقلل من وظيفة الصحافة الإعلامية لأنها تستخدم الخبر في أن واحد للتعليم وإثارة الاهتمام ولهذا تلجأ معظم الحكومات في العالم إلي توجيه الأنباء والأخبار بما يخدم أهدافها وسياساتها إضافة إلي الهيئات والمراسلين ووكالات الأنباء وكان وما زال معظم المسؤولين وخصوصاً في الأزمات يدركون أهمية الصحافة ودورها في كيفية كتابة الأخبار ونشرها ومدى تأثيرها في هذا الحقل (أ.د. الليبي ، 2012م ، ص231) .

ومن مميزات الصحافة أنها تتطلب جهوداً لا تتطلبها الوسائل الباقية كالقراءة والتخيل ، وذلك لان قوة وتأثير الكتابة مبنية علي أساس المشاركة بين الكاتب والقارئ فهما شريكان في مباراة قوامها عمق التجربة المتولدة عن أقل عدد ممكن من الكلمات ، والصحافة صناعة إلي جانب كونها مهنة وفن ، وهي أقرب إلي الصناعات الثقيلة والدقيقة ، ولكن إضافة إلي أنها إنتاج صناعي خاضع للقوانين الاقتصادية التي تحكم سوقها ، فهي خلق فكري يستجيب لحاجات زبائنه ويقوم علي الموهبة والابتكار والتجديد . فهي تراقب السلطة بهدف الحفاظ عل مكتسبات الشعوب وتحقيق

المساواة بين أفراد المجتمع مما يحتم علي الجميع شعوباً وحكومة معرفة واجباتهم التي يجب عليهم القيام بها تجاه الآخرين وحقوقهم التي تكفل لهم الحياة الكريمة في ظل نظام اجتماعي بمعناه الاشمل (خليل ، سابق ، ص30) .

ويمكن القول أن الصحافة يمكن أن تساهم في تماسك المجتمع ووحدته وتنميته ، فالصحافة تستطيع أن تقوم بدور مهم في عملية التنمية الاجتماعية فتعمل علي تحقيق الإحساس بالهوية والتميز الحضاري من خلال التوعية الدائمة للشعب ، وزيادة قدرة المجتمع علي التمسك بقيمه الفاضلة وحمايتها للذاتية الثقافية للأمة .

• وظائف الصحافة :-

تتشارك وسائل الاتصال الجماهيري في مجموعها بأداء كافة الوظائف المنوط بالاتصال ولكن الصحافة باعتبارها أقدم هذه الوسائل ونظراً لما تتمتع به من خصوصية إعلامية تتميز بعدد من الوظائف التي تقوم بأدائها ومن هذه الوظائف :-

- **الإعلام :-** قد أصبحت الصحافة المعاصرة هي الأداة أو الوسيلة التي تري العالم الخارجي من خلالها ويتعرف الجمهور بواسطتها علي كافة الأحداث المحيطة به ، سواء في المجتمع المحلي القريب او في المحيط الخارجي البعيد . والمادة الإخبارية هي من أهم ما تقدمه الجريدة علي صفحاتها ، إذ بغيرها تصبح لا تستحق تسميتها بالصحيفة لان نشر الأخبار وإبلاغ القراء بما يحدث من حولهم واطلاعهم علي الأحداث علي اختلاف أنواعها سياسية واجتماعية و علمية من أهم وظائف الصحافة ، ومن واجب الصحيفة أن تكون موضوعية وعادية ومتوازنة وان تقدم أخبارها بشكل متكامل .

- **الشرح والتفسير :-** ترتبط هذه الوظيفة بالوظيفة السابقة ، حيث تقوم الصحافة بشرح الأخبار وتفسيرها والتعليق عليها بما تقدمه من تحليلات إخبارية وتحقيقات صحافية أصبحت في العصر الحاضر المورد الأكبر للكميات الضخمة من المعلومات اليومية ، فهي

تقدم كمية كبيرة من المعلومات ، وفي وسعها معالجة الروايات التي تحتاج إلي ملاحظة دقيقة ويتعين تقديم شرح لها . وقد نشأت وظيفة الشرح والتفسير حديثاً بعد أن تعقد المجتمع وازدادت تخصصاته وترامت أبعاده وأصبح معظم ما يجري فيه غير مفهوم للإنسان العادي مما تتطلب من الصحف شرحاً لمغزاه وتفسيراً لطبيعته ، لا توجد مبالغة إذا قيل أن المهمة الرئيسية للفن الصحفي الحديث بعد تطور الإذاعة هو الشرح والتفسير والتعليق . يمكن القول أن الصحيفة المعاصرة قد غدت مؤسسة لجميع المعلومات وتخزينها ونشرها ، ويتضمن ذلك كافة أنواع المعلومات التي تصدر عن مئات الأنظمة الناشطة في الحياة الاجتماعية التي تعكسها الصحيفة .

- **التوعية والتثقيف :-** حيث تقوم الصحافة بدورها في التوعية والتثقيف بما تنشره من مقالات وأبحاث في شتى فروع المعرفة ، فالصحيفة اليوم بما تتميز به من أسلوب سهل يمكن أن يفهمه أي قارئ وتعد مدرسة حقيقية لنشر الثقافة ، وتعتبر الصحافة بمثابة الإدارة المميزة لتبسيط المعارف في نطاق القاعدة الجماهيرية الكبرى ، بل هي أيضاً بمثابة أداة مميزة للتعليم الدائم .

- **الاندماج الاجتماعي :-** وهذا يعني الاندماج الاجتماعي للفرد داخل الهيكل الاجتماعي ، فقراءة الجريدة ما هي إلا نوع من الحوار نوع من الانفتاح علي العالم ، وهي تتيح للقارئ أن يتبوأ مكاناً مناسباً في محيطه المحلي أو الإقليمي أو الوطني ، كما تدعم القراءة من انتماء الفرد إلي مختلف الجماعات المهنية أو التجمعات الثقافية والفكرية والسياسية ، كما أن الجريدة ما هي إلا وكالات لجعل الأفراد يتعلقون بالكيان الاجتماعي ، أنها تحطم أسوار عزلتهم وتشجعهم علي المساهمة في أوجه النشاط الاجتماعي .

- **التسلية والترفيه :-** تهتم الصحف بتخصيص عدد من الزوايا والأبواب علي صفحاتها لتسلية القراء بما تقدمه من الرسوم الساخرة والمسابقات والكلمات المتقاطعة ، تري فيها الصحف ضماناً لتوزيع مادتها التحريرية ومخاطبة مختلف مستويات القراء ولكن بشرط ألا

يتحول ذلك إلى الإفراط وتصبح التسلية هدفاً في حد ذاته ويضعف دور الصحيفة في مجال الإعلام وشرح الأخبار وترفيه ذهن القارئ وتثويره (الحمدي ، 2013م ، ص82) .

وليس هذا فحسب بل تقوم بعملية الترفيه أيضاً بنشرها المواد الإعلامية الخفيفة والأخبار والصور الطريفة والمسلية ، وخاصة الكاريكاتير الذي أصبح مادة تكاد تكون أساسية وثابتة في معظم الصحف اليومية والأسبوعية وحتى الشهرية ، والتي جانب الترفيه تقوم الصحيفة مقام المنظم للهيئة الاجتماعية عن طرق تنظيم وجمع ونشر المعلومات الاجتماعية . فالجريدة ليست داعية جماعية وحسبوا إنما هي محرض جماعي ومنظم جماعي أيضاً .

والصحافة عموماً مع أنها تؤدي نفس الوظائف لكنها تختلف في طريقة معالجة المشكلات الاجتماعية ومضمونها الأيدلوجي كأية مؤسسة من مؤسسات البناء القومي "السياسة أو الفلسفة أو القانون" . وقد مارست الصحافة في اغلب أرجاء الوطن العربي هذه الوظائف جميعاً وفي فترات تاريخية متباينة وفي ظل أنظمة سياسية متعددة من حيث الاتجاه والقيادة والانحياز الطبقي والوطني (الدليمي ، 2012م ، ص249)

وهي لذلك تستطيع في مرحلة التغيير والانتقال التي يمر بها البلد أن تلعب دوراً أساسياً في تحقيق أهداف الإعلام من خلال التوعية والتوجيه الفكري والعمل الدعائي للنشاطات الإنتاجية والجماهيرية والمبادرات الخلاقة في حقل الصناعة والزراعة علي حد سواء كإبراز حقول النشاط الاقتصادي في خطط وبرامج التنمية الوطنية (الدليمي ، 2012م ، ص250) .

• كيف تنهض الصحافة بهذه الوظائف :-

تستطيع الصحافة أن تنهض بهذه الوظائف والمسؤوليات الإعلامية من خلال الحوارات المعمقة مع المسؤولين كما تفعله بعض الصحف في الندوات التي تعقدها ويتحدث فيها المسؤولين عن القطاعات الرئيسية والحيوية في المجتمع ويشارك في هذه الحوارات ملفات ذات علاقة مباشرة

بمفهوم الرأي العام وتحاول أن تصل إلي إجابات علي كافة تساؤلاته وانشغالاته . ومن هذه الملفات ما يتصل بالقضايا الآتية :-

تطوير القطاع العام ، المحافظة علي المال العام ، معضلة الفقر والبطالة ، العمالة الوطنية والعمالة الوافدة ، القطاع الطبي والاعتداء علي الأطباء ، قطاع التربية والتعليم ، العنف الجامعي والعنف المجتمعي ، استقطاب الاستثمارات .

تتناول الصحافة الملفات التي تتصل بالحياة الاجتماعية والأسرية انسجاماً مع الوظيفة الاجتماعية التي تهتم بانجازها للمساعدة في مواجهة المشكلات الاجتماعية وزيادة تطلعات الناس المشروعة في الحياة الأفضل ، ومن ذلك ما تجريره من تحقيقات حول العديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية .

تتفاعل الصحافة مع الأحداث اليومية والقضايا المتجددة المرتبطة بالتغيرات السياسية والاقتصادية وتفتح باب الحوار مع القيادات السياسية والفكرية وقادة الرأي العام والمتقنين لبيان الرأي في هذه التغيرات والمستجدات .

تهتم الصحافة بإثارة القضايا المتصلة بالوعي الإعلامي ومسؤوليات الصحافة ووسائل الإعلام وطبيعة المعالجات الإعلامية ومسؤولية الصحف في الكشف والتحليل والابتعاد عن الشائعات وأهمية إبراز مصادر الأخبار والتركيز علي مكانة النسيج الاجتماعي والوطني ، وضرورة الالتزام بمواثيق الشرف الإعلامية والتركيز علي المشكلات الحيوية للمواطنين وعدم التدخل في الحياة الخاصة بالناس (أ.د احمد ، 2013م ، ص83) .

تستطيع الصحافة التعريف بالقضاء ورسالته في (تحقيق العدالة بين الناس علي اختلاف مواقعهم ومراكزهم الاجتماعية دون تمييز او تفرقة او محاباة) إذ لم يعد القضاء في العالم كله منطوياً علي نفسه ولم يعد يقبل منه العيش في قوقعة وانزواء بعيداً عن أفراد المجتمع في هذا العصر الذي يمتاز بالتقدم التكنولوجي ويشهد ثورة غير مسبوقة في وسائل الاتصالات وسرعة تدفق

المعلومات وما تتيحه الشبكات الالكترونية من ترتيب العلاقات بين الناس بل علي العكس فهو مدعو لإرساء جسر شراكة مع الإعلام لاطلاع المواطن علي أعماله كافة في تنمية المجتمع وترسيخ صورة العدالة وسيادة القانون (وليد ، 2006م ، ص25) .

وفي دراسة دامت عدة سنوات في هذا المجال أشارت لجنة حرية الصحافة التي قادة مداولاتها إلي ميلاد نظرية المسؤولية الاجتماعية ، أي أن للجمهور مطالب مثالية يمكن تلخيصها فيما يلي (بدر ، 1974م ، ص68-70) :-

- أن وسائل الإعلام وخاصة الصحافة مطالبة بتقديم تقرير شامل وحقيقي لأحداث اليوم .
- الصحافة يجب أن تكون ساحة لتبادل النقد البناء والتعليق علي الأحداث الهامة .
- الصحافة مطالبة بإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين للاطلاع علي المعلومات الكاملة .

لا يستطيع احد أن يحدد ما يطلبه الجمهور من الصحافة إلا الجمهور نفسه تحقيقاً لمبدأ الديمقراطية الثقافية ، وإذا كانت وسائل الإعلام بصفة عامة تتنافس فيما تقدمه للجمهور من مواد التسلية والإعلانات ، فان عليها مسؤولية أخرى تتعلق بتعليمه وإعطائه وجبه فكرية وثقافية أفضل .

دور الصحافة في تنمية المجتمعات

تتعدد وسائل الاتصال تعدداً كبيراً إلا أنها تختلف حول الهدف الذي تسعى إلي تحقيقه ، فضلاً عن أن لكل وسيلة منها إمكانيات خاصة تتفاوت من وسيلة إلي أخرى ، بما يحقق التأثير المطلوب والاستجابة المرجوة ، فالإمكانيات النسبية لمختلف الوسائل الاتصالية ليست واحدة ، ولكنها تختلف من حيث القدرات الإقناعية زمن حيث درجة الإدراك التي تتحقق بين المرسل والمستقبل ، ومن حيث الحاسة التي تدركها بها وكذلك من حيث الخصائص المتعددة لكل وسيلة ،

كما أنها تختلف أيضاً من ناحية أثرها الاجتماعي سيما في ظل تطورات تكنولوجيا الاتصال التي أدت إلي تطور المجتمع اجتماعياً وثقافياً وحضرياً ومدى إمكانية توظيف هذه التكنولوجيا المعلوماتية المقدمة لخدمة الدول النامية ودفع عجلة التنمية الاجتماعية بها عن طريق استثمار هذا التطور الهائل ، فقد أصبح ذلك الشغل الشاغل لكثير من العلماء والمهتمين بالتنمية الاجتماعية بتلك المجتمعات .

ولهذا فان دراسة دور الصحافة في تنمية هذه المجتمعات وتحديد الوظائف الاتصالية فيها أمر في غاية الأهمية ، إذ يتوقف عليه درجة الاتصال بالمجتمعات النامية لإبراز خصوصيات الاستخدام الأفضل للوسائل الاتصالية لتحقيق التنمية الفعلية لصالح المجتمع وليس للمحافظة علي أوضاع داخلية راهنة او أوضاع مرتبطة بعلاقات دولية واستقلالية ، فالتنمية عملية معقدة تحتاج إلي مشاركة علي نطاق واسع للمتغيرات الاجتماعية بالمجتمع تستهدف التقدم الاجتماعي بما في ذلك المزيد من المساواة والحرية وغيرها من القيم التنموية والاجتماعية لأفراد ذلك المجتمع (حجاب ، 1998م ، ص171) .

فالصحافة هي إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بوظائف تربوية وتعليمية علي المستوي الاجتماعي ، ومن شأن هذه العملية التربوية التعليمية ان تحدث تجلناً فكرياً بواسطة ما تقدمه من خدمات علي كافة الأصعدة (الفتاح 1977م ، ص111) .

تحتل الصحافة المقام الأول من بين وسائل الاتصال كلها في التأثير علي الجمهور ويرجع ذلك لعدة أسباب أبرزها :-

أن الصحافة تهتم أكثر من غيرها بالخوض في القضايا السياسية والاجتماعية ومناقشتها بإسهاب وعرض وجهات النظر المختلفة وخلفيات الأنباء (حجاب ، 1998م ، ص240)

وقد أظهرت التجارب التي أجريت في أفريقيا حول استخدام الصحافة لإمكانياتها الهائلة في مساندة حملات الأمية وفي الترويج للأفكار التنموية ، ووفرت تلك الصحف مادة مقروءة ساعدت

علي عدم فقدان المهارات التعليمية التي اكتسبها الفرد ، إذ توفر الصحف الفرصة للقراءة ، وتدعم الدروس التي تم تعليمها بالإضافة إلي ذلك توفير الصحافة معلومات تنموية إضافة إلي الإخبار ومواد الترفيه وبهذا تساعد الصحافة علي نجاح حملات تطوير الزراعة وتنظيم الأسرة ونشر التعليم والإرشاد الصحي والتربية ونشر روح التعاون بين الأفراد . ويؤكد احمد التكلوي أن الصحافة تعمل علي تطوير وتنمية القيم الاجتماعية وإدخال أخري جديدة (رشاد ، 1984م ، ص84) .

فيما يري د. عبد الغفار رشاد أن الصحافة ذات مسئولية تنموية في الدول النامية لما لها من تأثير علي الرأي العام (طلعت ، 1995م ، ص197) .

وقد أشارت بعض الحملات الرائدة إلي محو الأمية في الدول التي استعانت بالصحافة في دعم المعرفة التي حصل عليها الأميون الذين محيت أميتهم ، ففي كوبا خصصت الصحف اليومية صفحة كاملة للقراء الجدد تشتمل علي أهم الأنباء المختصرة والمطبوعة ببنت كبير . وفي مصر قام مركز " سرين الليان " لمحو الأمية وتعليم الكبار بإصدار صحيفة شهرية لتنمية مهارات القراءة لدي جمهور الفلاحين (حجاب ، 1998م ، ص243)

فيمكن القول أن الصحافة في المجتمعات النامية تستطيع ان تساهم في تحقيق الثورة المادية بتبنيها الدعوة إلي زيادة الإنتاج والحد من الاستهلاك ، ويرفع مستوى الوعي بين أفراد الشعب بالإضافة إلي نشر الأفكار الجديدة بإشاعة النظرة العملية بين أفرادها ، كما يمكنها أن تبرز الجوانب السلبية التي تعوق عملية التنمية .

غير أن المشكلة الأساسية التي عانت منها الصحافة في الدول النامية هي نقص الاعتمادات ، لذلك اعتمدت اغلب الصحف علي دعم الحكومات والأحزاب مما جعلها غير قادرة علي خدمة الجمهور بشكل فعال ، غير أن التطور في مجال تكنولوجيا الطباعة أعطي الصحف الفرصة لاستخدام أنظمة النصوص بالحاسبات الالكترونية والطابعات الليزر لإنتاج صحف بكفاءة عالية

وتكلفة مناسبة ، مما يجعل الصحافة تتخلص من قيود التمويل والسيطرة لتقوم بمتطلباتها التنموية تجاه مجتمعاتها مما يجعلها تحقق مزايا عديدة أهمها : -

- تعتبر الصحافة أنسب لظروف الدول النامية التي لا تستطيع اعتماد مبالغ كبيرة لإنشاء شبكات الاتصال الإذاعية عالية التكلفة .
- تخاطب الصحافة الاحتياجات الخاصة بالبيئة المحلية وتعمل علي معالجة القضايا التي تهم الفرد وبالتالي تحقق التنمية الاجتماعية .
- تكون الصحف أكثر قابلية وانتشاراً وأكثر توزيعاً لالتصاقها بالجمهور وقضاياها خاصة في المدن الكبرى .
- تعتبر الصحافة أقدر من وسائل الاتصال الأخرى علي نشر الأفكار الخاصة بالتنمية وتطوير البيئة الاجتماعية .
- تسهم الصحافة في نشر الثقافة والوعي الصحي وتربية النفوس علي سلوك معين تجاه القضايا الحيوية التي تواجه الأفراد في حياتهم اليومية .
- احتفاظ الفرد بالصحيفة يمكن الرجوع إليها كوثيقة تاريخية (خليل ، سابق ، ص160) .

والصحافة بما توفره من معلومات ومعارف وموضوعات وقضايا اجتماعية هادفة تعتبر مصدراً إعلامياً حيوياً لتقدم الأفراد والجماعات والمجتمعات وتنميتها وتوطيد العلاقات الاجتماعية الايجابية وتأكيد الإحساس بالأمن داخل الجماعة ، والذي يتأتي من خلال الاتصال الجماعي بالآخرين من خلال الصحافة الجادة التي تقوم بدور كبير في تشكيل وتحقيق التنمية الاجتماعية التي تسعى المجتمعات إلي تحقيقها ، ويتضح ذلك من خلال تدعيم ما تتبناه تلك الصحافة من أفكار وقيم ومعتقدات وإكساب الفرد خصائص وسمات المجتمع الذي تعيش فيه وتخفيف العبء الاجتماعي اليومي والهروب منه إلي واقع آخر يرسمه الآخرون في كتاباتهم كإطار المحتوي الترفيهي احدي الوظائف المحددة التي تقدمها الصحافة (عبد الحميد ، 2004م ، ص23) .

وفي إطار الدوافع والحاجات التي تؤكد دور الصحافة وما تقوم به من تنمية الفرد والجماعات يمكن القول أن البناء الاجتماعي داخل المجتمع يقوم علي تحديد الدور الذي يقوم به كل فرد داخل

هذا البناء وهو ما يجعل الفرد يشعر بتقديره داخل المجتمع ، وهذا الدور يفرض علي الفرد القيام بوظائف متعددة تقود إلي التكامل الاجتماعي ولا يمكن للفرد القيام بهذه الوظائف التي يفرضها عليه الدور الاجتماعي دون الاتصال بالآخرين .

إضافة إلي ذلك تقوم الصحافة بأدوارٍ طُرِى تظهر أهميتها في المجتمعات الحديثة منها :-

- توفر الصحافة للأفراد والمجتمع المعلومات الخاصة بالبيئة والأخطار المحيطة بها لتجنبها وحماية المجتمع منها ، مما ينعكس علي دعم الاستقرار والأمن بكافة أشكاله داخل المجتمع سيما وان التنمية الاجتماعية لا تقوم بدون استقرار وامن .

- تحافظ الصحافة علي الهوية الثقافية للمجتمع وذلك بنقل تراثه من جيل إلي آخر (خليل ، سابق، ص162) .

للصحافة تلعب دوراً فائقاً في توجيه الأفراد والمجتمعات نحو إيجاد الحلول للقضايا الاجتماعية التي تواجههم في حياتهم وتحقق دوراً ايجابياً بالعمل علي تنميتها ودفعها للنهوض بالمجتمعات ، وذلك نابع من قوة الصحافة باعتبارها وسيلة اتصالية لها الأثر الايجابي في نفوس الأفراد المتلقين ، سيما وأنها وثيقة الصلة بين أفراد المجتمع من خلال متابعتها لقضاياهم ومناقشتها بهدف الوصول إلي خدمة المجتمع وتنميته والبحث الدائم عن توفير المعلومات والتوصل إلي الحقائق وإبرازها لفئات المجتمع وقطاعاتها المختلفة .

ومن المميزات التي تتفرد بها الصحافة عن سائر وسائل الاتصال الجماهيري سهولة الحفظ والإقناع وإمكانية الرجوع إليها مرة أخرى ، بالإضافة إلي نشر القضايا الطويلة والصعبة والمعقدة ، ويشير "مارشال ماكلوهان " إلي أن الصحيفة قادرة علي إثارة القارئ بما تقدمه من إيضاح عالي نظراً لكثرة المثيرات التي تقدمها والتي تتمثل في الصور والرسوم والشخصيات والموضوعات وتفاعل كل ذلك مع حاسة واحدة (عبد الحميد ، 2004م ، ص198)

وتشير إلي أن وجود الألفة بين القارئ والصحيفة يجعل العلاقة قوية ومتنامية تسهم بفاعلية في تفعيل الآراء نحو القضايا المثارة بالصحيفة مما يكسب القراء المهارات الاجتماعية وتعرفهم بالخصائص الثقافية للمجتمع وكل يؤدي إلي تحقيق التماسك الاجتماعي وتقوية القيم الاجتماعية واحترامها وتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية التي تجعل الفرد يكتسب المعايير الخاصة لتقديم

المواقف وتقبل الأفكار الجديدة والتي قد تسهم في تنمية المجتمع ونهضته وتحقيق التداخل الاجتماعي ، وتؤكد أن كل ذلك مرتبط بالاستخدام الأمثل للصحافة من خلال الرؤية العلمية والعملية التي تتمتع بها القيادة الصحفية إضافة إلي وجود الحرية الصحفية في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة (خليل ، 2005م ، ص163)

وتعمل الصحافة علي فهم دور ونمط السلوك والتأثير الثقافي والاجتماعي في الحفاظ عي توازن النظام الاجتماعي وتنميته ، ويتم تحليل نشاط الأفراد لتنمية ذلك النظام الاجتماعي وصيانتها (عماد ؛ حسين ، 1998م ص133)

فالأفراد مثلما يتغيرون بيولوجيا من مرحلة الطفولة إلي البلوغ ثم إلي المرحلة المتقدمة من العمر ، فإنهم يتغيرون نفسياً واجتماعياً ويجددون أن عليهم أدواراً جديدة لا بد من القيام بها تجاه أنفسهم ومجتمعهم وذلك عبر الوسائل المتاحة في المجتمع والتي من بينها الصحافة .

وبالتأكيد أن الصحافة في مقدمة تلك الوسائل التي تقوم بدور واضح في تغيير الأفراد نفسياً واجتماعياً ، وهي تتفرد بميزة احترامها للعقل البشري والعمل علي تنميته مما يجعل الإنسان لصيقاً بها كصديق وقور يحترم الآخرين ويسعي إلي تنمية علاقته معهم وتفجير طاقته الكامنة (خليل ، سابق ، ص164)

ويلاحظ أن الصحافة تقوم بأنشطة متكررة ومتماثلة في النظام الاجتماعي وتساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي في المجتمع ، ومن الواضح تماماً أن المؤسسة الصحفية في الوقت الحاضر أصبحت جزءاً مركزياً من هياكل مؤسسات المجتمع ، ففي الوقت الذي تمثل فيه صناعات قائمة بذاتها تغلغت داخل كل مؤسسات المجتمع فمن خلال تركيزها علي الخدمات المنتجات الصناعية تعتبر جزءاً أساسياً من المؤسسة الاقتصادية ومن خلال قيامها بدور متزايد في عملية الانتخابات وربط القاعدة الجماهيرية بالقمة الحاكمة أصبحت جزءاً من المؤسسة السياسية ، وأدي تركيزها الشديد علي المواد الترفيهية والثقافية إلي اعتبارها عاملاً مهماً في بناء الأسرة والمجتمع ، ويرى الكثيرون أنها أصبحت جزءاً مهماً من المؤسسة الدينية والتعليمية والتربوية من خلال تناولها لمثل هذه القضايا (سليمان ، 1986م ، ص174)

وتعد الصحافة من المصادر الحيوية في توفير المعلومات التي تؤثر في الفرد ، فهي في كل مكان أصبحت مصدراً إجبارياً تعمل علي تحديد سلوك الأفراد ، ويتضح دورها الفعال في عملية التنمية الاجتماعية من خلال العمل في إعداد الفرد ليصبح عضواً مشاركاً ايجابياً في المجتمع ، إضافة إلي أنها تقوم بتقديم دروس عديدة بشكل يومي حول الموضوعات المختلفة والقضايا الحيوية المتعددة في حياة الأفراد (المرجع السابق ، ص176)

ويري الباحث أن الصحافة تعد مصدراً مهماً لخلق العلاقات الاجتماعية وتوطيدها ، فالمضمون الصحفي الهادف يجعل الأفراد يميلون إلي الاهتمام بقضاياهم والمشاركة في حلها . وبالتالي تصبح محل حوار وتناقل للمعلومات لتحقيق أهدافهم والوصول لمبتغاهم مما يحقق التجانس النفسي والاجتماعي للأفراد .

الفصل الثالث

التنمية : المفاهيم والاستراتيجيات

المبحث الأول : مفهوم التنمية وأبعادها

المبحث الثاني : التخطيط واستراتيجيات التنمية الريفية

المبحث الثالث : السياسات الاجتماعية وخصائص تنمية المجتمعات المحلية

المبحث الأول

مفهوم التنمية الشاملة

علي ضوء التجارب الفعلية ثبت فشل فلسفة التنمية الغربية في الدول النامية ، فقد ازدادت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية بدلاً من تقلصها وارتفع عدد الأميين

في العلم كما لم تلبي الخدمات الصحية في العالم الثالث متطلبات الحاجات الأساسية للإنسان وانتشرت المجاعات وسوء التغذية ، ولهذا ساد الاقتناع بان هذا النموذج غير مناسب لتحسين ظروف الحياة بالنسبة لغالبية السكان في العالم الثالث وظهرت من ثم الحاجة لمفهوم أوسع للتنمية

وفي هذا الاتجاه طرح كولييد عام 1971م (Goulet) تعريفاً موسعاً للتنمية فهي :-

" تحرر الإنسان من عبودية الطبيعة والتخلف الاقتصادي ومن استبداد المؤسسات التقنية ومن البناء الطبقي غير العادل ومن الاستغلال السياسي ومن الاغتراب الثقافي و النفسي وبالاختصار من الوكالات الإنسانية كافة في الحياة " .

وفي إطار هذا التوجه التنموي قدم " نفين " عام 1976م مفاهيم جديدة للتنمية اعتماداً علي دراسات عديدة لتجارب تنموية في دول مختلفة كالصين وكوبا وتنزانيا واندوليا والصومال وغينيا بيساو وفيتنام . ومن هذه المفاهيم الجديدة للتنمية : (الاعتماد علي الذات ، والمشاركة وتحرير التعليم ، المساواة في التوزيع ، والتنمية الريفية) ومع تقدم الدراسة في هذا الموضوع خلال العقدين الأخيرين اتضح مدي شمول ظاهرة التنمية . فالتنمية لا تعني بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي او الاجتماعي او السياسي وإنما تحيط بكافة جوانب الحياة علي اختلاف صورها وأشكالها وتحدث فيها تغيرات عميقة وشاملة (حجاب ، 1998م ، ص45) .

وقد ورد تعريف التنمية في الموسوعة السياسية بأنها : تحويل الجهود في حقل الاقتصاد نحو زيادة الإنتاج بالنسبة لكل من الدخل القومي ومتوسط الإنتاج للفرد في الدولة ، وقد جاء هذا التعريف وفق مجموعة من المفكرين (الكبالي ؛ زهيرى وآخرين ، ، 1974م ، ص166)

ويري سعد الدين إبراهيم ان التنمية انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرداً او جماعة او مجتمع (إبراهيم ، 1981م ، ص71)

فالتنمية الشاملة تعني إلي جانب معالجة الفقر ، توفير فرص العمل ومحو الأمية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة القومية ، وضمان الحرية في التغيير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار وتحديد الأهداف وانجازها في اتجاه زيادة رخاء وطن معين وأبناء هذا الوطن (ر . ج ، 1976م ، ص8).

والتنمية الشاملة كما يعرفها علي خليفة الكواري عملية مجتمعية ذاتية موجهة وفقاً لإرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية اجتماعية اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد داعم لقدرة المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه .

فيمكن القول أن عملية التنمية عملية تغيير شامل للقوى الاجتماعية ويتطلب هذا التغيير التنظيم والتنسيق لإعادة التكامل في المجتمع بشكل حر ، له فاعليته في مقابلة حاجات أفراد المجتمع ، حيث لا تقوم علي الجبر والالتزام وإنما تقوم علي تعاون وتضافر جهود المجتمع ، فهي عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلي إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايداً منتظماً في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين الجهد والمكافأة ويعمق متطلبات المشاركة ويضمن توفير الاحتياجات الأساسية ويوفر ضمان الأمن والاستقرار الفردي والاجتماعي والقومي .

• مفهوم التنمية الاجتماعية :-

ركز فريق من العلماء علي الجانب أو البعد الاجتماعي في تحليلهم لمفهوم التنمية وأطلقوا عليه مفهوم التنمية الاجتماعية ويرون أن مفهوم التنمية الاجتماعية يشير إلي نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الجماعات في المجتمع ، وهذا علي أساس أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد او الجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية (الجوهري ، 1982م ، ص144)

كما يضيف أنصار هذا الرأي أن البعد الاجتماعي يمثل مكانة هامة بالنسبة للتنمية الشاملة ، أمه يتضمن في معناه تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع ، والتي تتضمن " طبيعة

السلطة ، ونظم الحكم ، ومشاركة الجماهير في صنع القرار وتحليل طبيعة المجتمع من عادات وتقاليد وعناصر المقارنة بين الماضي والحاضر ودور المرأة في المجتمع وغير ذلك من الأمور الاجتماعية التي يتسم بها المجتمع المعاصر (حسن ، 1977م ، ص5) "

من جانب آخر استطاع بعض علماء الاجتماع أمثال : " هوبهوس ، روجرز ميرتون ، محمد الجوهري ، السيد الحسيني " وغيرهم تحليل مفهوم التنمية الاجتماعية بأنه عبارة عن " عملية المشاركة في النغير الاجتماعي بهدف إحداث تقدم مادي واجتماعي بما في ذلك المساواة والحرية وغيرها من الحقوق التي تخدم غالبية الأفراد في المجتمع " وأشاروا إلي أن مفهوم التنمية الاجتماعية بهذا المعني يشير أيضاً إلي التغير الشامل لكل القوي الاجتماعية وغير الاجتماعية في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محدودة ومتفق عليها وهو بذلك يتضمن في محتواه عمليتي التغير والتغيير معاً في نفس الوقت (الكاشف ، 1985م ، ص11)

وتشير الآراء الحديثة في هذا الاتجاه أمثال " بوسكوف Boskoff" أيضاً أي إمكانية تحليل مفهوم التنمية الاجتماعية الشاملة من خلال ثلاثة جوانب سيولوجية هامة هي : (التنمية ، والتطور الاجتماعي ، والتقدم الاجتماعي) وقالوا أن التنمية الاجتماعية الشاملة أصبحت تستخدم دولياً علي نطاق واسع الآن ، وهي لا تشير إلي النمو الاقتصادي وحده أو الاجتماعي وحده كما تقول بعض الآراء الأخرى ، ولكنها تشير إلي التغير المقصود والمستهدف الذي يقوم علي سياسة محدودة وتشرف عليه هيئات قومية وغير قومية . وركز أنصار هذا الرأي علي أهمية البناء الاجتماعي بما فيه من مؤسسات ونظم اجتماعية وأنماط للقيم ونمو للعلاقات الإنسانية ووسائل الاتصال والإعلام ، ومدي التحضر والحراك الاجتماعي والمساواة والانسجام العنصري بين أفراد المجتمع وغير ذلك من الأمور الاجتماعية (Horton . 1980. Pp28) .

• أهداف التنمية :-

الأهداف التي تقع ضمن المسؤوليات الأساسية للإعلام الجماهيري هي نفسها أهداف التنمية ، والمتفق عليه بين علماء التنمية وعلماء الاتصال الجماهيري أن أهداف التنمية تنقسم إلي نوعين هما : الأهداف العامة المتصلة بالمجتمع ككل تتسحب نتائجها علي الأفراد بشكل غير مباشر والأهداف الخاصة بأفراد المجتمع ، وهي أهداف جزئية تتسحب نتائجها علي الأفراد بشكل مباشر .

• مجال الأهداف الخاصة :

بالرغم من اتساع مجال الأهداف الخاصة ، إلا أن هذا المجال واضح وسهل التحديد ، وتصل بشكل مباشر بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع ، ويمكن تحديد هذه الأهداف في النقاط التالية :-

- تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة وتقديم المساعدات التي تمكنهم من زيادة دخولهم والارتقاء بمستوي هذه الدخول .
- مساعدتهم لاكتشاف الفرص والمجالات وحفزهم لاستغلالها بما فيه صالح المجتمع والفرد معاً .
- تثقيفهم وتوعيتهم بما يدور حولهم من أحداث وظواهر وأفكار مستحدثة علي الصعيدين الدولي والمحلي .
- تنمية الإمكانات الاقتصادية وتوسيع مجال الترويج . إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع لاكتشاف مواهبهم وتزويدهم بالمعارف التي تساعد علي التعاون من صالح المجتمع .
- الاهتمام بتحسين الأحوال الصحية العامة وإتباع الطرق الصحيحة في التغذية والرعاية الصحية والتعليمية .

• مجال الأهداف الأساسية :-

وهذه الأهداف تتحصر في بيان الأهداف الشاملة لتنمية المجتمع وتطويره من أجل رفع المستوي العام للمجتمع وخلق المواطن الصالح السوي ودعم ديمقراطية المجتمع وزيادة الدخل العام

وترسيخ المفاهيم العامة التي تتصل بحياة الأفراد وسعادتهم ، وتجلي ذلك بصفة عامة في اتساق التنمية مع الشرائح الدينية ومع الدساتير وقوانين الحكومات مع الأهداف التي تسعى إلي تحقيقها موثيق الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية .

أبعاد التنمية الشاملة :-

في إطار التنمية الشاملة لا يمكن النظر الي التنمية كمثلث متساوي الأضلاع يعبر كل ضلع من أضلاعه عن أبعاده الثلاثية (الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية) كما ذهب إلي ذلك الدكتور محمد السيد وآخرون . فمثلث التنمية هذا الذي ظل سائداً لفترة طويلة في إطار الفكر التنموي لم يعد كافياً لتحديد المجالات الحقيقية للتنمية ، وإنما التنمية الشاملة دوائر متداخلة تمثل محاور هذه التنمية وتتبادل التأثير فيما بينها وذلك كما سيتضح لنا فيما بعد .

وانطلاقاً من محاور وأبعاد التنمية الشاملة وترابط هذه المحاور والأبعاد واعتماد تحقيق كل منها علي الآخر فان مداخل تحقيق عملية التنمية ووسائل إدامتها متشابهة تشمل مختلف الجوانب ، لذلك فان عملية التنمية يجب أن تمس كافة جوانب الحياة والنشاط في المجتمع المعني بالتغيير والتطوير والتكيف المطلوب لبدء واستمرار هذه العملية وإدامة تصاعد انجازاتها . وهذا يعني أن عملية التنمية هي عملية تنمية شاملة . وما التنمية الشاملة إلا محصلة كمية ونوعية لتطوير هذه الجوانب بالقدر الضروري تعبيراً عن التزام القيادة السياسية بعملية التنمية التي لا تبدأ إلا عندما تتبلور الإرادة الوطنية للتنمية ، ويصبح بالإمكان إحداث التغييرات التي يتطلبها أمر تحقيق إستراتيجية التنمية في كل مرحلة من مراحل التطور الحضاري للمجتمع المتطور (منير ، 2003م ، ص56) .

ومن هنا فان عملية التنمية إما أن تكون شاملة او لا تكون أصلاً وهذا ما تم فعلاً التوصل إليه بالنسبة للفكر التنموي عامة وبالنسبة للفكر التنموي النقدي العربي خاصة ، وقد عبر إسماعيل صبري عبد الله عن شمولية عملية التنمية حين أكد أن التنمية الشاملة عملية تطور تضرب بجذورها في كل جوانب الحياة وتقضي إلي مولد حضارة جديدة او مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري ، بل هي ما يميزها من قيم وعادات وسلوك وأساليب إنتاج وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمي وتجدد أدبي وفني الخ .

وحيثما تتم هذه التنمية فلا بد وان توضع في الاعتبار المتغيرات والعوامل البيئية والعوامل والمؤثرة في عملية التنمية وهذه العوامل هي :- " الرغبة في التنمية ، والإدارة ، عناصر الإنتاج ، والظروف الدولية الراهنة ، طبيعة النظام السياسي القائم ، مدى الاستقلال السياسي والاقتصادي للمجتمع ، قدرة الجماهير علي المشاركة في التنمية والتخطيط ، المعوقات المتوافرة ، السياسة البحثية ، الديون الداخلية والخارجية ، والسياسة الاتصالية القائمة " .

وبالإضافة إلي ضرورة السيطرة علي هذه المتغيرات لضمان النجاح للتنمية الشاملة ، فان هناك معوقات أخرى لابد من محاولة السيطرة عليها لتوفير فرصة أكبر لنجاح الجهود التنموية وتمثل هذه المعوقات التحديات التي تواجه التنمية الشاملة وهي التحدي الناتج عن الأمية وعن زيادة السكان وعن تهميش المرأة اجتماعياً بما يحول دون مشاركتها التنموية وأيضاً التحدي الناتج عن القيم الاجتماعية المعوقة للتنمية والتحديات الناتج عن عدم توفر القيم المعنوية كافتقار الإيمان بالرسالة القومية والتنمية الصادقة في رفع مستوى المعيشة وافتقار الاستعداد لتحمل بعض التضحيات ، والتحديات الناتج عن عدم الرغبة في العمل بجداً وإخلاص وتفضيل المصالح الخاصة علي المصالح العامة ، وعدم القبلية لاستيعاب الأساليب الإنتاجية الجديدة . وكل هذه العوامل تكون في مجموعها المعوقات التي تؤثر علي مسيرة التنمية ولا بد من تلافيتها لتوفير فرص أكبر لنجاح الجهود التنموية .

وإذا كانت عملية التنمية تستهدف الوصول إلي تأثيرات ايجابية تتمثل في زيادة الدخل القومي وزيادة الدخل الفردية وتحسين الخدمات وتوفير فرص معيشية أفضل للمواطنين وتنمية الإحساس بالذات وتنمية القيمة الايجابية في المجتمع ، فان هناك تأثيرات سلبية تحدث أثناء عملية التنمية منها عدم تجاذب قطاعات عريضة للمشاركة في التنمية ومخاطر عدم الاستقرار وفقدان التوازن النفسي (منير ، 2003م ، ص60) .

لذلك تتعدد جوانب وأبعاد التنمية الشاملة فهي تشمل النظام المجتمعي بأسره بكل ما يتضمنه من نظم فرعية في إطار : " النظام السياسي ، والنظام الاجتماعي ، والنظم الاقتصادية ، والنظام

الثقافي والإعلامي .. الخ " ويمثل هذا النظام المجتمعي وحده عضوية كلية مترابطة يتأثر كل جزء منها بالتغير الذي يطرأ علي باقي الأجزاء .

وعملية التنمية لهذا لم تعد عملية اقتصادية او سياسية او اجتماعية او ثقافية او إعلامية بحتة ، وإنما علاقة التأثير والتأثر موجودة بين هذه الأبعاد التنموية وغيرها وموجودة بينها بدرجة يمكن معها تسميتها بالتنمية الشاملة بحيث تصبح أي عملية إنماء في أي جانب من الجوانب السابقة تترك أثارها الايجابية والسلبية علي الجوانب الأخرى ، وتصبح المسألة إذاً أولويات محددة وتجنب لأكبر قدر ممكن من الآثار الجانبية السلبية .

فالتنمية الشاملة هي تعبير حضاري يتناول كافة بني المجتمع ويشمل جوانبه المادية والمعنوية ، وليست التنمية مجرد عملية نمو اقتصادي وإنما هي عملية لها أبعاد حضارية واجتماعية وان إستراتيجيتها هي إستراتيجية حضارية شاملة . وتتعدد أبعاد التنمية الشاملة لتشمل جوانب متعددة منها : التنمية الاقتصادية ، والتنمية الاجتماعية ، والتنمية البيئية ، والتنمية الثقافية ، والتنمية السياسية ، والتنمية البشرية (منير ، 2003م ، ص62) .

• الأبعاد الأساسية لعملية التنمية :-

يذكر أن التنمية تتسم بشمولية المعني ، كما أنها ترتبط بالتغير خاصة التغير الاجتماعي الذي يراه " موريس دوب " (1966م ، ص88) لان التحولات الكمية التي يعبر عنها المضمون الاقتصادي لا يمكن أن تؤدي نتائجها ما لم تصاحبها تحولات كيفية يعبر عنها المضمون الاجتماعي والحضاري لعملية التنمية ، ومن هنا كانت هناك إبعاد أساسية لعملية التنمية اختلف ذكرها تبعاً للكتاب وتخصصاتهم ، وتبعاً لنوعية الدراسات والبحوث المتصلة بالتنمية ، حتى يوجد هناك أكثر من عشرة أبعاد للتنمية . أولاً يجب تعريف بعضها ثم تفصيل الأربعة أبعاد منها تمهيداً للوصول

إلى التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمعات المحلية ، علماً بأن هذه الأبعاد متشابكة ومتداخلة فيما بينها ، والتفريق بينها نظري بحت من أجل الدراسة أكثر مما هو تطبيقي في الحياة العملية فهناك - :

- **البعد الأيدلوجي لعملية التنمية** : حيث يرى " جون اريك سكوج " (1969م ، ص228) أن تأثير الأفكار والأيدلوجيات في إحداث التغيير الاجتماعي أو التحول الذي يصاحب التنمية والشكل الذي يتم فيه ذلك التحول ، ما يتفق إلي حد كبير علي نوع الأيدلوجية الإنمائية التي يجتازها المجتمع ، نظراً لما لهذه الأيدلوجية من علاقة وظيفية بعملية التنمية ، كما أن الأفكار والأيدلوجيات تتنوع تبعاً للاتجاهات المنتشرة في المجتمع ويتحدد قبولها أو رفضها وفقاً للعقائد السائدة الممتدة بين الاتجاه الراديكالي والاتجاه الرجعي ، فالأيدلوجية تعني إذاً " نسقاً من الأفكار والمعتقدات توجه الأفعال ، ويقاس علي أساسها السلوك الفردي والجماعي " ولهذا فان لكل مجتمع نسقه الخاصة الذي يتفق مع تاريخه وظروفه الخاصة وثقافته المميزة (البصام ، 1976م ، ص93)

- ويرى بعض الباحثين (محمد ، 1980م ، ص68) بأنه إذاً كانت التنمية تعني تغييراً في النظام الاجتماعي : Social System فان التغيير الاجتماعي يقصد به ذلك التغيير المتصل بالتنظيم الاجتماعي ، أي بناء وظائف المجتمع . فالتغيير الاجتماعي والحالة هذه يؤلف جزءاً فقط من دائرة أوسع نطاقاً تعرف بالتغيير الحضاري ، ومن هنا كان **البعد الحضاري لعملية التنمية** ، حيث أن التنمية تصبح في كل صورها وبالمعني الفني الذي تعنيه ، صورة من صور التغيير الحضاري ، وتكون هي وضعاً انتقالياً من حالة حضارية معينة إلي حالة أخرى ، لتنتقل بالمجتمع من التقليدية إلي الحداثة عن طريق خلق دوافع وحوافز في الأفراد بقبول التغيير والعمل به (البصام ، 1976م ، ص95)

- ويفسر لنا التاريخ أسباب التخلف بعاملين أساسيين هما : الاستبداد بمعني حكم الفرد وتسلطه ، والاستعمار باعتباره أقصى أنواع الاستبداد والقهر ، **ويبين لنا البعد التاريخي**

لعملية التنمية ، أن زحزحة الاستعمار عن كاهل الوطن لا بد أن يتبعها القدر الكافي من الحرية ، ومن ممارسة الديمقراطية حتى يمكن التنمية أن تستمر وتزدهر ، فإذا أعقب جلاء المستعمر وصول الفرد أو وصول حفنة أفراد إلي السلطة لغرض الدكتاتورية فشلت جهود التنمية (حمدان ، 1997م ، ص250) . وأصبحت محصلة التنمية كما يقول : محمد سيد محمد :

هياكل شبه خربه كأنها إعجاز نخل خاوية ! " (سيد ، 1985م ، ص149)

- ويرتبط **البعد الدولي لعملية التنمية** ، بالبعد التاريخي فهو يأخذ صورة استغلال الأغنياء للفقراء ، وفي مطالبة الفقراء بنظام اقتصادي أكثر عدلاً فلقد تعود الغربيون لفترة طويلة علي أن حدود العالم هي حدود أوربا وامتدادها في أمريكا الشمالية ، وكانت دولهم هي وحدها هي التي تشكل مجتمع الأمم ، أما العالم الثالث فلم يكن إلا مستعمرات ، لذلك فإن اكبر العوائق أمام الجهود الرامية لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد هو عدم اعتراف الغرب بحقائق التاريخ وواقع العصر ، فتتسع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وتتفاقم أزمت الطاقة ، والغذاء والانفجار السكاني (سيد ، 1985م ، ص199) .

- وهناك أيضاً **البعد الإداري لعملية التنمية** ، حيث أن عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تمثل هدفاً مشتركاً لكل الدول النامية ، تتكون من عناصر متعددة بشرية وطبيعية ومادية ، وان كل واحد من هذه العناصر يتطلب إعداداً خاصاً حتى يمكن الاستفادة منع في تحقيق هذا الهدف ، والإدارة بمصطلحها الانجليزيين : Administration & Management هي "ضابط الإيقاع الذي عليه تشغيل كل هذه القومية " وتأتي أهمية البعد الإداري في انه يوفر استخدام امثل للموارد البشرية والموارد الطبيعية ، فيصبح لرأس المال البشري القدرة علي الابتكار والانطلاق والكفاءة والحماس ، لإحراز التقدم في التغلب علي كل المشاكل المتعلقة بالتنمية (محمود ، 1973م ، ص98)

وإذا كان الإنسان هو عصب التنمية ، ومن اجله وضعت سائر برامج التنمية ومناشطها المتعددة ، كما انه بدونها لا تترجم هذه البرامج ولا تأتي إلي حيز الواقع نشاطاً

ملموساً ، فهو إذاً هدفها ووسيلتها ، ومن هنا يظهر أهمية البعد البشري لعملية التنمية ، فالإنسان علي حد قول " بول وريل " في كتابه " ثورات النمو الثالث " هو " صانع الحضارة ، تلك الحضارة المصنوعة من الطبيعة وسيطرة الإنسان عليها ، من التطلع ذو القيمة الإنسانية، ومن نموذج العمل والتفكير ، لذلك لا بد لانجاز الحضارة من أقطاب ثلاثة هي : الطبيعة والأخلاق والثقافة " (سيد ، 1985م ، ص179)

ولذلك فالمشكلة الأساسية والتي استخلصها " فردريك هاريسون " من دراسة مشكلات القوي البشرية في "75" دولة أنها ليست فقر ، معظم البلدان النامية للموارد الطبيعية ، ولكن في التخلف في الموارد الإنسانية ، ولهذا فان الهدف الأول لمعظم هذه الدول يجب أن ينحصر علي تنمية رأس مالها البشري ، وهو يري أن الإعلام يمكنه أن يلعب دوراً بارزاً ومهماً لرفع مستوى التعليم والمهارات وبث الأمل في نفوس الناس ، بالتالي تحقيق الصحة العقلية والجسمانية لرجالها ونسائها وأطفالها (Schramm, 1964, p27)

ومن هنا فان جوهر البعد البشري للتنمية يتلخص في وعي الناس بضرورة التنمية وبأهدافها وبدورهم فيها ، ويتبع ذلك تغير الظروف المعوقة للتنمية ، سواء في داخل الناس من أفكار وقيم ومعتقدات وسلوك ، او في خارج الناس في واقعهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، ويستتبع أيضاً بذل جهد بشري سريع ومكثف لتدور عجلة التنمية الشاملة .

• الأبعاد الأخرى لعملية التنمية :-

سأشرح بشي من التفصيل الأبعاد الأخرى لعملية التنمية وهي : " التنمية الاجتماعية ، والتنمية الاقتصادية ، التنمية التعليمية والثقافية ، والتنمية السياسية " وذلك علي النحو التالي :-

التنمية الاجتماعية :-

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد التنمية الاجتماعية فبينما يعرفها بعضهم بأنها عملية توافق اجتماعي ، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلي أقصى حد مستطاع ، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان ، أو الوصول بالفرد لمستوي معين من المعيشة ، أو

عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد . ولذلك يذهب أحد هؤلاء المفكرين إلى أن التنمية الاجتماعية يمكن فهمها من خلال اتجاهات ثلاثة (محمد ، 1977م ، ص109)

الاتجاه الأول : يري أصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية ، وهو مفهوم قاصر ، لان برامج الرعاية الاجتماعية لا تمثل إلا جانباً واحد فقط من جوانب الخدمات الاجتماعية ، ولا يتمشي هذا المفهوم الآن مع ثورة الآمال المتزايدة التي تعيشها الدول النامية في بداية الألفية الثالثة .

الاتجاه الثاني : ويطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية علي الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية . ويعتبر هذا المفهوم أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعاً واستخداماً ، كما تأخذ به الأمم المتحدة وان كان يؤخذ عليه عدم تضمنه لضرورة إدخال التغييرات اللازمة في البناء الاجتماعي للبلاد النامية .

الاتجاه الثالث : يري أصحابه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد ، وتشمل التنمية الاجتماعية طبقاً لهذا الاتجاه علي عنصرين أساسيين : احدهما : تغير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تسير روح العصر . والآخر : إقامة بناء اجتماعي جديد تتبثق عنه علاقات جديدة ، وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات .

وإذا كان هناك مؤيدون للعالم الاقتصادي " هيجنز . Higgins" في أن التنمية الاجتماعية هي عملية استثمار بشري : Human Investment تساعد علي دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، والسير بها في طريق التنمية والنمو ، وإنما تستهدف إزالة العقبات والمعوقات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية ومعالجة المشكلات وتدارك السلبيات التي قد تصاحبها أو تترتب عليها (محمد ،

1977م ، ص95)

فان وجهات النظر هذه متشابهة لأنها تجعل التنمية الاجتماعية تابعة للتنمية الاقتصادية ، ذلك أن التنمية الاجتماعية عملية أساسية ، وعلي قدر كبير من الأهمية في إحداث التغييرات الاجتماعية في بناء المجتمع ووظائفه ، والتي بها تتشخص وتتجسد أهداف المجتمع في انجازات ملموسة ، كما أن التنمية الاجتماعية لم تعد تقف عند مفهومها القديم في خدمة البيئة بل عليها يقع عبء تحليل القديم والجديد ، والعادات والتقاليد والاتجاهات المستحدثة ، ووضع المرأة في المجتمع ، ووضع صورة قوية للشخصية القومية .

التنمية الاقتصادية :-

يمكن القول بان البعد الاقتصادي لعملية التنمية يحظى باهتمام بالغ ، نظراً لما لهذا البعد من اثر واضح في التغيير والتقدم معاً ، فالتنمية الاقتصادية Economic Development تنصرف في جوهرها إلي زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ، وهي بهذا المعني غاية تستهدفها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة علي السواء ، وهي تفرض علي الدول القيام بدفع المغيرات الاقتصادية في سبيل النمو بأسرع من معدل نموها الطبيعي (الفاضي ، 1972م ، ص72) .

ولا شك أن التنمية الاقتصادية لا تعتمد علي الأوضاع والنظم الاقتصادية وحدها وإنما تعتمد كذلك علي ظروف البيئة الاجتماعية والثقافية التي تجري فيها عملية الإنتاج بوجه عام ، فقد كشفت دراسة المظاهر الأساسية للتخلف الاقتصادي عما يكتنف الأوضاع والنظم السياسية والاجتماعية والثقافية في البلدان المتخلفة من جمود وتأخر يعيق سير النمو الاقتصادي ، ويؤدي إلي استمرار حالة الركود والتخلف السائدة في هذه البلدان ، مثل افتقار معظم حكومات البلدان المتخلفة إلي الكفاية والأمان وندرة المهارات الفنية والإدارية ، وانتشار الفقر والجهل والمرض وانعدام روح الإقدام وعدم الاستقرار السياسي والتشريعي ، وعدم حماية الملكية وتأمين الحيازة، وانعدام تكافؤ الفرص بسبب التفاوت الكبير في الثروات والدخول ، أو التفرقة الطبقية أو الطائفية أو العنصرية وعدم ملائمة البيئة الاجتماعية والثقافية وانتشار البطالة المقننة ، وسوء التغذية ونقص رؤوس الأموال

وضعف التصنيع والبنيان الزراعي والتبعية الاقتصادية للخارج والتخصص في إنتاج واحد ، وقصور
أو سوء استغلال الموارد الطبيعية (لطفى ، 1980م ، ص11)

ومن هنا كانت التنمية الاقتصادية في جوهرها تنمية للموارد المادية والبشرية في المجتمع ، بل
هي عصب التنمية الشاملة وعمودها الفقري ، ولذلك يسميها احد أساتذة علم الاقتصاد " د. عمرو
محي الدين " (محي الدين ، 1976م ، ص22) أنها ثورة العالم الثالث علي الفقر والبؤس والتخلف بصفة عامة
كما يربط أستاذ بارز في علم الاجتماع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية (محمد ، 1977م ، ص13-17)

فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلي جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية ، حيث أنها
في المدى البعيد تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوي معيشته ، والتنمية الاجتماعية تؤدي إلي
جانب وظيفتها الأساسية وظيفة أخرى اقتصادي ، حيث أنها في المدى البعيد تهدف إلي تحقيق
أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة في المجتمع ، والتنمية الاجتماعية من
ناحية أخرى ضرورية ولازمة للتنمية الاقتصادية فهي ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية
و ضمان نجاحها واستمرارها وضرورية أيضاً لمعالجة المشكلات المترتبة علي التنمية الاقتصادية .

التنمية التعليمية والثقافية :-

يتوقف بناء الأمم الحديثة علي تنمية مواردها البشرية ، صحيح أن رأس المال والموارد
الطبيعية وغيرها من العوامل الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي ، ولكن ما من واحد
منها يفوق في الأهمية عنصر القوي البشرية ذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في الأنظمة والقوانين
بقدر ما يوجد في الأفراد فعليهم يقع عبء التغيير في النظام والمؤسسات والعلاقات وعليهم يتوقف
تحويل المصادر الطبيعية إلي أشياء نافعة يحسن استغلالها وتوجيهها لخير المجموع ، ومن هنا
يبرز دور التعليم في بناء وتنمية القوة البشرية المنتجة ويبرز دوره في إزالة المعوقات الثقافية (محمد ،

1977م ، ص348)

فالتعليم حق من حقوق الإنسان ، وقد أكد "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م في المادة 26 هذا الحق ، حيث نص علي أن " لكل إنسان الحق في التعليم " وأصبح من المعروف لدي كثير من الخبراء والمختصين في حقل التربية بل والسياسيين أيضاً ، وان التعليم ضرورة للفرد حيث يؤدي إلي تحسين قدرته علي اكتساب المعلومات واستخدامها ، ويعمق فهمه لنفسه وتفاعله مع العالم من حوله ، ويثري عقله بتوسيع خبراته وتنميتها ويعزز قدرته علي إشباع احتياجاته واحتياجات أسرته بزيادة إنتاجيتها وقدرته علي تحقيق مستوي أعلي من المعيشة كما يزيد من ثقته بنفسه وبقدراته بما ينعكس علي شخصية الإنسان ككل (البنك الدولي ، 1992م ، ص75)

لذلك فان أول ما تهدف إليه التنمية التعليمية والثقافية هو بناء الإنساناً معنوياً وتهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ، وتزيد قدرتهم علي الخلق والابتكار ، وإلى إثراء الوجدان بالقيم الروحية والتقاليد الأصيلة ومحو الأمية الهجائية والثقافية وإشاعة التفاؤل والإشراق وإزالة كل الضغوط النفسية والاجتماعية ، وتحقيق وجود ديمقراطي حر تزدهر فيه كل طبقات الفكر الخلاق والإبداع الفني الرفيع وصولاً إلي بناء الدولة العصرية .

أما عن مصطلح " التنمية الثقافية : Cultural Development فقد لقي اهتماماً علي المستوي الدولي وخاصة في دوائر " اليونسكو " خلال السنوات الأخيرة ، ولذلك كان اقتراح " المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية " بمدينة مكسيكو عام 1982م بإنشاء " عقد عالمي للتنمية الثقافية " انطلاقاً من أن الثقافة تمثل جزءاً جوهرياً من حياة كل فرد وحياة كل جماعة ، وكان من توصيات هذا المؤتمر " التركيز علي البعد الثقافي للتنمية طالما أن الهدف الأول للتنمية منصباً علي الإنسان " (اليونسكو ، 1982م ، رقم (72)

تعرف الثقافة بأنها حصيلة التجارب الإنسانية ونمط الحياة فكراً وممارسة ، فهي ترتبط بالتنمية الشاملة ويرى البعض أنها الجهد المبذول لإنهاء حالة التخلف ، كما يراها آخرون على أنها إطار معرفي (الوعي والمواطنة) ، أو ما يدرك من المعارف الذهنية كالعلم والإعلام، أو التأهيل والتوصيل ، فهي بذلك ما يتبادر لأذهان الناس من تجاربهم وتراثهم وعاداتهم وتعني الغناء والمسرح

والفن بكافة أشكاله . وتعرضت بعض الدراسات للثقافة المادية بمعنى الرقي والعمران والتعامل مع المستحدثات التقنية الحديثة .

والثقافة السودانية هي حصيلة التمازج بين الثقافة العربية والموروث الإفريقي. ويمثل الدين الإسلامي مصفاة تاريخية لها يعمل علي تقنينها وتوجيهها. فالتنمية الثقافية هي محور التنمية الشاملة فعندما تحدث تنمية ثقافية تنتفتح أذهان الناس وتستوعب كل أنواع التنمية الأخرى وتتعامل معها بمعرفة (محمد ؛ وآخرون ، 1995م، ص6).

التنمية السياسية :-

تتأثر التنمية بالمناخ السياسي السائد وبالقوى السياسية والعملية السياسية في المجتمع ، لان الإيمان الواضح والالتزام الكامل من جانب القيادة السياسية بعملية التنمية تتضمن تحقيقاً أفضل لعملية التنمية في المجتمع ، ولقد قدم كل من " لوشيان باي " و " دافيد شميت " و " ريتشارد فاجن " و " جلوبرت ويتهام " تعريفات متعددة لمفهوم التنمية السياسية نخلص منها إلي أن العملية السياسية تعني تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل السياسي بين وحدات الدولة المختلفة ، بخلق إطار قيم موحد يجمع كل أفراد هذه الدولة بما يدعم مشاعر الولاء والانتماء القومي ، وتهيئة الظروف لدرجة مناسبة من المشاركة السياسية لأكبر قدر ممكن من الأفراد ، مما يقتضي نشر ثقافة سياسية تشجع ذلك وتحث عليه ، وبناء المؤسسات السياسية الكفيلة بإتاحة الفرصة لمشارك الأفراد والجماعات المختلفة والقادرة علي استيعاب هذه المشاركة (محمود ، 1979م ، ص17-22)

ويري " ولبورشرام " (Schramm , pp42-43) أن الدول النامية تكتشف أنه لا بد لها من أن تنشر علي أوسع نطاق تخطيط سياستها الجوهريّة ، فهي أولاً تريد مساهمة المواطنين الايجابية ، فضلاً عن أنها تطالبهم باتخاذ قرارات فردية علي جانب عظيم من المشقة والأهمية ، حقيقة الأمر أنهم مطالبون بإقرار التحول العصري وبالتالي تغيير أساليب معيشتهم ومعتقداتهم ، مطالبون بقبول أهداف جديدة ومواقف جديدة وعادات جديدة او مسؤوليات جديدة ، سيقضي ذلك الإعلام والإقناع

كليهما ، أضيف إلي ذلك أن الإعلام ينبغي أن يسري وان يناقش التغييرات ، ليس فقط من قمة القادة إلي قاعدة القرويين بل أيضاً من أسفل إلي اعلي للقادة ، وجانبياً كذلك حتى يستطيع الناس مناقشة الأمر ويصلوا إلي قرارات جماعية ، فأعداد متزايدة من الناس في حاجة إلي أن تحدث بعضها بعضا ، الاحتياجات المحلية والأصوات المحلية في حاجة أكثر من غيرها لان تسمع ، وبمعني آخر لا بد من توسيع القاعدة التي ترسم السياسات المهمة .

ويمكن القول أن علي الإعلام تبسيط المفاهيم وتوضيح البعد الاقتصادي للتنمية وزيادة تفهم المواطنين لمشكلات التنمية وقضاياها ، فالجوانب التنموية ليست لها جاذبية إعلامية ، ويكاد يكون الاهتمام به قاصراً علي المتخصصين ، الأمر الذي يتطلب استخدام الصحافة لغة سهلة يستوعبها المواطن العادي حتى يمكن ربطه بالعملية الاقتصادية .

المبحث الثاني

التخطيط واستراتيجيات التنمية الريفية

مفهوم التنمية الريفية

هي كما يعرفها " محمد عبد الرؤوف " مجموعة العمليات في مختلف مجالات الإنتاج والاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة المحددة مسبقاً وفقاً لخطة ومنهج محدد لتغير المجتمع الريفي من وضعه الحالي غير المرغوب فيه إلي وضع أفضل ، ثم تصوره مسبقاً في اقل وقت ممكن وبأقل تكاليف ممكنة لصالح الغالبية العظمي لسكان هذا المجتمع ، وبما يتيح لأفراده أفضل تشغيل لطاقتهم البشرية وتنميتها وأفضل استخدام لمواردها الطبيعية المتاحة ، كما تتيح لكل منهم الفرصة لإبراز مواهبه وقدراته ، وذلك في إطار تنمية متوازنة ومتكاملة للمجتمع وأقاليمه وقطاعاته

الإنتاجية ، وذلك لا بد أن يتم بطريقة ديمقراطية يشترك فيه الريفيون مع القيادات العليا في ضوء خطة التنمية الشاملة (عوض ، 1979م ، ص48).

كما تعني تحسين الإنتاجية وتحقيق دخول أكبر لجماعات سكان الريف فضلاً عن تحقيق مستوى مقبول من الغذاء والسكن والتعليم والخدمات الصحية ، وبهذا المفهوم فإن التخطيط للتنمية الريفية ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من التنمية القومية. وبالتالي فإن التخطيط للتنمية الريفية ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من التنمية القومية. وبالتالي فإن الترابط بين الحضر والريف من ناحية القطاع الزراعي وغيره من القطاعات من ناحية أخرى يعتبر من أهم سمات التنمية الريفية المتكاملة بمعنى أن تغطي برامجها كافة مجالات إحتياجات المجتمع الصحية والإقتصادية والتعليمية وغيرها. (عبدالله ، 1991م ، ص 26)

وهي تعني مجموعة من السياسات والخطط الإجتماعية الموجهة من قبل الدولة نحو النهوض بالريف، وذلك بغرض تحسين مستوى الإنتاج وإزالة الفقر المدقع والفقر النسبي الذي يأخذ بتلابيب أهله. (أكاديمية السودان ، 1997م ، ص3)

أما " نبيل دقيل " فيقول إن التنمية الريفية في مجملها عملية مخططة ترمي إلى تهيئة الإمكانيات المادية والموارد البشرية المتوفرة في منطقة ما. ثم توفير المعلومات المطلوبة، ومن ثم إعداد الخطط الملائمة وتنفيذها من أجل رفع مستوى المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً عن طريق تكنولوجيا إدارة متطورة وكوادر بشرية مقتدرة ، مع التأكيد على ضرورة مشاركة أبناء المجتمع المحلي في هذه العملية من بدايتها إلى نهايتها. (محمد ، 2000م ، ص20)

كما تعرف على أنها تهدف إلى توحيد جهود المواطنين الريفيين والمؤسسات المختلفة لتحسين وتطوير الأوضاع في المجتمع فهي الجهد المبذول المنظم الواعي لرفع مستوى غالبية سكان الريف وتمكينهم من المشاركة في هذا الجهد بما يسمح لهم في المستقبل من تحقيق رفع مستمر في مستويات معيشتهم بمجهوداتهم الذاتية . وتسعى التنمية الريفية المتوازنة إلى تحقيق الآتي:

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

- زيادة الوعي الثقافي والإجتماعي والبيئي .
- زيادة الإنتاج وتغيير هياكل الإنتاج .
- تقليل الهجرة من الريف الى المدينة .
- تقليل الفوارق المعيشية بين سكان الريف والمدن .
- الإعتماد على الذات .
- رفع مستوى الخدمات "التعليم ، الصحة ، الإتصالات ، ... الخ" .
- إستغلال أفضل وأمثل للموارد الطبيعية . (زهير ، 2000م ، ص 83)

وفي عام 1976م وصفها المعهد الآسيوي بأنها تشمل ترقية النشاطات غير الزراعية ذات العائد. وتنمية المدن الريفية بإقامة برامج عمل عامة وتقديم الخدمات والرعاية الإجتماعية والمشاركة العامة في إتخاذ القرار بما يختص بالتنمية. كما عرفها بأنها إستراتيجية صممت لتحسين الإقتصاد والوضع الإجتماعي وتخفيض حدة الفقر الريفي. وأيضاً عرفت على أنها تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لسكن الريف مع التركيز على تنمية قدرات العنصر البشري كمحور أساسي وتوسيع مداركه لإستغلال الموارد المتاحة في الريف لتلبية إحتياجاته بطرق علمية مرشدة ومستدامة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 1997م ، ص 281)

ويمكن القول أن التنمية الريفية هي زيادة الدخل الحقيقي للأفراد وليس مجرد زيادة الدخل القومي الإجمالي الذي لا يترتب عليه رفع مستويات الأفراد وهو ما يحدث عندما تكون الزيادة المنخفضة في الدخل القومي أقل أو مساوية للزيادة في السكان بحيث لا يستفيد منها الأفراد حقيقة .

وحتى تتحقق تنمية ريفية متكاملة لا بد من مشاركة إنسان الريف في كافة مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ويحس بملكية كل ما يقدم إليه حتى يعمل على تنميته والمحافظة عليه.

والفرق بين الريف والحضر كما يراها " علي فهمي " (فهمي ، ، ص3) هي واحدة من أهم ما يتسم به العالم الثالث ، الأمر الذي اثر في وجود مشاكل مجتمعية خطيرة ومتشابهة في كثير من هذه الدول

، مثل الهجرة الداخلية غير المنظمة والغير متوازنة مع ما يترتب علي ذلك ويصاحبها من بروز مشاكل حادة في المدينة وفي القرية جميعاً ، مثل مشاكل الإسكان والمواصلات وتخلف مستويات الأداء في الخدمات والبطالة الصريحة والمقنعة ، وكذلك حرمان الزراعة من الأيدي العاملة المدربة في بعض الأحيان لعل هذه الفروق الضخمة بين الريف والحضر لما يدعو إلي ضرورة التركيز في عملية التنمية الإقليمية علي المجتمعات الريفية وذلك للتعجيل بالتحليل من حدة هذه الفروق بما يخدم تقديم حلول عاجلة لمشاكل الريف والحضر علي السواء .

وان مواجهة مشكلات التنمية الحضرية والتنمية الريفية معاً بما يتطلبه من تخطيط شامل ومتكامل لا يمكن أن يتم بكفاءة وفاعلية إلا من خلال المستوى المحلي ، حيث تتكامل عند هذا المستوى العناصر الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية لعملية التخطيط ، كما انه لا يتم إلا إذا وجدت نظرة شاملة لتلك المشكلات التنموية في الريف والحضر وصولاً إلي أفضل الحلول لتنمية المجتمع المحلي (عبد الله ، 2011م ، ص60) .

أهداف التنمية الريفية :

وتقوم التنمية الريفية المتكاملة على تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- 1) زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق قدر أكبر من التكامل بين الإنتاج الزراعي وغير الزراعي.
- 2) حسن توزيع الدخل من خلال التغيرات الهيكلية لصالح المجموعات الريفية الفقيرة بما في ذلك تحسين نظام حيازة الأرض وعلاقات الإنتاج.
- 3) الإستثمار في العنصر البشري لرفع الكفاءة الإنتاجية.
- 4) أما القطاع الإجتماعي فقد إهتم بتأهيل القوى البشرية المرتبطة بحركة التنمية الإقتصادية والإجتماعية والملبية لإحتياجات العنصر البشري المدرب للقطاعات الإنتاجية كالقطاع الزراعي والصناعي بيد أن هذه الخدمات لا تستمد أهميتها أو طبيعتها من كونها وسيلة متعلقة بإحتياجات التعليم العام والعالي والصحة والثقافة والإعلام والأمن.

لقد ظلت الخطط والبرامج تعامل هذه الخدمات على أساس النظرة المزدوجة التي تحاول التوفيق بين طبيعة الخدمات كغاية وكونها وسيلة تستمد أهميتها بإرتباطها بالقطاعات الأخرى.

أهمية التنمية الريفية :-

يرجع الاهتمام بالتنمية الريفية في العالم للأسباب الآتية :-

1. معظم السكان من الدول النامية يقطنون ويعملون في الريف.
2. قلة مستوى الدخل لمواطني الريف يقودهم النزوح لمدن ومناطق الحضر.
3. عدم المساواة بالنسبة للريف في الخدمات الأساسية.

والمدخل الثاني للتنمية الريفية هو تنمية المجتمع ويعرفونها بأنها مجهودات الأقاليم مشتركة مع مجهودات الحكومات لتحسين مستوى الحياة للمواطنين كما يعتبرون تنمية المجتمع بأنها مجهود خارجي الهدف منه ترقية التنمية على مستوى القرية وبعد ذلك فان التنمية تكون مؤسسة وتتركب من ثلاث مجموعات: (الحكومة ، عمال المجتمع وسكان القرية) (محمد ، 1998م ، ص54) .

فالتركيز في تنمية المجتمع يجب أن يكون في مشاركة المواطنين الاقتصادية والتطور الثقافي والاجتماعي والتكامل الأفقي والرأسي ويمكن لمشروع التنمية الريفية أن يتووع ولكن عموماً ، فان التركيز في النوعية وليس في النواحي العددية ، وبرامج التنمية الاجتماعية تساعد في تشييد المدارس و المراكز الصحية والمراكز الاجتماعية الإسكان والطرق وذلك يأتي بالتعاون مع المواطنين .

التنمية المستدامة : عرفت اللجنة الدولية للبيئة (1987م) التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي حاجات البشر في الحاضر دون إعاقة الأجيال القادمة في تلبية حاجاتهم من هذه الموارد الموجودة.

أما منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) فعرفت على إنها منظومة إدارة وحماية القاعدة الموردية الطبيعية وتوجيه التحول التقني والمؤسس بطريقة تكفل الوفاء بحاجات البشر في الحاضر وحاجات أجيال المستقبل.

وعرفها الأستاذ عبد العاطي جابر الحاج على إنها "عملية تعبئة الموارد والطبيعة والبشرية المتاحة في تلك المجتمعات مروراً بالتنسيق والتعاون بين المستويات المحلية والإقليمية واعتماداً على المشاركة الشعبية للمجتمعات ودعم الحكومة المركزية كل ذلك في إطار الإستراتيجية العامة للتنمية .

مقومات التنمية الريفية :-

إن التنمية عملية تستند أساساً على مقومات أساسية توفرها ضمن شروط تختلف باختلاف توفر كل منها ودرجة إستخدامها وإرتباطها بعملية التنمية وإعتماد هذه عليها .

وتشمل هذه المقومات على عناصر مادية وبشرية ومالية وإدارية وعلمية وتنظيمية وأيضاً سياسية يمكن تصنيفها حسب الفئات التالية :

1. الأرض والموقع والموارد الطبيعية.
2. موارد المجتمع المالية.
3. العمل والموارد البشرية.
4. حجم المجتمع.
5. سلوك الأفراد.
6. التخطيط الإقتصادي والإجتماعي.
7. الإدارة والتنظيم والأطر المؤسسية المساندة.
8. المعرفة والعلم والتكنولوجيا.
9. الإدارة السياسية.
10. البيانات والمعلومات والإحصاءات (حلباوي ، خرابشه ، 1984م ، ص22)

أساليب تصميم التنمية الريفية:

تنقسم أساليب التنمية الريفية إلى قسمين:

1. تدخل جهاز الدولة بصورة غير مباشرة عن طريق السياسات الإقتصادية والإدارية.

2. تدخل جهاز الدولة بصورة مباشرة في إحداث التنمية الريفية من خلال تقديم خدمات التعليم والصحة وتوفير المياه الصالحة للشرب وكل المكونات التي تعتبر أساسيات التنمية الريفية التي تشمل التنمية الزراعية والصناعية من خلال الأطر المطروحة في التنمية الريفية وهو الأسلوب الشامل، وأسلوب القطاع وأسلوب تنمية المنطقة . (سماعة وآخرون ، 1996م ، ص2)

العوامل المؤثرة على التنمية الريفية:

تتأثر عملية التنمية الريفية شأنها في ذلك شأن أي عملية تنمية بكثير من العوامل سلباً أو إيجاباً وهذه العوامل هي:

- أولاً : **عوامل جغرافية وبيئية** : تتمثل في الحرارة والرطوبة والرياح والأمطار ومصادر الري وحواجز الطبيعة من بحار وأنهار وجبال التي تؤثر في حركة الإنسان وغيره من عوامل الإنتاج كذلك الأمراض والحشرات التي قد تمنع أو تحد من إستغلال مناطق بأسرها مثل أثر حشرة التسي تسي.

- ثانياً : **عوامل اقتصادية**: تتمثل في توفير الموارد الطبيعية والخدمات الإنتاجية العامة وهي التي تشكل رأس المال الاجتماعي الذي يجعل عملية التنمية أكثر سرعة وأقل تكلفة .

- ثالثاً : **عوامل فنية**: تتعلق بالمستوى الفني الإنتاجي المستخدم والمتاح لدى المجتمع ومدى إمكانية استخدامه في تحقيق معدلات إنتاجية مرتفعة ومدى توافر هذه الفنون الإنتاجية البديلة الأكثر تقدماً وإمكانية التعامل معها وتطويرها في المستقبل وطريقة توفير هذه الفنون الإنتاجية لفقراء الريف للاستفادة منها.

- رابعاً : **عوامل اجتماعية ومؤسسية**: وهي من أهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح أو فشل عملية التنمية وكما هو معروف تسود في المناطق الريفية عادات وتقاليد تتعلق بكل نواحي الحياة سواء في العملية الإنتاجية أو المعيشة اليومية أو التصرف حيال الغير والطبيعة والحيوان ... الخ .

وبعض هذه العادات يكون مفيداً ومن الممكن تدعيمه في إرساء أساس التنمية وتحسينها، وبعضها يكون معوقاً للتنمية ويحتاج لمجهود مكثف من أجل تخليص مجتمع القرية منها. ومن أهم الظواهر التي تحتاج إلى علاج سريع هي مشاكل استغلال الأرض وحيازتها ومشكلة السكان وهجرة العناصر الجديدة من الريف إلى خارجه.

- **خامساً: عوامل سياسية :** وهي تتعلق بوجود القيادة السياسية الواعية بأهمية التنمية وتدعو إليها، ومن ثم تقييم المؤسسات والتنظيمات التي تسهل القيام بعملية التنمية كما أن سيادة مفهوم سياسي معين ينعكس بشكل فعال على موضوع التنمية ومضمونها وأهدافها ويرتبط بهذه العوامل ما يمكن أن يقال عن المركزية واللامركزية والتخطيط المركزي والإقليمي ودور المحليات في عملية التنمية (وكالة تنمية المستوطنات ، 1978م ، ص 146) .

والغرض هو الإستغلال الأمثل لكل هذه الموارد من أجل تحقيق زيادة في مستوى الدخل وكذلك تحسين هياكل البنية الأساسية والإرتقاء بمستوى المعيشة ونوعيتها وتوفير الخدمات الأساسية خاصة السكان الفقراء .

وتقول عواطف عطا المنان " يشير مفهوم التنمية المستدامة على إطلاقه على إستمرارية الجهد المبذول إضافة إلى القدرة على البقاء والنمو مستقبلاً " (وكالة تنمية المستوطنات ، 1978م ، ص 147) . ويرتبط هذا المفهوم بعوامل تكنولوجية وثقافية ، إلا أن تعريف التنمية المستدامة يركز دائماً على الجانب الإقتصادي والإجتماعي وتعظيم العناية وحماية الموارد الطبيعية المتاحة بأقل تكلفة أو خسارة ممكنة .

ويرى البعض أن التنمية المستدامة تشمل الأتي :

1. البيئة السليمة للمحافظة على الموارد وتقليل المخاطر .
2. تحقيق العدالة الإجتماعية وذلك بالتوزيع العادل للسلطة والثروة لمقابلة الحاجات الأساسية لكل أعضاء المجتمع .
3. الإنسانية بمعنى إحترام الحياة على الأرض في كل ما يخص الإنسان والحيوان والنبات والجماد .

4. التكيف و التأقلم بحيث يستطيع أفراد المجتمع التوازن الدائم وبثبات مع الظروف والأحوال المتغيرة (وكالة تنمية المستوطنات ، 1978م ، ص 147)

فالتنمية المستدامة هي التي تعمل على تخفيف وطأة الفقر وذلك بتحسين دخول الأفراد وتحقيق الأمن الغذائي لهم من خلال مشاريع تنموية مستقبلية ، كما تعمل على تحقيق مبدأ مشاركة المجتمع وذلك بضرورة مساهمة أفراده في جميع مراحل عمل المشاريع التنموية .

فالنشاط التنموي الناجح والذي يقود إلى تنمية مستدامة للمجتمع المستهدف يتميز بالآتي:

1. يعبر عن حاجة المجتمع .

2. يتميز بالإعتماد على الذات في الإعداد والتنفيذ والتمويل.

3. يشارك فيه المجتمع المستهدف بدور فعال.

4. تتوفر له الإدارة الجيدة.

5. يلائم بيئة المجتمع وتركيبته.

التنمية الريفية في السودان :-

لقد أولت حكومة السودان ولآلت إهتماماً متزايداً بقضايا التنمية الريفية من حيث التخطيط والأخذ بمبادئ وإستراتيجية التنمية الريفية المتكاملة لتطوير وتنمية جميع أنماط الحياة الريفية في مختلف نواحيها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والروحية المترابطة ، وبصيغة متكاملة بقدر الإمكان لإشباع حاجة الإنسان ورغباته المتزايدة ساعية بقدر طاقتها في أن يتم ذلك بصورة تتسم بالشمول لشتى أطراف البلاد النائية لتحقيق العدالة في النمو الإقتصادي والإجتماعي ، وتدعيم أواصر الوحدة الوطنية ، وبمشاركة الريفيين الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان البلاد بمختلف صور المشاركة ومستوياتها.

إن الريف السوداني هو مصدر الرزق الدائم والرخاء للأمة السودانية جمعاء وفضلاً عن تنمية مواردها البشرية وترشيد إستخدامها، فإن تنمية وحسن إستخدام وصيانة مواردها الطبيعية المتجددة، بصورة متكاملة ومتوازنة، تمثل الدعامة الأساسية للتنمية الريفية الشاملة فيقتر زراعي نامٍ كالسودان. (المنظمة العربية للتنمية ، 1983م ، ص746)

• التنمية الريفية في السودان عبر الحقب الزمنية المختلفة :

السودان بلد أهل بالإمكانات الاقتصادية ويصنف اقتصاده علي انه مبني علي القطاع الزراعي ، وهذا القطاع بالتحديد يعتبر وسيلة كسب معيشية لثاني السكان ، حيث يصدر 90% من الصادرات علي شكل مواد خام للدول الصناعية المختلفة ، ويلتزم بأهداف كل الأنظمة السياسية المختلفة ، هذه الأهداف في الحقيقة كانت ولا تزال تقف تحدي في تشكيل إطار السياسات التنموية وتوجيه إمكانات السودان نحو التقدم والتغيير والتنمية (خليل ، 2014م ، مقال).

فالخطط التنموية التي تم تبنيتها في الإدارة الاستعمارية كانت توجه نحو التنمية الزراعية الحديثة وهي تأمين إنتاج المواد الأولية لتغذية مصانعها في الدول الغربية ، مثال إنتاج محصول القطن لتغذية مصنع لانكشير للغزل في بريطانيا ، مشروع الزيداب يعتبر من المشاريع الرائدة في هذا المجال ، تبعه تأسيس مشروع الجزيرة والمشاريع المروية علي ضفاف النيل ، دلتا القاش وبركة ، جبال النوبة والمشاريع المطرية في الاستوائية . وبعد الحرب العالمية الثانية أدت الحاجة في نقص الغذاء إلي إعادة توجه السياسات التنموية نحو إنتاج الغذاء ، قدمت الحلول الزراعية المطرية في أوائل 1950م في القضارف وكردفان (هبلا) والنيل الأزرق بهدف إنتاج الذرة والسهم .

أما السياسات التي اتبعت بعد الاستعمار كانت علي نفس النهج في المفاهيم والأهداف التنموية (التركيز علي الزراعة الحديثة) في وائل عقود الاستقلال تم تأسيس مشروع المناقل ومشروع حلفا الجديدة المروي ، وكان إنتاج القطن هو المحصول الرئيسي لتلبية طلبات المصانع في لانكشير كبديل لإستراتيجية التنوع في ذلك الزمان .

بعد إستقلال السودان 1956م، بدأ في تنفيذ سياسات تنمية في الجوانب الزراعية والإجتماعية وغيرها ولكن الصراعات السياسية وحرب الجنوب وسوء التخطيط وغيرها من الأسباب ومن خلال السياسات السابقة برزت أهمية إستقرار السياسات ومراجعتها وضمان إستيعاب المستجدات والتطورات الإقتصادية المحلية والقومية .

وقد إرتكزت أهداف البرنامج الأول للإستراتيجية القومية الشاملة على سياسية الإعتماد على الذات والتحرر الإقتصادي لكافة العمليات والنشاطات الإقتصادية وتمكين المنتج من إتخاذ قراره وفق رؤاه الإنتاجية وحرية المستهلك في إشباع غريزته الإستهلاكية وفي نفس الوقت سعى البرنامج لتحقيق معدلات التضخم درءاً لإفرازات سياسة التحرير وحفاظاً على النسيج الإجتماعي للأمة بإعتبار أن الإنسان هدف التنمية الأساسي لتحقيق الإكتفاء المادي والروحي وإضطراب التقدم والنمو نحو مدارج النمو الإنساني (الإستراتيجية القومية الشاملة ، 1995م ، ص 1) . عملت مجتمعة على إعاقة عمليات التنمية في السودان ، بالرغم من كل المقومات والظروف الملائمة لنجاحها .

أما البرنامج الثاني للإستراتيجية القومية الشاملة فقد إرتكز في القطاع الزراعي على تنظيم وترقية إنتاج المحاصيل الغذائية ومحاصيل الصادرات والى إستدامة الإنتاج من خلال صيانة البيئة وتحسين إستغلالها مما يؤدي الى تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية وأهداف الإستراتيجية القومية الشاملة، ويتطلب ذلك إدخال الإصلاحات الإقتصادية لتهيئة المناخ الملائم لدفع العملية الإنتاجية وتحفيز المنتجين وتشجيع وتأهيل القطاع الأهلي ليقوم بدوره. أما برامج التنمية الريفية فيمكن القول أن هنالك تطوراً كبيراً صاحب المشروعات التي نفذت خلال القرن الحالي حيث كان الإعتماد على أن التنمية الزراعية سوف تؤدي إلى التنمية الريفية تلقائياً إلا أن معظم البرامج التي بنيت على هذه الفلسفة لم تحقق النتائج المرجوة، حيث ظلت معظم المجتمعات الريفية تعاني من تدني مستوى المعيشة والتخلف والذي أثر سلباً على التنمية الزراعية ، أما التنمية الريفية المتكاملة فقد بدأت حديثاً في أواخر السبعينات حيث بدأت التنمية الريفية بإنشاء مؤسسات ذات كيان منفصل تقوم بتنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة. (الإستراتيجية القومية الشاملة ، 1995م ، ص 58)

كما أن هناك مجهودات مقدرة بذلت في توجيه وتزويد الخدمات الاجتماعية كإمداد المياه للمناطق القروية والحضرية ، وانه لمن المهم ذكر ما شهدته العقدين 1970م - 1980م من سياسات وتأسيس مشاريع (كمشروع جبال النوبة للتنمية الريفية ، مشروع جبل مرة للتنمية الريفية ، مشروع الرهد ، كنانة وبعض مشاريع قصب السكر الأخرى ومشاريع الغزل والنسيج الأخرى) .

فالسياسات التنموية التي تم تبنيها في عام 1980م كانت تهدف إلي إصلاح الخطة الخمسية (1976م - 1977م ، 1982م - 1983م) وهي خطة لمدة ستة سنوات (1976م - 1977م ، 1994م - 1995م) وهي التي أطالت مدة الخطة السداسية وبرنامج البنك الدولي الاستثماري (<https://ar.wikipedia.org/wiki/>)

من الملاحظ أن هذه السياسات كانت موجهة لتوزيع إنتاج المحاصيل الغذائية الثابتة ولتقديم محاصيل نقدية كالقطن السوداني والكركي.... الخ .

كاملان الحكومة السودانية اعتمدت في عام 2008م برنامج النهضة الزراعية بميزانية بلغت 2.27 مليار دولار أمريكي بغرض تحقيق الأهداف التالية : " تعزيز الصادرات ، وزيادة الإنتاجية والدخل ، تحسين الأمن الغذائي ، الحد من الفقر ، توليد فرص العمل ، تحقيق نمو متوازن ، تطوير وحماية الموارد الطبيعية " . وتم في عام 2011م تمديد البرنامج لمدة ثلاث سنوات في أعقاب تقييم مستقل خلص إلي أن انجازات برنامج النهضة الزراعية كانت هائلة رغم انه لم يحقق نتائج المرجوة (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ديسمبر/ 2013م ، ص4).

وتهدف خطة التنمية الخمسية الثانية للفترة 2012م - 2016م إلي إرساء الأساس الذي تستند إليه وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر في السودان وبرنامجها لإنعاش الزراعة . واعتمد البرلمان وثيقة الإستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر في عام 2012م كما وافق عليها البنك الدولي في عام 2013م ويجري إعداد وثيقة الإستراتيجية " الكاملة" للحد من الفقر (برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية ، 2013م ، ص4)

• نماذج مشاريع التنمية الريفية في السودان :-

بعد أن آلت مشاريع التنمية الريفية القائمة للولايات اقترح أن تشترك الولاية المختصة في إعداد وتنفيذ أي مشاريع تنمية جديدة ، على أن يستمر الوجود الإتحادي حتى تكتمل مراحل التنفيذ التي تتم بعون أجنبي ثم يؤول المشروع بكامله للولاية ، ومن شأن هذه المشاركة أن تخدم كثيراً من الأغراض، فالحاجة في المراحل الأولى بالنسبة للوزارة الإتحادية ستكون في تسهيل إنسياب العون الأجنبي وفي حل المشاكل الإتحادية التي قد تظهر مع الوحدات المختلفة كبنك السودان والجمارك والتجارة وغير ذلك بينما تساعد المشاركة الولائية في حل المشاكل المحلية وفي المتابعة وتسهيل أمر إنتقال الإدارة الولائية وفق خطة وجدول زمني محكمين يؤمنان إستمرارية المشروع وإضطراد عطائه (أحمد وآخرون ، 1996م ، ص 27)

فالبرنامج الاستثماري كان يركز علي تنمية البنية التحتية وإعادة تأهيل المشاريع المروية وترقية البحث الزراعي . وفي عام 1990م بادرت الحكومة ببرنامج خلاص الاقتصاد القومي وكانت أهم أهدافه وقف التدهور الاقتصادي وإعادة معافاة الاقتصاد نحو تنمية مستدامة واستقرار مالي التخصيص كأداة فعالة لتخصيص الموارد نحو الإنتاج ، كما يعطي البرنامج أهمية للتنمية الزراعية كقطاع قائد ، اقترح عدة سياسات لقطاعات مختلفة كا (الصناعة ، الاتصالات ، الطاقة ، الموارد البشرية ، والقطاع الاجتماعي) . هذا القسم يضم التجارب المختلفة التي تم تطبيقها في مشاريع التنمية الريفية في السودان . أولاً : مشروع التنمية الريفية في جبال لنوبة . وثانياً : جمعية ككبابية الخيرية للأسهم الصغيرة ، وكنموذج لهذه المشاريع نأخذ : -

مشروع جبال النوبة للتنمية الريفية :-

تم تأسيسه في عام 1979م مع مكونات خطة سداسية (1982م - 1983م ، 1976م - 1977م) التي تعتبر علي حافة نظام التخطيط التنموي ، هذه الإستراتيجية تعزز الحاجة إلي تصحيح المفاهيم التقليدية التي قدمت في مضمار التنمية التي ركزت علي ترقية الصناعة والزراعة الحديثة مع قليل من الاهتمام للقطاعات الأخرى حيث تعيش الأغلبية عليها .

أنشأت الحكومة عدة مشاريع مروية (مشروع جبل مرة للتنمية الريفية ومشروع جبال النوبة للتنمية الريفية) كجزء مدمج لبرنامج التنمية الإقليمية للسودان ، والمشروعان يبدوان وكأنهما من

نفس السمة ألا وهي تحسين المستوى المعيشي لسكاني تلك المناطق ، إلا أن مشروع جبال النوبة يهدف لزيادة الإنتاجية الزراعية للمزارعين التقليديين في تلك المناطق ، وبإشراف هيئة جبال النوبة للإنتاج الزراعي ، لكن الإشراف الإداري والمالي تتولاه وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والثروة الحيوانية آنذاك الآن " وزارة الزراعة والغابات الاتحادية " تم تمويل المشروع بدعم مشترك من جمعية الاتحاد الأوربي وحكومة السودان علي حسب مادة لوم في مجمع جنيف الثاني الذي يحكم التعاون بين الجمعية الاقتصادية لأوروبا وأفريقيا ، الكاريبي ودول المحيط الهادئ في عام 1978م ، وافقت جمعية الاقتصاد الأوربي علي تمويل البرنامج بدعم من صندوق التنمية الأوربي علي حسب المنظمة الفرنسية للاستثمارات الزراعية " التي تم انتخابها لتحمل مسئولية دراسات المشروع في المناطق المقترحة في مقاطعة جبال النوبة (الآن تضم المناطق التابعة لولاية جنوب كردفان ، محلية السلام التي تقع في غرب كردفان) تم اختيار المنظمة لخبرتها الواسعة وسمعتها الحسنة في غرب أفريقيا في تطبيق مشاريع مماثلة (أ.الشريف ، مقابلة ، 2015/10/18م) .

واصلت المنظمة أنشطتها في عام 1979م في نوعين من التربة ، مناطق التربة الطينية في الجزء الجنوبي من كادقلي ، والتربة الرملية في الجزء الشمالي من الدلنج ، وكان التأكيد علي ثلاث عمليات زراعية (تجهيز الأرض ، زراعة البذور ، وحرث الأرض) وعلي حسب الأحداث كانت هذه مرحلة المشروع الأولي تضمنت بعض التوصيات : في الدراسة التي قامت بها المنظمة الفرنسية في مرحلة قبل بدء المشروع سلطت الضوء علي العناصر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لعناصر المنطقة وتتمثل في :-

- الحقائق والمعوقات التي تشمل الطقس المطري .
- ملائمة التربة .
- المعوقات الاجتماعية المتمثلة في قابلية السكان .
- المعوقات الإدارية للكثافة السكانية ، إمكانية الوصول للموقع ، إمكانية الوصول لموقع المكتب في كادقلي .
- معوقات التنمية الإقليمية في تنسيق المشاريع (1970م المنظمة الفرنسية للاستشارات الزراعية التقنية) .

في عام 1980م عقدت اتفاقية مالية بين حكومة السودان وجمعية الاقتصاد الأوربي وأيضاً تم اختيار المنظمة الفرنسية لتنفيذ المشروع ، بدأت نشاطات المشروع في نفس السنة في موقعين " ام سردبا والسنجكاية " اختيار هذه المناطق كان خاضع للمناقشات وكان للأسباب الآتية :-

- ملائمة البيئة للمحاصيل التي تتطلب قدر كافي من الري المطري لكل أنواع التربة المختلفة

- تمثل عدد من المجموعات الاجتماعية المختلفة والتأكد من إرادتهم في المشاركة في المشروع

- الكثافة السكانية وإمكانية الدخول إلي الموقعين ومكان المكتب الرئيسي في كادقلي .

- وفرة المتطلبات الأولية المبررة لوجود إنتاجية (كوفرة الثيران) .

وأم سردبة تقع 35 كلم غرب كادقلي داخل الجبال ، سهول طينية ، الكثافة السكانية تقدر بـ 40 - 56 ساكن في كلم² ، 25% من الأراضي قابلة للزراعة 65% يحتلها زراعة الذرة ، القطن ، السمسم ، الفول ، السوداني والذرة الشامية 20% من المزارعين في المنطقة يمتلكون 10000 رأس من الماشية كمورد استثماري . كما توجد طرق موسمية رديئة تربط بين ام سردبة والأسواق في كادقلي .

أما السنجكاية : تقع في ارض القوز (ارضي رملية) في الأجزاء الشمالية علي بعد 20كلم في الشمال الشرقي لمدينة الدنج ، الكثافة السكانية ما بين 40 - 60 ساكن في كلم² ، 30% من الأراضي تم زراعتها تقليدياً ، 20% من المزارعين يمتلكون 12000 رأس ماشية ، وتركز تربية الماشية علي الخراف الأغنام والجمال ، هناك عدة طرق موسمية تمر بالمنطقة بالإضافة إلي طريق كادقلي الأبيض ، وهذا الطريق يمكن الدخول لهذه المنطقة طول السنة (طلي ، 2015م <http://khartoumspace.uofk>).

• التخطيط للتنمية الريفية :-

التخطيط أو ما يعرف بالتخطيط القومي National Planning هو نظام جديد لم يؤخذ به إلا في العشرينات من القرن الماضي ، حيث لفتت الحربان العالميتان الأنظار لأهمية التخطيط فقد أشار إليه النمساوي " كريستان شويندر " في مقال له عن النشاط الاقتصادي نشر في عام 1910م

، ولم يكتسب اللفظ شهرته إلا بعد عام 1928م عندما بدء الاتحاد السوفيتي في استخدام التخطيط أسلوباً لتنظيم اقتصاده القومي .

وعلى الرغم من أن فكرة التخطيط قديمة قدم الحضارة البشرية نفسها فإن مفهوم التخطيط بالمعنى العلمي حديث النشأة إذ يرجع إلي أوائل الربع الثاني من القرن العشرين الميلادي عندما خرج الاتحاد السوفيتي علي العالم بأول خطة خمسية للتنمية من عام 1928م حتى عام 1933م. وبعد الحرب العالمية الثانية انتشرت فكرة التخطيط وأخذ كثير من الدول بأسلوب التخطيط من أجل إحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي (محمد ، 2012م ، ص87) .

وبرز التخطيط الاستراتيجي لدي المؤسسات والمنظمات والدول كأسلوب من أساليب التغيير والتطور وفق رؤى ومعايير محددة وأصبحت الإدارة الإستراتيجية أداة أساسية للمنظمات لكي تتعلم وتتطور إذا أرادت صياغة حالة من التميز والاستجابة بطريقة فعالة للتغيرات العالمية الأخذة في التسارع والازدياد .

وبما أن التخطيط وسيلة لتحقيق غاية ، فإنه لا يوجد اتفاق تام علي إيجاد وتعريف محدد للتخطيط فيعرفه حسن عبد القادر بأنه " التوجه الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية " . ويعرفه بالدوين Baldwin بأنه " أسلوب استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول علي أقصى إشباع ممكن " . في حين يعرفه البرت واترستون A.Waterson بأنه " عبارة عن اختيار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة .

ويعتبر تحديد الغايات والأهداف وصياغتها بشكل واضح أول الخطوات اللازمة في إعداد الخطة ، وبدون ذلك يتعذر علي سلطات التخطيط أن تقوم بصياغة سليمة للأهداف واختيار سليم للمشروعات التي تضمن تحقيق هذه الأهداف ، ويستحسن أن يتم تحديد الغايات بشكل موجز بمعنى أن لا تتعدد الغايات بشكل كبير ، وإنما يتم التركيز في كل خطته علي عدد محدود من الغايات ، ويتوقف اختيار هذه الغايات علي التفضيل القومي ومرحلة التطور والنمو التي بلغتها المنطقة الريفية قيد الدراسة (التوم ، 2004م ، ص12)

ويمكن اختصار أهداف التخطيط في الآتي :-

- تحديد أهداف منسقة وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- التركيز علي تنمية الموارد البشرية وهي الثروة الحقيقية للمناطق الريفية .
- تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ هذه الأهداف .
- تفعيل تلك الوسائل بالطرق الملائمة ومكانيات وظروف المنطقة قيد الدراسة .

وسواء كانت الغايات أو الأهداف فان تحديدها يتوقف علي الظروف الموضوعية للمنطقة قيد

الدراسة ، غير انه يمكن الإشارة هنا إلي بعض الأمور التالية :-

- أ- أن تحقيق زيادة معينة في متوسط الدخل الحقيقي للأفراد يعتبر هدفاً أساسياً في أي خطة للتنمية ، ذلك أن النمو الحقيقي للفرد هو في الواقع المعيار السليم لقياس التطور ، نظراً لأن ذلك هو الأساس الذي ينبنى عليه تحسين مستوى المعيشة وهو الهدف الرئيسي للتنمية
- ب- أن الأهداف التي تتضمنها أي خطة يجب أن تكون أهدافاً واقعية يمكن تحقيقها في ظل الموارد المتاحة .
- ت- أن بعض الأهداف قد يحتل مرتبة ثانوية بأن تتضمنه الخطة في صورة شروط جانبية وليس في شكل أهداف رئيسية .
- ث- أن تعدد الأهداف يعني بالضرورة قيام تنافس فيما بينها علي الموارد المتاحة .

• إستراتيجية التنمية الريفية :-

يقصد بإستراتيجية التنمية الريفية تلك الأهداف التي تتطلبها عملية التنمية في وضع الأولويات التي تحدد الأهداف ، بالإضافة إلي الأسلوب الذي تتطلبه في تحريك عملية التنمية ضمن أفق زمني معين من إزالة أوضاع التخلف والتخلص من كل ما يعيق تلك العملية التنموية، وكذلك تعني التمييز بين الأولويات العامة في الأجل الطويل والأولويات النوعية في الأجل القصير .

و لا بد لأي عملية تنمية من الاهتمام بتنمية القطاعات المادية السلعية " الزراعة والصناعية " ولا بد من وجود تناسق بين هذين الأمرين ، فالنمو الزراعي هو المدخل الحقيقي إلي التطور الصناعي ، وهذا ملاحظ من أن جميع الدول الصناعية بدأت من باب الزراعة ثم أعقبتها الثورة الصناعية الضخمة التي نشاهدها اليوم ، وكذلك لا بد من وجود بنيات تحتية قوية كالنقل والاتصالات وكل ماله علاقة بقطاع الخدمات والذي بقوته تقوي القطاعات الإنتاجية وبضعفه تضعف .

فقد راعت الإستراتيجية القومية الشاملة في السودان توزيع برامج التنمية الريفية بما يتناسب والإمكانات البشرية والطبيعية ، كذلك تأسيس خطط وبرامج تنمية الريف على الإستثمار الرشيد بالإمكانات المتاحة بما يؤمن إستمرارية عطاء الموارد على المدى البعيد وتحقيق التوازن البيئي المطلوب على المستوى المحلي ومستوى الولاية حيث تلبي برامج مشاريع التنمية أولويات وإحتياجات قطاعات المستفيدين وتكون نابعة من قناعاتهم مع ترشيد تعليمها وتنفيذها على أسس علمية بغرض إستمراريتها وديمومتها.

وهناك ضرورة للتنسيق بين تنمية معدلات النمو الإقتصادي والإجتماعي على المستوى القومي بالإضافة إلى دعم القدرات التخطيطية والمسوحات الفنية والإقتصادية كأسس للتخطيط السليم ولإد من مراعاة التوازن بين الإستثمارات المختلفة بما يحفظ الموارد الطبيعية ويحقق التنمية الإقتصادية المتوازنة (أحمد وآخرون ، الخرطوم ، 1996م ، ص 27) .

كما أن إستراتيجية التنمية يجب أن تفصل بين الوسائل التي تستدعي رأس مال مكثف وتلك التي تستدعي كثافة العمل خصوصاً في الدول النامية حيث تتطلب كثافة عمالية أكثر من الكثافة المالية وذلك للأسباب التالية :-

- أ- قلة او ندرة الموارد المالية .
- ب- البطالة المتفشية .
- ت- قلة تكاليف الصناعات المعتمدة علي الكثافة العمالية .

ولكن البعض يدعو إلي تكثيف رأس المال وذلك للأسباب الآتية :-

- أ- استخدام رأس المال العالي يزيد من إنتاجية العمل .
- ب- يري " بول باران " أن استخدام العمالة بكثافة لا يقود دائماً إلي توفير في رأس المال .
- ت- الميل إلي زيادة رأس المال يقود إلي استخدام ماكينات أو تقنيات حديثة .

المبحث الثالث

السياسات الاجتماعية وخصائص تنمية المجمعات المحلية

المجتمع المحلي والتنمية

تعريف المجتمع :-

ليس هناك تعريف محدد ومقبول لمصطلح المجتمع لان الاستخدامات الثلاثة الشائعة له تشير إلي جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية .

والمعني العام هو : كل تجمع من الكائنات الإنسانية من الجنسين ، ومن كل المستويات العمرية يرتبطون معاً داخل جماعة اجتماعية لها كيان ذاتي ونظمها وثقافتها المتميزة .

وهناك من يري أن المجتمع جماعة من الناس لهم ثقافة مشتركة ومتميزة تحتل حيزاً إقليمياً محددًا وتتمتع بشعور الوحدة ، وتتنظر إلي ذاتها ككيان متميز ويشبه المجتمع كل الجماعات الأخرى في اشتماه علي بناء ادوار مترابطة وسلوك محدد تقرضه المعايير الاجتماعية .

ومع ذلك فالمجتمع يعتبر نموذجاً خاصاً لجماعة تتميز بنسق اجتماعي شامل ينطوي علي جميع المؤسسات الاجتماعية الأساسية اللازمة لمواجهة الحاجات الإنسانية الضرورية ، ويتميز المجتمع كذلك باستقلاله ، ليس بمعنى انه مكثف بذله من الناحية الاقتصادية اكتفاء ضرورياً وإنما بمعنى انطوائه علي جميع أشكال التنظيم اللازمة لبقائه واستمراره فترة طويلة من الزمان .

وفي بعض الافتراضات فان أفضل طريقة للنظر إلي المجتمع هي اعتباره نظاماً لأجزاء مترابطة ، وانه تنظيم للأنشطة المرتبطة والمتكررة والتي يكمل كل منها الآخر ، ليميل هذا المجتمع بشكل طبيعي نحو حالة من التوازن الديناميكي ، وإذا حدث أي نوع من التنافر داخله فان قوي معينة سوف تنشط من اجل استعادة التوازن .

وإذا طبقنا هذه الافتراضات علي الاتصال الجماهيري فسوف نلاحظ أن وسائل الإعلام تقوم بأنشطة متكررة ومتماثلة في النظام الاجتماعي وتساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي لهذا المجتمع ، وبمعني آخر تترتب عليها نتائج بالنسبة للمجتمع ككل .

وهكذا يمكن القول بان وسائل الإعلام تعد من المكونات الأساسية التي لا غني عنها في البناء الاجتماعي ، ولا يستطيع المجتمع المعاصر بالشكل الذي نعرفه أن يستمر بدون هذه الوسائل ، ومن ناحية أخرى أن وسائل الإعلام يمكن أن تكون أحد عوامل الخلل الوظيفي Dysfuncional وذلك حيث تساهم في التنافر وعدم الانسجام بدلاً من الاستقرار إذا كان تأثيرها علي الناس هو الإثارة والتحريض علي ممارسة أشكال السلوك المنحرف (لديفلير ؛ بول ، 1993م ، ص67)

وبالرغم من وجود الإيمان الكامل بأهمية المجتمعات المحلية وبالتوازن الإعلامي بين العاصمة والأقاليم وتأكيد لما أشارت إليه اليونسكو :-

- فان وسائل الإعلام المركزية أو القومية قد تهمل المجتمعات المحلية .
- وان وسائل الإعلام المركزية قد تسند لها مهام وأهداف لا تلائمها .

- كما أن وسائل الإعلام المحلية أو الإقليمية تستطيع أن تعالج الخلل في التوازن الإعلامي داخل الدولة ، والناتج عن تركيز الإعلام في العاصمة .

- وان وسائل الإعلام المحلية أو الإقليمية تستطيع أن تطور نمطاً اتصالياً جديداً يقوم علي نطاق أفقي يمكن الجماهير من المشاركة (باكرايد ، 1981م ، ص130)

تعريف المجتمع المحلي :-

يعتبر مفهوم المجتمع المحلي Community من أكثر المفاهيم ذيوعاً وانتشاراً في مجال الدراسات الاجتماعية ، وان كان في الوقت نفسه من أكثرها صعوبة في التعريف ، ومن أشهرها استقصاءً في تحديد أبعاده الأساسية إلي درجة دفعت بعض رجال الاجتماع إلي المناداة بالكف عن استخدام هذا المفهوم لصعوبة الاتفاق علي مضمونه ومعناه ، ولكثرة استخدامه في اللغة العامة غير المخصصة ومع ذلك فان المجتمع المحلي مزال مفهوماً أساسياً في الدراسات الاجتماعية ، ولم تمنع صعوبة تعريفه من الاستخدام علي نطاق واسع (زكي ، 1967م ، ص332)

ولقد اختلفت الآراء حول تحديد تعريف المجتمع المحلي تحديداً علمياً ، حيث يري البعض أن هناك مجموعات يمكن أن يرتد إلي أي واحد منها إلي مجتمع محلي ، بحيث إذا توافرت لمجتمع ما صفة من هذه الصفات التي تتميز بها المجموعات الثلاث التالية اعتبر المجتمع محلياً وهذه المجموعات هي :-

- المناطق التي يختلف سكانها جغرافياً عن المناطق المجاورة مثل أودية الجبال أو سكان الجزر .

- المناطق التي ظل سكانها لأسباب تاريخية بعيدين عن التيارات الكبرى للحياة القومية .

- المناطق التي يكون مستوي الحياة فيها منخفضاً بصورة غير عادية إما لانعدام الموارد الطبيعية أو لعدم جزاء الدخل ووفائه بالحاجات الاجتماعية والحيوية (صاير ، 1962م ، ص239)

وهناك تقييم آخر يحصر المجتمع المحلي في هذه الصور الثلاث :-

- المناطق المصنعة ولكنها رغم ذلك متخلفة في تطورها الاقتصادي والاجتماعي بالقياس إلى المناطق الأخرى .
- الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى .
- المناطق الريفية المهملة أو نصف المهملة أما لأسباب ضعف خصوصياتها أو لنقص سكانها بسبب النشاط غير المجدي الذي لا يتكافأ عائده مع الجهد المبذول (صابر ، 1962م ، ص332)
- والمجتمع المحلي هو عبارة عن مجموعة الأفراد الذين يعيشون في منطقة أو بيئة محدودة النطاق والمعالم كاجتماع أهل قرية أو القبيلة أو أحياء المدينة أي أن هذا اللفظ يطلق علي المجتمعات القبلية والرعوية ، كما يطلق علي المجتمعات المتحضرة (الخشاب ، 1970م ص117)
- ويعرف أيضاً المجتمع المحلي بأنه أي مجتمع من الناس تضمهم حياة مشتركة او جمعية يخضعون فيها لنظام اجتماعي معين وعادات وتقاليد واضحة ويعملون فيها لتحقيق هدف أو أهداف معينة تعود بالنفع عليهم جميعاً (حمد ، 1977م ، ص4)
- أما العالمين " بارجس و بارك R.park & Bargess" فيرون أن المجتمع المحلي هو مجتمع حيوي A. biotic Community وقد انبثق التعبير الانجليزي من الأصل اللاتيني Communatate بمعنى تجمع من عامة الناس . ويقابله التعبير الفرنسي Communaute بمعنى الجماعة المشتركة في بعض المصالح والعواطف والمعتقدات (مديولي ، 1976م ، ص55)
- ويمكن أن نحدد من التعريفات السابقة مفهوماً خاصاً عن المجتمع المحلي Community والذي يختلف عن مصطلح مجتمع Society ، في أن علماء الاجتماع يرون أن المجتمع المحلي يشير إلي بناء اجتماعي معين ذو علاقات خاصة تتميز بالتشابه في التكوين ، وبالقوة في نسيج العلاقات التي يغلب عليها طابع المواجهة والصبغة الشخصية (عبد الله ، 2011م ، ص26). ويميز كذلك بسيادة التقاليد والقيم المحلية في السلوك ، وبدرجة عالية من الضبط الاجتماعي وذلك عكساً للمجتمع الذي يعني المجتمع الكبير القائم علي التخصص في

العمل وعلي العلاقات ذات الأبعاد المختلفة والولاءات الشخصية ، ويضيف فيها الطابع الشخصي في العلاقات وتتميز بسيادة القانون والحقوق .

مفهوم تنمية المجتمعات المحلية :-

تاريخياً يعاني مفهوم تنمية المجتمع المحلي من الغموض حتى هذا العهد في العديد من التعريفات التي وردت في الكتب المهنية لتعريف تنمية المجتمع المحلي يشوبها التضارب، وقبل البدء في تفاصيل وخصائص تنمية المجتمع المحلي يمكن عرض بعض التعريفات التي وردت من أجل مفهوم أفضل لمعنى تنمية المجتمع.

فقد جاء تعريف " ساندرز " لها على أنها علم جديد ولكن له جذور عريقة وثابتة (عبدالرحمن 1988م - ص6)

وهناك تعريف كامبردج الذي يقول "أن تنمية المجتمع المحلي هي حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة فعالة مع جانب المجتمع المحلي وبمبادرة منه إن أمكن، أما إذا تبين أن المجتمع المحلي يفتقد المبادرة التلقائية فهنا يمكن إستخدام أساليب فنية لإستشارة الأهالي لضمان إستجابتهم بحماس للحركة".

وتضم تنمية المجتمع المحلي كل أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع. كما تضم كل أنواع أنشطة

التنمية في المنطقة سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية. (عبدالرحمن 1988م - ص9)

وهناك تعريف ورد من الأمم المتحدة لعام 1963م يعرف تنمية المجتمع المحلي على أنها "تلك العملية

التي بواسطتها يتم توحيد جهود الناس أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية

والإجتماعية والثقافية (المرجع السابق ، ص11)

كما ورد تعريف آخر من بيل عام 1972م يعرف تنمية المجتمع المحلي على أنها "عملية يتركز

الإهتمام فيها على العملية المتصلة بحياة الناس مثل الإستمرارية والتكيف والإشباع والإكتفاء الذاتي

للمواطنين (نفس المرجع السابق ، ص11)

كما تشير إحصاءات الأمم المتحدة أن أكثر سكان العالم اليوم يعيشون في مناطق المجتمعات

الريفية في الدول النامية . وان هذه المجتمعات الريفية وبالرغم من أنها تحتضن النسبة الكبرى من

سكان العالم فهي لا تزال تعاني من المشاكل المزمنة والمعقدة التي ورثتها عن عهد التخلف ، وما زال العالم يضم 800 مليون نسمة يعانون نقصاً زمنياً في التغذية ، و 200 مليون طفل دون الخامسة يعانون نقصاً في البروتين والطاقة (المجلس العربي للطفولة ، 1993م ص183) . إلي غير ذلك من الإحصاءات التي تكشف عن الآثار الكبيرة لضعف الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية والأمنية وغيرها من الخدمات الأساسية علي مستوي حياة الغالبية العظمي من سكان العالم وللخروج من هذه المشاكل المزمنة ومحاولة التغلب عليها ، برز مفهوم تنمية المجتمع ، وسعت العديد من الدول النامية إلي تطبيق مناهج متعددة للاستفادة من المفهوم الجديد ، ولما كانت الدول النامية تتميز بحركة تغير سريع وشامل في مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فقد ظلت خطط وبرامج التنمية بهذه الدول تركز علي حل مشاكل القطاع الريفي باعتباره أهم المداخل لعلاج قضايا الفقر والجوع والمرض وهي القضايا التي تتفجر منها مختلف المشاكل التي تكبل تنمية المجتمعات المحلية وهكذا ظهر مفهوم تنمية المجتمع علي مسرح المجتمع الدولي في بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، وذلك إثر بعض التجارب التي قامت بها عدة دول نامية في مجال النهوض بالمجتمعات النامية ، ورغبتها في تغيير هذه المجتمعات نحو الأخذ بأساليب الحياة العصرية ، ولم تلبث أن لقيت هذه الحركة اهتماماً خاصاً من هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ففي مايو 1955م اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة قراراً باعتبار منهج تنمية المجتمع طريقاً للتقدم الاجتماعي في الدول النامية ، ومنذ ذلك الحين لقيت نشاطات تنمية المجتمع إقبالاً من جانب العاملين في حقل التنمية ، وأصبح المفهوم الجديد بمثابة تعريف للعمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية .

استندت جميع المحاولات لتشكيل مفهوم تنمية المجتمع علي بعض المؤسسات الاجتماعية التي كان لها الأثر في تطوير هذا الحقل الجديد في الدول النامية ، وعلي وجه التحديد الأسرة والمجتمع المحلي ، وتحقيقاً لفاعلية وتكامل عمليات تنمية المجتمع المحلي في إطار حياة الأمم ومساعدتها في المساهمة في التقدم القومي ركزت هذه العمليات علي اتجاهين أساسيين ، احدهما مساعدة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوي معيشتهم ، وثانيها توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساهمة الذاتية المتبادلة بين عناصر

المجتمع . وتتخلص العناصر الأساسية التي تكشف عن مضمون هذا المنهج وأبعاده فيما يلي (بلاكلي ، 1990م) :-

- اعتماد عناصر التخطيط كأساس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .
- تحقيق أغراض التنمية علي أساس المساعدة الذاتية والمبادرة المحلية لمعظم أفراد المجتمع .
- أن تكون برامج تنمية المجتمع جزءاً من الخطط الوطنية والإقليمية والدولية حتى تحقق التكامل بين المجتمع المحلي والمجتمع الكبير وحتى يسهم المجتمع في تحقيق الأهداف الإنسانية العليا .
- العمل علي تحقيق التوازن في النمو المحلي وفي مختلف جوانب الحياة في المجتمع .
- اعتبار الموارد الخارجية عنصر هام في أصول تنمية المجتمع وعلي الأخص في صور المساعدات الفنية او الموارد المادية التي يكون المجتمع المحلي عاجزاً عن توفيرها والتي تتناسب مع احتياجات المجتمع وقدرته علي استخدامها .
- الحرص عند تطبيق مناهج تنمية المجتمع علي بث روح الابتكار الذاتي بالوسائل الديمقراطية عن طريق التعليم والإرشاد .
- تولي القيادة المدربة نظرياً وعملياً توجيه عمليات التنمية ومساعدة المجتمع علي التغيير في الطريق المطلوب .

ومن هنا اتجهت برامج تنمية المجتمع لتشمل المجالات الآتية :-

- توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية للقرى ورفع مستواها ونشر الوعي الصحي والثقافي والاجتماعي والتعاوني .
- رفع المستوي الاقتصادي بزيادة الإنتاج والدخل للفرد .
- تنمية الطاقات البشرية وتأهيلها للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخدم صالح المجتمع .

جملة القول ، أن مفهوم تنمية المجتمع يهدف إلي إدخال تغيرات مقصودة ومخططة في هذا المجتمع المحلي ، وتتعلق بعض هذه التغيرات بالجانب المادي لحياة المجتمع متمثلاً في رفع المستوي الاقتصادي والصحي والتعليمي وما إليه . ويتعلق البعض الآخر بالجانب المعنوي والذي يعني بتنمية القدرة الذاتية في المجتمع في الاعتماد علي المقدرات المحلية من اجل حل مشكلته

علي أساس ديمقراطي . الجانبان المادي والمعنوي في الواقع وجهان لعملة واحدة ، فالجانب المادي في حياة المجتمع والذي يتمثل في المأكل والمشرب أو السكن أو المؤسسات الصحية والتعليمية إنما يتأثر إلي حد كبير بطبيعة النظام الاجتماعي القائم في المناطق المحلية المختلفة ونوع التفاعل الذي يحدث بين الأفراد والجماعات في المجتمع المعني وغني عن القول أن التداخل بين الجانبين في مسار العمليات والنشاطات التي تستهدف ترقية المجتمعات المحلية إنما يعبر عن الصلة الوثيقة والترابط المحتوم (بابكر ، ص9) .

السمات الأساسية لتنمية المجتمع المحلي

يمكن تحديد أهم سمات المجتمع المحلي في التالي :-

- بقعة ارض معينة ذات حدود جغرافية او إدارية معترف بها ، وهو ما يمكن أن ينطبق علي الإقليم الإداري وهو " المحافظة " بما فيها من ريف وحضر وقد يتسع ليشمل الإقليم التخطيطي والذي يضم أكثر من محافظة .
- اهتمامات مشتركة لأفراد هذا المجتمع المحلي ، تكون ذات فاعلية وأهمية في حياتهم لإثارة الاعتراف فيما بينهم بالربط المشترك Common bond والذي يربطهم كأنهم بنيان مرصوص ليشد بعضه بعضاً وينمي فيهم الشعور بالانتماء .
- نظم اجتماعية ومعايير وقيم أخلاقية ونظم ثقافية وتعليمية وممارسات روحية ودينية ، ولا يمكن بدونها من الاعتراف بمجتمع محلي ما كنظام الأسرة والتعليم والمؤسسات الدينية والثقافية .
- الإشباع الاقتصادي ، وذلك لحاجات الغذاء والكساء والإيواء والارتواء وذلك من خلال الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها أفراد المجتمع المحلي .

- وجود جهاز حكم محلي او إداري يضمن المحافظة علي الأمن والممتلكات والأرواح ويشرف علي المشروعات الإنتاجية والخدمية .
- مشاركة شعبية لأعضاء المجتمع في أنشطة مختلفة للحفاظ علي هذه الأنشطة وتأكيد للنظم الديمقراطية في تخطيط وتنفيذ ومراقبة المشروعات لمواجهة احتياجاتهم الأساسية والضرورية ، ويأتي في المقام الأول لذلك : أساليب التعبير الحر الذي تستطيع من خلاله معظم أو جميع عناصر المجتمع التعبير عن رأيها وتتقدم هذه الأساليب المجالس الشعبية المحلية ووسائل الإعلام الإقليمية من صحفوا إذاعات " راديو ، تلفزيون " (عبد الله ، 1981م ، ص51)

خصائص تنمية المجتمع المحلي :

1. تهتم تنمية المجتمع المحلي بكل سكان المجتمع أكثر منها بأي جماعة أو فئة من السكان، وعلى ذلك فإنه يشترك كل الناس في كل مشروعات المجتمع المحلي.
2. تهتم تنمية المجتمع المحلي بكل جوانب الحياة في المجتمع المحلي وبمجموع حاجاته وليس بأي جانب متخصص من جوانبه كالزراعة أو الصحة أو التعليم.
3. تهتم تنمية المجتمع المحلي دائماً بإحداث التغيير الاجتماعي في المجتمع المحلي.
4. تنمية المجتمع المحلي مبنية على فلسفة تؤكد على الجهود الذاتية ومشاركة أكبر عدد من سكان المجتمع المحلي في شئونه.
5. تتضمن تنمية المجتمع المحلي عادة مساعدات فنية (في شكل موظفين، معدات تجهيزات، تمويل، إستشارات فنية من جانب الهيئات الحكومية والتطوعية سواء كانت وطنية أو دولية).
6. تنمية المجتمع المحلي بطبيعات عمل متعدد التخصصات يتضمن محاولة تكاملية لإتاحة عدد متنوع من التخصصات لخدمات المجتمع المحلي مثل العلوم الاجتماعية ، الزراعية ، التربية ، الإدارة العامة ، الصحة العامة ، تعليم الكبار، الخدمة الاجتماعية .

7. تنمية المجتمع المحلي عملية تعليمية فهي دائماً تهتم بالناس، أما إذا كان الغرض الوحيد أو الأساسي لأي مشروع هو بناء طريق أو مدرسة أو تحسين المساكن أو استخدام نوع من المحسنات الزراعية أو ما شابهها فإنه يعتبر مشروع تنمية أحوال المجتمع المحلي وموقعه الطبيعي أن يكون من إختصاص الإدارة الفنية المتخصصة كإدارة الأشغال العامة أو وزارة التربية والتعليم (عبد الرحمن ، 1988م ، ص21)

بواعث تنمية المجتمع المحلي :-

بدأت الدول النامية تهتم بتنمية مجتمعاتها المحلية Community Development نظراً لما يواجهها من مشكلات ملحة ، تتطلب دراسة علمية وعملية للعناصر الرئيسية التي تشترك في عملية تنمية المجتمع وتحديد إبعادها ومتطلباتها ، ولذلك فإنه ينبغي أولاً : أن ندرس البواعث التي حفزت معظم الدول النامية إلى الاهتمام بتنمية مجتمعاتها المحلية :-

أولاً : الرغبة في تحسين الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع المحلي (محمد ، 1977 ، ص141) وخاصة في المناطق الريفية المتخلفة كثيراً عن المناطق الحضرية ، رغم الظروف الأولى التي بذلت لتحسين القاعدة الزراعية والري وإدخال الميكنة الزراعية (الآليات) لوحظ أن ذلك لم يثمر إلتحسناً قليلاً في مستوى معيشة الريفيين ورافق ذلك كله اقتناعاً شعبياً متزايداً بأن الاهتمام الحكومي والموارد الحكومية تعطي أكثر من اللازم للمراكز الحضرية الرئيسية علي حساب الريف ، كما أن الدور الذي تلعبه الحكومة في الوقت الحاضر في تطوير المدن وتعدد وظائفها أثره في الزيادة المطردة لأهمية العاصمة ، فظهرت فيها الصناعات الخفيفة ومن ثم ازدادت نمو العواصم سكانياً وتنموياً وأصبحت تستقطب الشعور القومي للأمة، وتمثل رمزاً مقدساً لديهم (عبد الغني

، 1976م ، ص32) وأصبح الحصريون يعيشون أفضل حالاً من الريفيين بكثير " اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً " وهكذا كان علي تنمية المجتمعات المحلية أن تنظر بعين الرعاية والاهتمام لتلك الاختلافات التوازنية بين الريف والحضر .

ثانياً : الأمل في أن تؤدي تنمية المجتمعات المحلية - وخاصة في الريف إلي تخفيف معدل الهجرة من الريف إلي المدن ، وذلك نتيجة للتحسينات المأمولة في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية .

ثالثاً :- الرغبة في ضغط الموارد المادية القومية النادرة ، وفي القيام في الوقت ذاته بالاستخدام التام للموارد البشرية غير المستغلة او الناقصة الاستغلال والوفيرة نسبياً عن طريق الاعتماد الذاتي او المجهود الشخصي او المبادرة المحلية (حمد ، 1977م ، ص30)

رابعاً :- الاعتراف بان التوزيع اللامركزي للسلطة الحكومية وتقوية نظام الحكم المحلي او الإدارة المحلية هما عنصران أساسيان في التقدم المحلي .

خامساً :- الباعث السياسي الذي يحاول تقريب القاعدة الشعبية إلي السلطة الحاكمة سواء في الريف او الحضر ، ففي مصر مثلاً كان للإصلاح الزراعي سياسة متكاملة لتقوية الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان الزراعيين بصفة عامة والفلاح الصغير بصفة خاصة ويستهدف تدوير الفوارق في ملكية الأرض وإعادة توزيع الدخل علي المواطنين وتحقيق العدالة بتوزيع الأرض علي العمال الزراعيين والمستأجرين ، وبذلك فان سياسة توزيع ملكية الأرض علي مستوى المعيشة والدخول يعتبر مباشراً علي التنمية المحلية والإقليمية ، فقد أدت هذه السياسة إلي : تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في مصدر الرزق الرئيسي في الأقاليم الزراعية وهي الأرض الزراعية ، هذه السياسة بالإضافة إلي أثرها الاجتماعي والاقتصادي فإنها ذات اثر سياسي مهم لتقليل الاتجاه نحو أي إضرابات سياسية او صراع بين الطبقات (جامعة القاهرة ، 1980م ، ص31)

الدراسة الميدانية

نبذة تعريفية عن عينة الصحف

صحيفة الرأي العام

ظهرت صحيفة الرأي العام في منتصف مارس 1945م كصحيفة مستقلة محايدة في أول الأمر ومن ثم سرعان ما تخلت عن حيادها وتحولت إلي صحيفة اتحادية معادية لحزب الأمة والسياسة البريطانية ، فصاحبها ورئيس تحريرها إسماعيل العتباتي الذي كان واحداً من مؤسسي الحزب الاتحادي ، وكان رئيس تحرير " صوت السودان " وقد بدأ إنشاء الصحيفة برأسمال متواضع بالاشتراك مع زملائه محمد عبد الحليم واحمد خير والدكتور إبراهيم أنيس وهم من المثقفين الاتحاديين .

وكان يطبع صحيفته او الأمر في مطابع ماكرو كوديل Macor quodale وبعد خمسة سنوات انشأ مطبعته الخاصة ، وسعي إلي تغير اسم الجريدة إلي الجهاد " بناءً علي اقتراح من أصدقائه حسن نجيله وعابدين إسماعيل ، لكن السكرتير الإداري رفض ذلك الاسم ووجد فيه ما يحرض علي الصراع مع حزب الأمة، كذلك رفض اقتراحاً آخر بتغير الاسم إلي " الأخبار " .

ظلت الصحيفة تصدر حتى سنوات ما بعد الاستقلال ، كانت الجريدة في ذلك الزمان في حجم التابلويد ، صاحب الامتياز ورئيس التحرير إسماعيل العتباتي ، ومدير الإدارة عابدين محجوب ، وهي جريدة يومية سياسية (عبد اللطيف ، 1992م ، ص58) . وتوقفت وعادت مرة أخرى فكانت أول صحيفة خاصة تصدر في عهد الإنقاذ . تصدر عن شركة الرأي العام للطباعة والنشر ، وكان

رئيس تحريرها في ذلك الزمان كمال حسن بخيت كما يرئس تحريرها حالياً أ. محمد عبد القادر)

(<https://ar.wikipedia.org/wiki>)

صحيفة السوداني

السوداني صحيفة سودانية سياسية مستقلة أسسها محجوب عروة عام 1985م ، وفي منتصف ثمانينات القرن الماضي قدم الأستاذ محجوب عروة عرضاً لمجموعة من الصحفيين والمحررين للعمل في صحيفة السوداني التي كان يمتلكها وذلك عقب إلغاء صحيفة الصحافة . وكانت السوداني في بدايتها يرأس تحريرها الأستاذ محجوب عروة ومدير التحرير الأستاذ ود إبراهيم وسكرتير التحرير صلاح عمر الشيخ في مبني يتكون من مكتبين فقط وصالة وتجمع المواد بماكينه الريمستار التي تشبه الطابعة وتصمم علي ورق ويستعمل المقص والبوماستك لتثبيت المواد علي الورق وترسل الصفحات إلي المطبعة .

وبطموح الأستاذ محجوب عروة وبتعاون الجميع في اقل من عام قفزت الصحيفة وتحولت إلي مبني كبير هو مكان صحيفة الرأي العام الحالي وأصبحت لها مطبعة وفرضت سيطرتها علي السوق ، وسعي الأستاذ محجوب للتطوير وكان من أول من طبق التلوين في الصحافة السودانية وأضاف الكثير من الإضافات .

للأسف أغلقت السوداني في عام 1987م وبعد سنوات عادت للصدور في عهد الأستاذ كمال حامد ثم أغلقت للمرة الثانية ثم عادت مرة أخرى بقيادة جمال الوالي رئيس مجلس الإدارة ومدير التحرير الأستاذ عاطف محمد مختار ورئيس التحرير ضياء الدين بلال و المحرر العام

محمد عبد العزيز وعدد من الكوكبة الشابة التي تقود العمل وهم سر تفوق الصحيفة التي استطاعت أن تأخذ مكانها في مقدمة الصحف وهي تحقق انفرادات في كل المجالات وتغطيها من مكان الحدث (<http://alsudani.net/news/index.php?option=com>)

إجراءات الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة :-

يتم استخدام ثلاثة أدوات عينية لهذه الدراسة هي :-

1. تحليل المضمون : حيث يتم تحليل مضمون الصحف المختارة ويتم تحديد فئات الموضوع وفئات الشكل وفقاً للقواعد المتبعة .
2. تم إجراء مقابلات مع عينة من الأساتذة و محرري الصحف ومناقشتهم وفق ما تصل إليه مؤشرات تحليل المضمون .
3. استعانت الباحثة بملاحظاتها أثناء فترة الدراسة الميدانية في الوصول إلي المواقف التي تخدم الدراسة .

تحليل المضمون :-

اتبعت الباحثة للقيام بعملية تحليل المضمون خطوات وذلك علي النحو التالي.Dominik. 1984. N.Y P8.
:- (

1. مشكلة البحث وما يتصل بها من تحديد المفاهيم والظروف العلمية والتساؤلات .
2. اختيار العينة .
3. تحديد وحدات التحليل .
4. تحديد فئات التحليل " بتحويل المضمون لحقيقة رقمية "

5. قياس ثبات التحليل بالمقارنة بين المتغيرات الرقمية للمضمون .

الخطوة الأولى :-

تحديد المفاهيم والظروف والتساؤلات للمشكلة ، حيث سعت الباحثة في عمليات التحليل للإجابة علي الأسئلة التالية :-

- كيف يتم توظيف الصحف اليومية في تنمية المجتمعات الريفية ؟
- ماهي المصادر التي تستمد منها الصحافة السودانية المعلومات الخاصة بالريف السوداني؟
- ما هي الأشكال الصحفية التي تستخدمها الصحافة السودانية في تناولها لقضايا التنمية الريفية وفي أي الصفحات تنشر ؟
- ما هي اللغة المستخدمة في تحرير المادة الصحفية ذات الطابع التتموي ؟
- إلي أي مدي تستخدم الصحافة السودانية وسائل الإبراز والمانشيت في مضمون تنمية المجتمعات الريفية ؟

الخطوة الثانية :-

- اختيار العينة :

إن اختيار العينات أسلوب يستند علي قواعد مستمدة من النظرية الإحصائية التي تعتمد علي نظرية الاحتمالات وقواعد رياضية كثيرة ، وينص قانون المعاينة علي انه إذا أخذنا نموذجاً كبير العدد نسبياً وبطريقة عشوائية من مجموعة ما فإنه من المؤكد أن تكون صفات ذلك النموذج مشابهة لصفات المجموعة أو علي الأقل قريبة جداً منها (محمود ، 1996م ، ص126) ولذا يشترط في العينة أن تمثل المضمون تمثيلاً صحيحاً وان تكون بعيدة عن التحيز (عبد المجيد، 1989م ، ص11)

لجأت الباحثة إلي بناء أسلوب الأسبوع الصناعي لاختيار عينة الدراسة التي بلغ مجملها (96) عدداً ووفقاً لذلك فقد اختارت الباحثة صحيفتي الرأي العام والسوداني كعينة للدراسة في الفترة من

الأول من يونيو 2015م إلى 30/مايو/2016م معتمدة علي العينة العشوائية المنتظمة مستخدمة أسلوب "الدوائر الصناعية أو أسلوب العينة الدائرية الذي عرفه "روبرت جونز" بأنه : احد أساليب العينة الزمنية المستخدمة في تحليل مضمون الصحف حيث تساعد هذه الطريقة في وضع الأسابيع المركبة التي توضح تدفق الأخبار والمعلومات علي مدي أيام الأسبوع (دار الوثائق ، 1988م ، ص175)

كما يستخدم هذا الأسلوب عند إجراء دراسة علي الصحف أو البرامج الإذاعية وفيه يحدد الباحث فترة صناعية أسبوعاً كانت أو شهر أو غيرها . لذا تعرف أحياناً بأسلوب الدوائر الصناعية أو الأسبوع الصناعي المركب .

وكان عدد الصحف المبحوثة (48) لصحيفة الرأي العام و (48) عدد لصحيفة السوداني ومجمل الأعداد " $48 + 48 = 96$) عدد في الفترة من يونيو 2015م إلي مايو 2016م ويقوم علي أساس الآتي :

- السبت من الأسبوع الأول : من الشهر الأول .
- الأحد من الأسبوع الثاني : من الشهر الأول .
- الاثنين من الأسبوع الثالث : من الشهر الأول .
- الثلاثاء من الأسبوع الرابع : من الشهر الأولوهكذا .

وقد تم اختيار يوم السبت من كل أسبوع كمفردة عشوائية أما باقي المفردات فقد تم بطريقة منتظمة كاختيار العدد الثاني من يوم الأحد من الأسبوع الثاني . كما لجأت الباحثة إلي استخدام أسلوب الاستبدال وذلك في الحالات التي يتعذر فيها الحصول علي أي عدد من إعداد العينة المختارة ، بمعنى إن لم يتوفر العدد الصادر في ذلك اليوم ننظر إلي اليوم الذي يليه ... الخ

الخطوة الثالثة :-

في هذه الخطوة قامت الباحثة بتحديد وحدات الترميز الأساسية قبل البدء في عملية التحليل ، وقد استخدمت الباحثة خمسة وحدات رئيسية :-

- أ- وحدة الموضوع والفكرة : وتتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل وفي هذا البحث فإن تنمية المجتمعات الريفية تعتبر وحدة الموضوع .
- ب- وحدة القيم :- وذلك لمعرفة المجالات والاتجاهات التي يتناولها موضوع التحليل والمتمثلة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية .
- ت- وحدة اتجاه المضمون : استخدمت الباحثة هذه الوحدة للوقوف علي اتجاهات المضامين التي تركز عليها الصحف موضوع الدراسة عند تناولها موضوع تنمية المجتمعات الريفية أن كان مؤيد أو محايد أو معارض .
- ث- الوحدة الطبيعية للمادة الصحفية : ويقصد بها الوحدة الصحفية التي يقوم الباحث بتحليلها من مقال وتحقيق و مقابلة الخ .
- ج- وحدة مقاييس المساحة الزمنية : وتمثل تقسيم المضمون إلي تقسيمات مادية مثل عدد الأعمدة عدد الصفحات الإطارات ، الدوائر البراويز والحيز ، وقد تناولتها الباحثة عبر الاستثمارات المعنية بذلك .

الخطوة الرابعة :-

فئات التحليل :-

يتضمن منهج تحليل المضمون وضع عناصر المضمون في صورة كمية وكيفية من خلال فئات التحليل وقد قسمت إلي فئتين :-

1. فئة موضوع الاتصال "ماذا قيل" وتتضمن الأتي :-

- أ- فئة ما يتعلق بمجمل موضوعات القضايا التي تناولتها "عينة الدراسة" لتنمية المجتمعات الريفية .
- ب- فئة الاتجاه :- وهي الفئة التي توضح التأييد والرفض والحياد في مضمون تحليل تنمية المجتمعات الريفية وقد قسمت الباحثة هذه الفئة إلي مؤيد ومعارض ومحايد .

ت - فئة القيم :- وتقصد بها الباحثة مجموعة الموضوعات التي تتناولها الصحيفة والتي يسعى موضوع البحث لتحقيقها وقد قسمتها الباحثة إلي مجالات الصحة ، التعليم ، الصناعة ، وأخرى .

ث - فئة مصدر المعلومات :- وهي الفئة الخاصة بالكشف عن الشخص او الجهة مصدر المعلومة التي نشرتها صحف العينة سواء كان المصدر وكالات أنباء ، محرر ، مندوب صحفي ، مراسل خارجي ...الخ

2. فئة شكل الاتصال : كيف قيل :-

وتعني بالشكل والقالب الذي جرت به المعالجة الصحفية فالسؤال كيف كتب وفي ذلك جاءت التقسيمات (عثمان ، 2006م ، ص89-91) أدناه للحصول علي المعلومات المطلوبة واستقراء النتائج لصالح التحليل الكمي :-

أ - الشكل ونمط المادة :- وتشمل وحدات أشكال التحرير الصحفي ، التحقيق الصحفي - الاستطلاع - الحوار الصحفي - المقال - العمود - الصور .

ب - مواقع نشر المادة الصحفية وتشمل :-

- بالنسبة للصفحات : يقصد بها موقع المادة علي صحف العينة ويكون في الصفحة الأولى ، الصفحات الداخلية ، الصفحة الأخيرة .

- بالنسبة للصفحة نفسها : لمعرفة موقع المادة علي الصفحة ، وسط الصفحة ، أسفل الصفحة .

ت - فئة وسائل الإبراز :- ويتم استخدامها لمعرفة نوع الصور والرسوم العناوين والألوان المستخدمة في موضوع الدراسة .

ث - فئة اللغة المستخدمة :- وتهدف لمعرفة النمط أو الأنماط السائدة في تقديم قضايا تنمية المجتمعات الريفية بصحف عينة الدراسة .

قامت الباحثة بإعداد الجداول بناءً علي الفئات أنفاً وتفرغ البيانات تمهيداً للتحليل الإحصائي واستخراج النتائج . ولضمان صدق التحليل قامت الباحثة بمراجعة استمارة التحليل منهجياً وعلمياً حسبما أوصي المختصون في البحوث الإعلامية (عبد الحميد ، 1992م ، ص129) من حيث إعداد وتصميم استمارة التحليل وعرضها علي المحكمين ، وذلك للحكم علي صلاحيتها منهجياً ومعرفياً وملائمتها للقيام بجميع المعلومات وشمولها لكافة المدخلات الخاصة بالفئات والوحدات . وقد قامت الباحثة بإعداد الاختبار القبلي علي نفس المحتوي وعلي ذات العينة في محاولة لتحقيق قدراً من الصدق والثبات .

• المقابلة :-

ركزت المقابلات الشخصية التي قامت بها الباحثة علي اتجاهين ، الاتجاه الأول تم إجراء مقابلات مع عينة من الأساتذة والمسؤولين بالمؤسسات المعنية بمجال التنمية الريفية . والاتجاه الثاني تم اللقاء مع بعض المسؤولين بالمؤسسات الصحفية المتمثلة في اتحاد الصحفيين والمجلس القومي للصحافة و المطبوعات إلي جانب الصحفيين ومراسلي الصحف ببعض الولايات . وهدفت جميع المقابلات إلي دعم ما توصلت إليه استمارة تحليل المضمون للوصول إلي المعلومات الصحيحة .

صحيفة السوداني

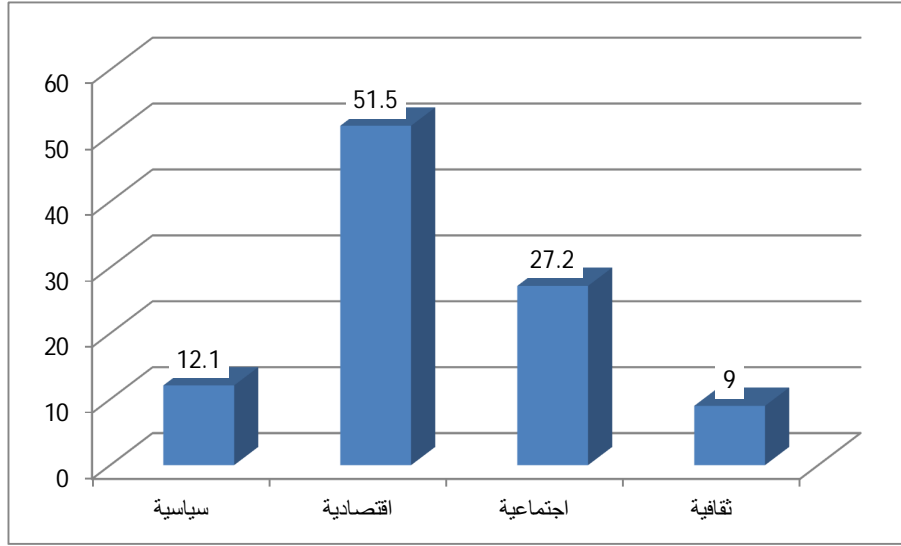
• استمارة رقم (1)

جدول رقم (1)

موضوعات المضمون .

النسبة المئوية	التكرار	البيان
12.1	8	سياسية
51.5	34	اقتصادية
%27.2	18	اجتماعية
%9.0	6	ثقافية
%100	66	المجموع

شكل رقم (1) موضوعات المضمون .



من خلال الجدول والرسم البياني لموضوعات المضمون أعلاه وجد أن الفئة الاقتصادية احتلت اعلي نسبة "51.5" وتلتها الفئة الاجتماعية بنسبة "27.2" وتري الباحثة أن صحيفة السوداني تناولت مواضيع التنمية في الريف من كل جوانبها والنتائج المترتبة عليها وعلاقتها بغيرها من الظواهر السياسية او الاجتماعية او غيرها وهذا ما يضيف علي مواضيعها طابع الجدية كما تتخض النسبة في الفئة السياسية والثقافية وتري الباحثة أن تناول المادة الثقافية في تنمية المجتمعات ضروري لتقويم السياسات الاقتصادية المتبعة بهدف فتح حوارات مجتمعية شاملة وليس من الضروري الاقتصار علي وجهات النظر المؤيدة للنظم الاقتصادية للدولة فقط .

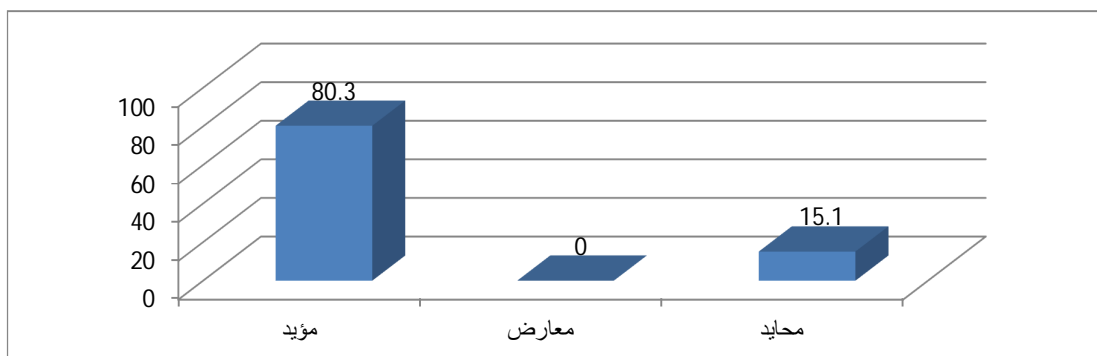
جدول رقم (2)

اتجاه المضمون

النسبة المئوية	التكرار	البيان
80.3%	56	مؤيد
0%	0	معارض
15.1%	10	محايد

المجموع	66	%100
---------	----	------

شكل رقم (2) اتجاه المضمون .

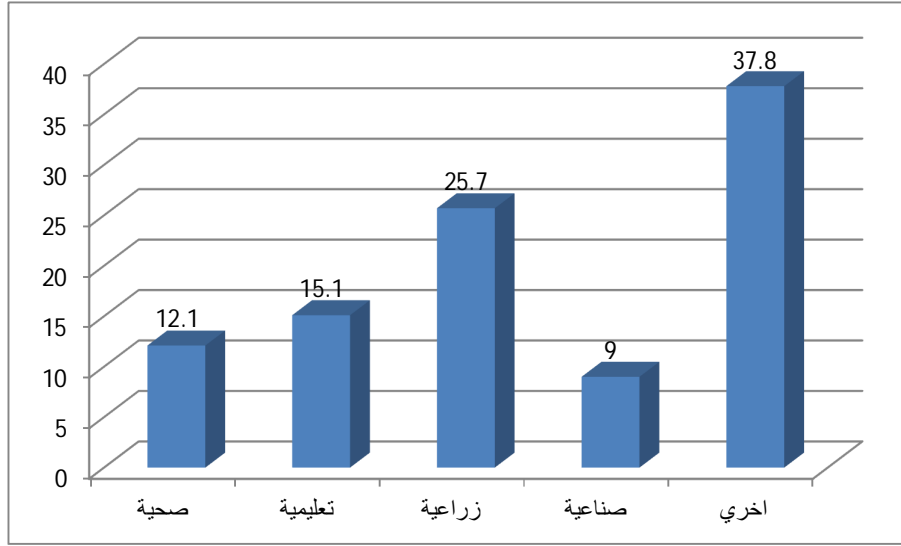


من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه لاتجاهات مضمون التغطية وجدت الباحثة أن اغلب الكتابات الواردة في تحليل المضمون مؤيد للتنمية والمعيار في ذلك كل المفاهيم تصب في مصلحة المواطن لذلك تعتبر مؤيدة للتنمية لان الإنسان هو المعني بعملية التنمية في كل المجالات . كما وردة وجهة نظر محايدة وتري الباحثة أنها قد تكون تحسباً للسياسة التحريرية للصحيفة وحفاظاً لعلاقتها مع النظم الأخرى .

جدول رقم (3) قيم المضمون

النسبة المئوية	التكرار	البيان
%12.1	8	صحية
%15.1	10	تعليمية
%25.7	17	زراعية
%9.0	6	صناعية
%37.8	25	أخرى
%100	66	المجموع

شكل رقم (3) قيم المضمون .



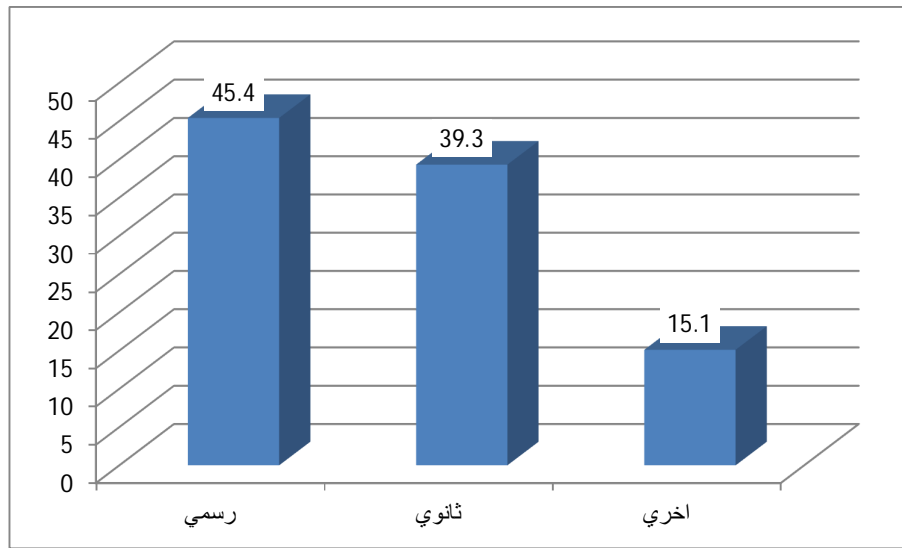
من خلال الجدول والرسم البياني لقيم المضمون أعلاه فقد حصلت الفئة أخرى علي اعلي نسبة "37.8" وهي الفئة الشاملة للقيم الأخرى بمعنى أن الخبر الواحد يكون شامل لكل القيم التنموية ، وتلتها الفئة الزراعية بنسبة "25.7" ثم الصحية بنسبة "12.1" وتتنخفض نسبة الفئة الصناعية ، وتري الباحثة أن هذا يؤكد عدم التخصص والفصل في الموضوعات وهذا يتطلب الاستعانة بالأساتذة المرموقين في كليات الاقتصاد او الكتاب المتميزين في المجال الاقتصادي او رؤساء المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الشهيرة وغيرهم من الأساتذة البارزين في المراكز البحثية الهامة للإسهام في كتابة المضامين الهادفة التي تشكل الأساس الذي تبني عليه قرارات ذات طابع تنموي يكون النفع منها شاملاً .

جدول رقم (4)المصادر

النسبة المئوية	التكرار	البيان
45.4	30	رسمي

39.3	26	ثانوي
15.1	10	أخرى
99.8	66	المجموع

شكل رقم (4) المصادر .

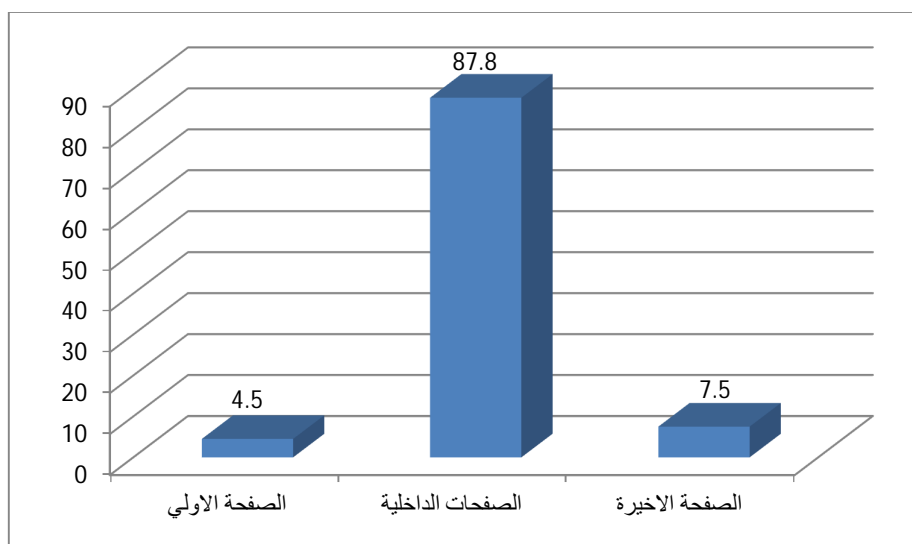


من الجدول والرسم البياني رقم (4) أعلاه لمصادر معلومات التغطية ترى الباحثة أن الصحيفة اعتمدت علي المصادر الرسمية والإرشادية الموجودة في المصالح الحكومية والجامعات ومراكز الأبحاث والندوات والمؤتمرات الصحفية عن طريق مراسليها ، وتري الباحثة أن الاعتماد علي المصادر الذاتية يؤكد اهتمام الصحيفة بتطوير مهارات المراسلين ، كما اعتمدت الصحيفة علي المصادر الثانوية بنسبة 39.3 وهي المواد المسجلة والدوريات حيث اكتفت الصحيفة بكتابة اسم الصحيفة مكان المصدر .

جدول رقم (5) موقع المادة الصحفية

النسبة المئوية	التكرار	البيان
%4.5	3	الصفحة الأولى
%87.8	58	الصفحات الداخلية
%7.5	5	الصفحة الأخيرة
%100	66	المجموع

شكل رقم (5) موقع المادة الصحفية .



من خلال ما عرض في الجدول والرسم البياني رقم (5) فقد اتضح وجود المادة في الصفحات الداخلية بنسبة عالية 87.8 ، وتري الباحثة أن الصحافة السودانية باعتبارها من صحف العالم الثالث فإنها تهتم بتقسيم الصحيفة إلي صفحات متخصصة ولذلك وردت اغلب الكتابات في الصفحة الاقتصادية ، ولاحظت الباحثة أن الصفحة

الأولي تخصص دائماً للأخبار السياسية حتى أخبار التنمية التي وردت في الصفحة الأولى مشتقة من منظور سياسي وهذا يؤكد أن المواضيع السياسية في المرتبة الأولى ومن ثم المواضيع الأخرى وتري الباحثة انه خلل اقتضاه الحراك السائد في الدولة .

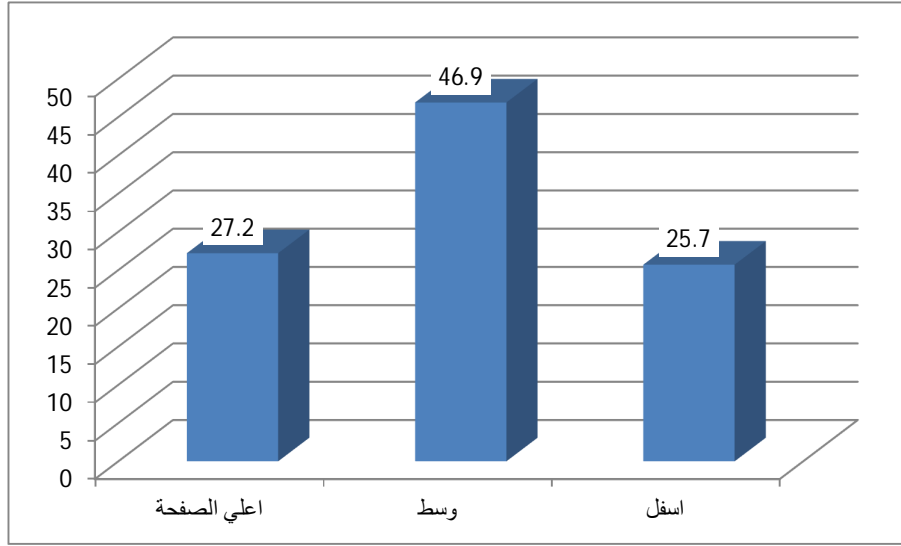
جدول رقم (6)

موقع المادة الصحفية داخل الصحيفة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
27.2%	18	اعلي الصفحة
46.9%	31	وسط
25.7%	17	أسفل
100%	66	المجموع

شكل رقم (6)

موقع المادة الصحفية داخل الصحيفة .



من خلال الجدول والرسم البياني رقم (6) يتضح وجود المادة وسط الصفحة بنسبة 46.9 أكثر من غيرها اعلي وأسفل الصفحة وتري الباحثة أن هذا يتطلب وسائل إبراز تعمل علي جذب القارئ ، لان القراء لا يتجهون مباشرةً للوحدات المنشورة في الجزء العلوي من الصفحة كما كان في السابق وإنما يتحدد اتجاه بصرهم للوحدات علي ضوء قدرتها علي جذب انتباههم دون الارتباط بمواقعها ويتم جذب انتباههم بالصور والحروف والمساحة المتاحة للوحدات الطباعية والتأثيرات الطباعية المختلفة حسب الدراسة الحديثة التي أجريت علي دور العين في توجيه مسار القراء. (عبد الحميد ، 2014م ، ص 13)

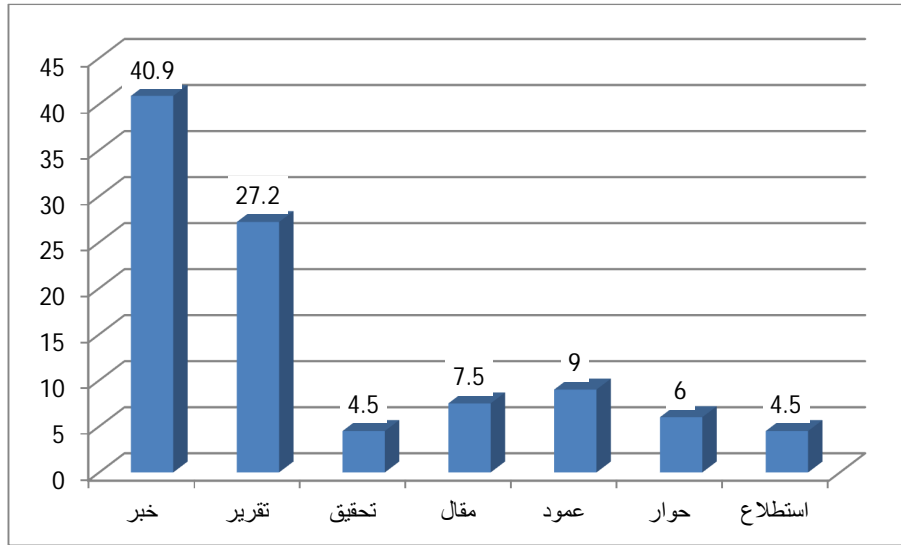
جدول رقم (7)

الأشكال الصحفية

النسبة المئوية	التكرار	البيان
40.9%	27	خبر
27.2%	18	تقرير
4.5%	3	تحقيق

مقال	5	%7.5
عمود	6	%9.0
حوار	4	%6.0
استطلاع	3	%4.5
المجموع	66	%100

شكل رقم (7) الأشكال الصحفية .



بناءً على ما تقدم من الجدول والرسم البياني رقم (7) أعلاه فقد لاحظت الباحثة أن الأخبار قد احتلت الصدارة بنسبة 40.9 دون الأشكال التحريرية الأخرى ، وتري الباحثة أن ذلك يرجع إلي أهمية الخبر كونه عنصراً أساسياً في مجال الإعلام في عالمنا المعاصر فهو علي الدوام السبيل الفاعل في متابعة الأحداث وتطوراتها في نشر الكم

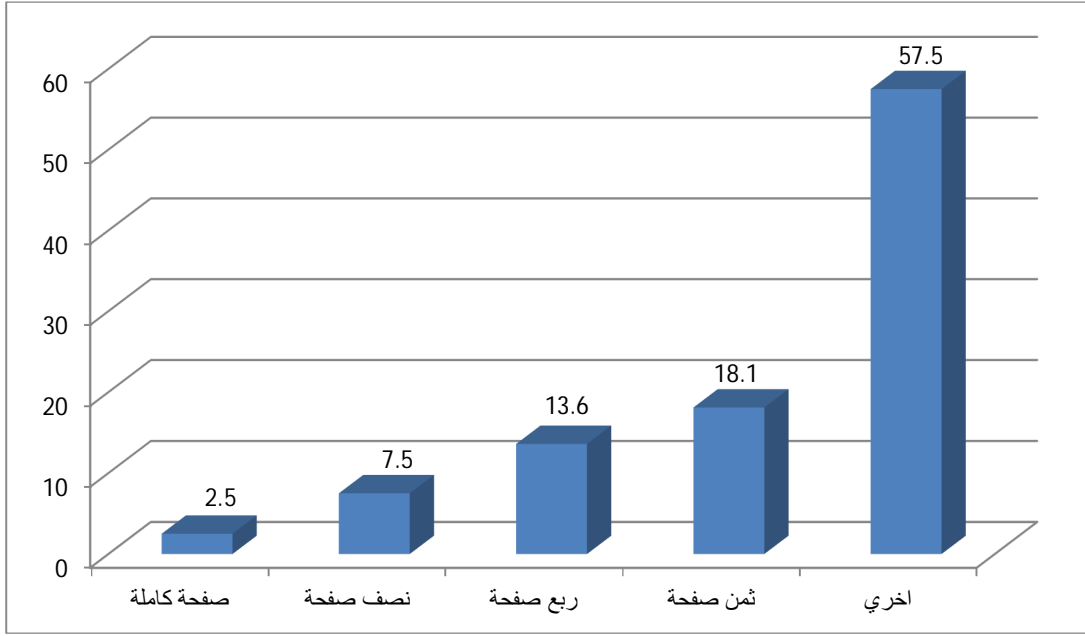
الهائل من المعلومات التي تتجاذبها وسائل الإعلام بمختلف أشكالها . كما لاحظت الباحثة أن التقارير قد حصلت علي نسبة قليلة 27.2 بالرغم من أنها تقدم التحليل والتفسير وتكمل ما لم تستطيع أن تقي به الأخبار . وتري الباحثة أن الصحف السودانية بحاجة لتخصص أكثر في عرض الموضوعات التنموية كونها لم تتناول الفنون الصحفية التي من الضرورة وجودها في هذه الصفحات مثل المقالات والتحقيقات وبعض الفنون الأخرى بنفس مستوي الأخبار والتقارير ، وتري الباحثة أن الأسباب التي تبعد الصحفيين عن هذا المجال هو عدم الشعور بأهميته للقارئ العادي وعدم وجود الكادر المتخصص في مجال الاقتصاد والتنمية واعتمادهم علي الجانب السياسي نسبة للحراك السياسي الحاصل في الدولة والعالم .

جدول رقم (8)

مساحة المادة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
2.5%	2	صفحة كاملة
7.5%	5	نصف صفحة
13.6%	9	ربع صفحة
18.1%	12	ثمن صفحة
57.5%	38	أخرى
100%	66	المجموع

شكل رقم (8) مساحة المادة .



بناءً على الجدول والرسم البياني رقم (8) يمكن حساب عدد صفحات العينة المحللة فجملة عدد صفحات الموضوعات المنشورة من أخبار وحوارات وتحقيقات ومقالات .. الخ تساوي :-

- صفحة كاملة = 2 صفحات

- نصف صفحة = 5 = 2.5 صفحات

- ربع صفحة = 9 ÷ 4 = 2.25 صفحة

- ثمن صفحة = 12 ÷ 8 = 1.5 صفحة

- أخرى = 38 ÷ 16 = 2.3 صفحة

- المجموع = 10.55

عدد صفحات العينة المكونة من 48 مفردة = عدد صفحات المفردة × حجم العينة =

$$768 = 48 \times 16$$

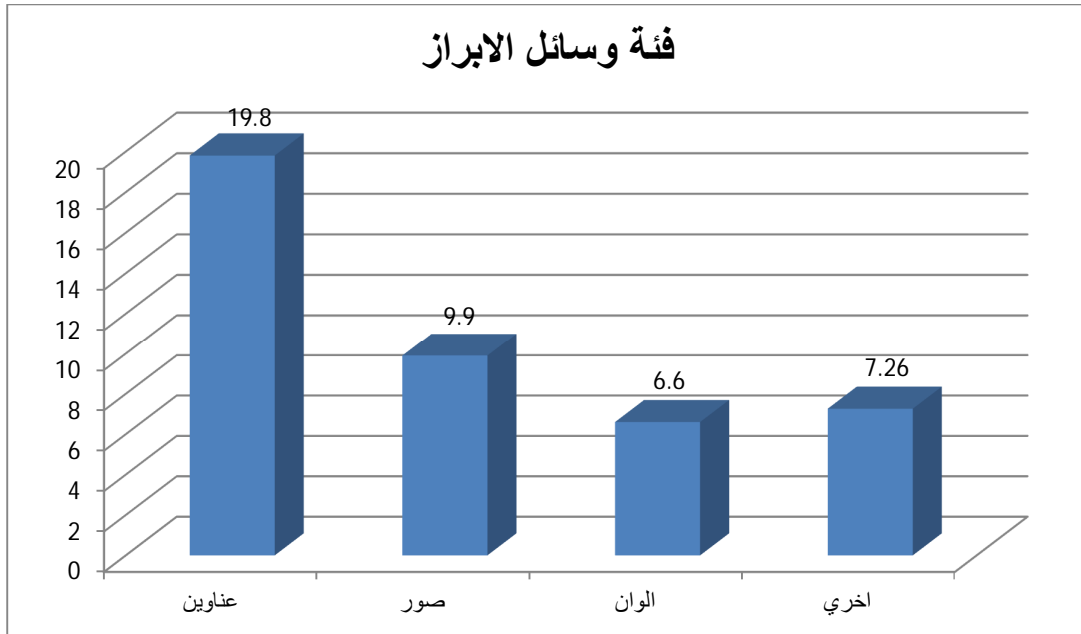
نسبة عدد صفحات عينة التحليل من صفحات الـ 48 مفردة = $768 \div 10.5 = 72.2\%$

جدول رقم (9)

فئة وسائل الإبراز

النسبة المئوية	التكرار	البيان
19.8%	30	عناوين
9.9%	15	صور
6.6%	10	ألوان
7.26%	11	أخرى
100%	66	المجموع

شكل رقم (9)



بناءً على الجدول والرسم البياني رقم (9) يلاحظ استخدام العنوان بنسبة (48.1) فالعنوان يعتبر عامل مهم في جذب القارئ وجاء استخدام الألوان بنسبة 12.3 مع ملاحظة استخدام اللون الأسود مع عدم الميول لاستخدام الألوان الأخرى وتري الباحثة في حالة الصفحات الداخلية يفضل استخدام اللون الأسود مع الصور الملونة بالإضافة

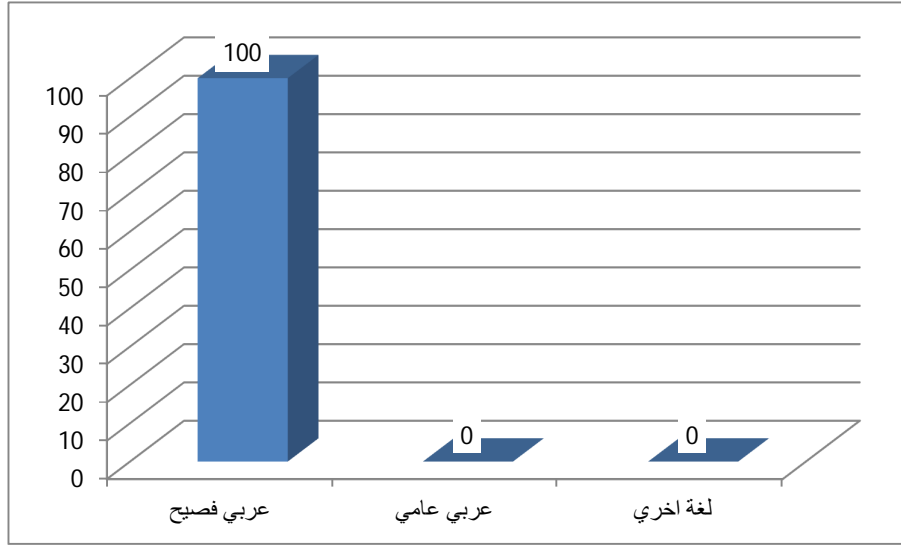
إلي عدم استخدام أرضيات ذات ألوان مختلفة في الصفحة الواحدة حتى لا يقضي ذلك علي عنصر الجذب للموضوع المراد إبرازه عن طريق الأرضية، كما لاحظت الباحثة الاهتمام بالصفحة الأولى باعتبارها أهم صفحات الصحيفة والتي تمثل مدخلاً عاماً لها مع التركيز علي الأخبار السياسية دون التخصصات الأخرى مما يعكس عدم التنوع والرتابة في إخراج الصفحة الأولى ، كما يلاحظ عدم استخدام الخط والرسوم التوضيحية والتي تعتبر من التقنيات الحديثة في عملية الإخراج الصحفي .

جدول رقم (10)

اللغة المستخدمة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
1.00%	66	لغة عربية
0.0	0	لغة عربية عامية
0.0	0	لغة أخرى
100%	66	المجموع

شكل رقم (10) اللغة المستخدمة .



من خلال الجدول والرسم البياني رقم (10) يتضح أن صحيفة السوداني استخدمت اللغة العربية وتري الباحثة أن ما قدمته الصحيفة لقرائها في جانب تنمية المجتمعات لم تراعي فيه البساطة التي يتصف بها سكان الريف وهذا يؤكد أن رسالة الصحف القومية السودانية موجهة للمتقنين من سكان المدن أي أنها لم تستخدم العامية السودانية التي يمكن أن تجد طريقة ميسرة إلي فهم سكان المناطق الريفية .

صحيفة الرأي العام :-

• استمارة رقم (2)

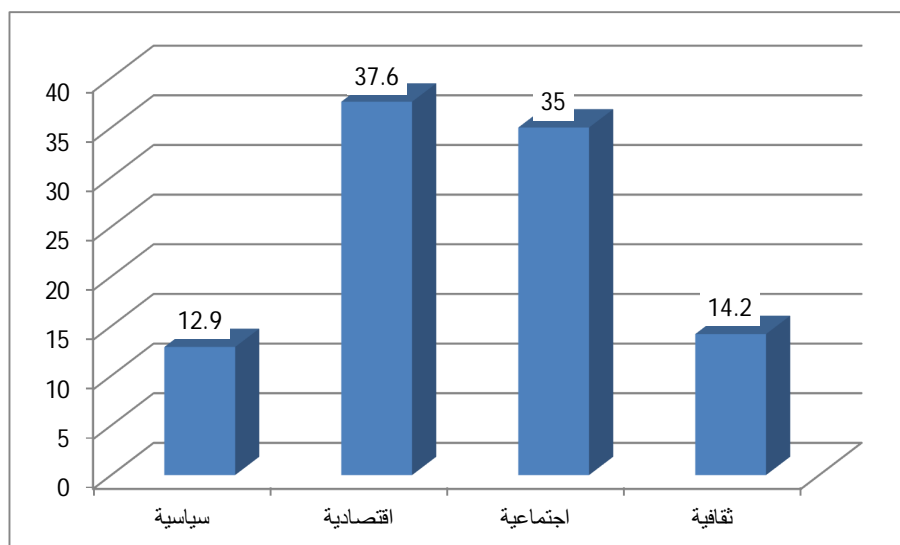
جدول رقم (1)

موضوعات المضمون .

النسبة المئوية	التكرار	البيان
12.9%	10	سياسية
37.6%	29	اقتصادية
35.0%	27	اجتماعية
14.2%	11	ثقافية

المجموع	77	%100
---------	----	------

شكل رقم (1) موضوعات المضمون .



بناءً لما ورد في الجدول والرسم البياني أعلاه فقد تحصلت المضامين الاقتصادية علي اعلي نسبة 37.6 وتلتها الاجتماعية بفارق نسبتين وتري الباحثة أن هذا يؤكد أهمية المستويين في العملية التنموية والتي تعتبر أهم المحاور في البناء المجتمعي والتي تسعى صحف العينة علي تحقيق أهداف التنمية عبرها ، كما لاحظت الباحثة أن أهم الأهداف التي سعت الصحيفة إلي تحقيقها هي السعي إلي الحفاظ علي الهوية الثقافية ومقومات البناء والتنمية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً .

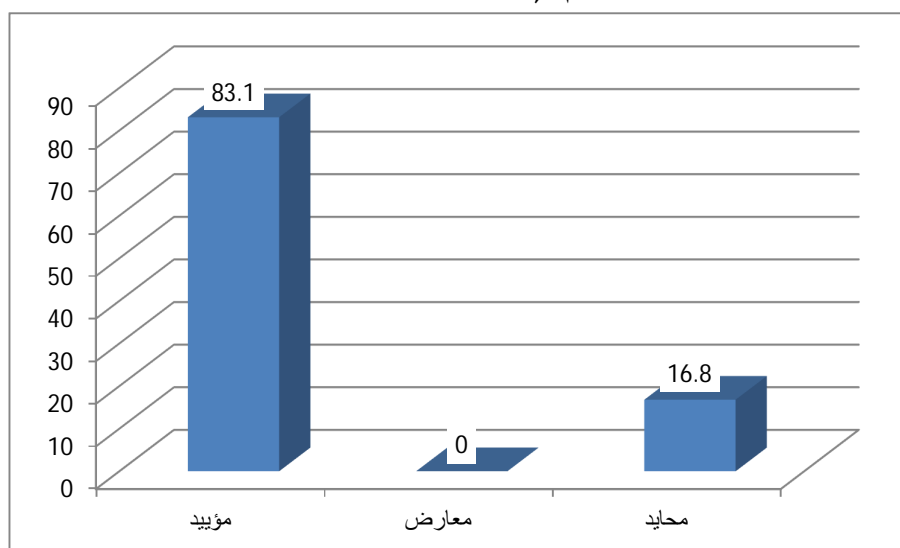
جدول رقم (2)

اتجاه المضمون

النسبة المئوية	التكرار	البيان
%83.1	64	مؤيد
0.0	0	معارض
%16.8	13	محايد

المجموع	77	%100
---------	----	------

شكل رقم (2) اتجاه المضمون .



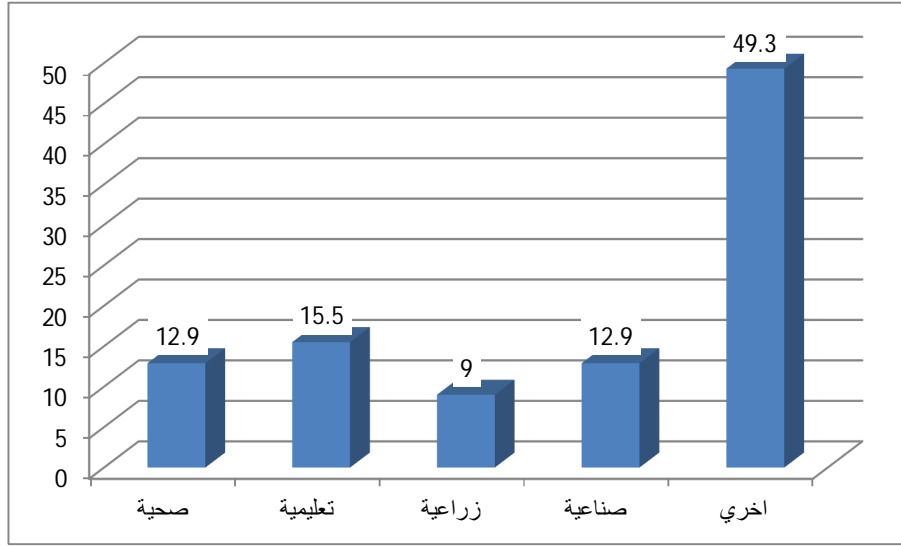
من خلال الجدول والرسم البياني لاتجاه المضمون فقد اتضح أن الرأي العام تسهم في خلق صورة وانطباعات ايجابية ويتضح ذلك في تناولها للاتجاهات المؤيدة لقضايا التنمية الاجتماعية بنسبة 83.1 والتمثلة في القضايا التعليمية والصحية والثقافية .

جدول رقم (3)

قيم المضمون

النسبة المئوية	التكرار	البيان
%12.9	10	صحية
%15.5	12	تعليمية
%9.0	7	زراعية
%12.9	10	صناعية
%49.3	38	أخرى
%100	77	المجموع

شكل رقم (3) قيم المضمون .



من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه يلاحظ ارتفاع الفئة أخرى بنسبة 49.3 عن باقي الفئات وهي الفئة التي تعني بالتنمية الشاملة كما اتضح أن صحيفة الرأي العام تسعى إلى تحقيق أهداف وقضايا التنمية عن طريق حشد الأدلة في القضايا التعليمية والصحية والزراعية والقضايا الاجتماعية الأخرى ، فقد تساوت نسبة تناول الجوانب الصحية والصناعية بنسبة 12.9 مما يعني أن التقدم التنموي يسير في مستويات متساوية ، كما ترى الباحثة أن تقارب النسب في قضايا التعليم والصحة والزراعة يؤكد شمولية التنمية .

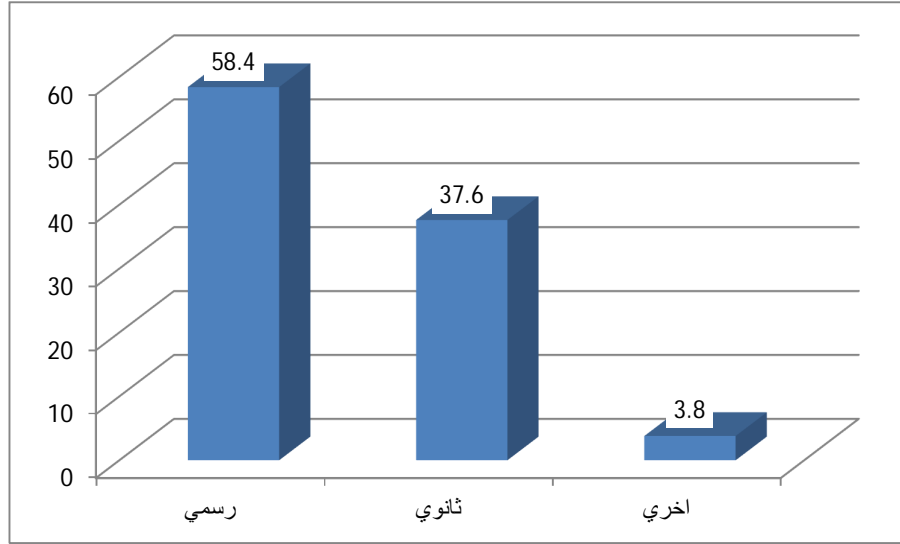
جدول رقم (4)

المصادر

النسبة المئوية	التكرار	البيان
58.4%	45	رسمي
37.6%	29	غير رسمي
3.8%	3	أخرى

المجموع	77	%100
---------	----	------

شكل رقم (4) المصادر .



من خلال الجدول والرسم البياني لمصادر المعلومات أعلاه يتضح اعتماد الصحفية علي محرريها ومراسليها في الحصول علي المعلومات الصحفية مما يؤكد اهتمام الصحفية بالمراسل الصحفي في نقل المعلومات والأحداث المختلفة ، وقد لاحظت الباحثة تمركز المراسلين في المدن و عواصم الولايات دون القرى والبيوادي الأمر الذي يمكن تفسيره بطبيعة الإمكانيات الفنية والمادية الغير متاحة لمعظم الصحف التي قد يساعد في توفير شبكة من المراسلين في اغلب الولايات ومواقع المعلومات ، وقد لاحظت الباحثة اعتماد صحف العينة علي المسؤولين الرسميين بنسب 58.4 في نقل كافة المعلومات المتعلقة بالجوانب التنموية .

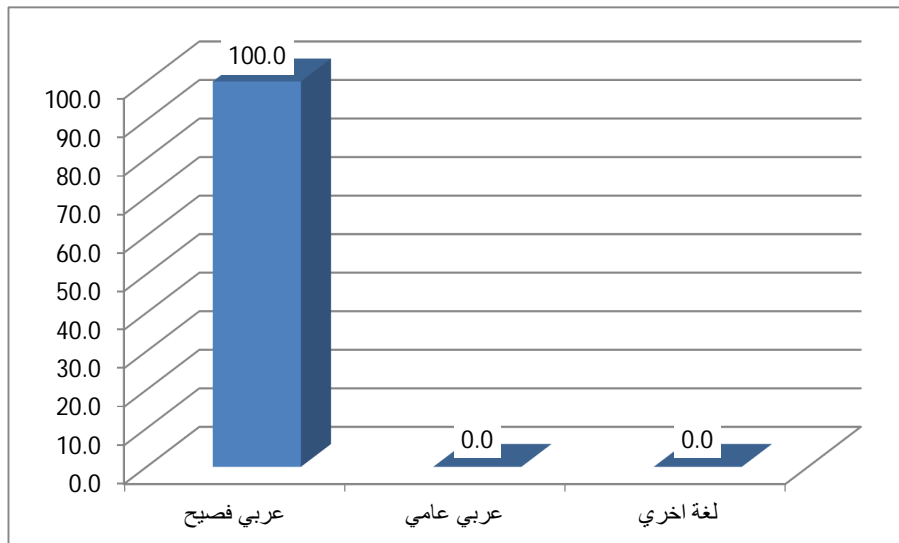
جدول رقم (5)

اللغة المستخدمة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
--------	---------	----------------

عربي فصيح	77	%1.00
عربي عامي	0	0.0
لغة أخرى	0	0.0
المجموع	77	%100

شكل رقم (5) اللغة المستخدمة .



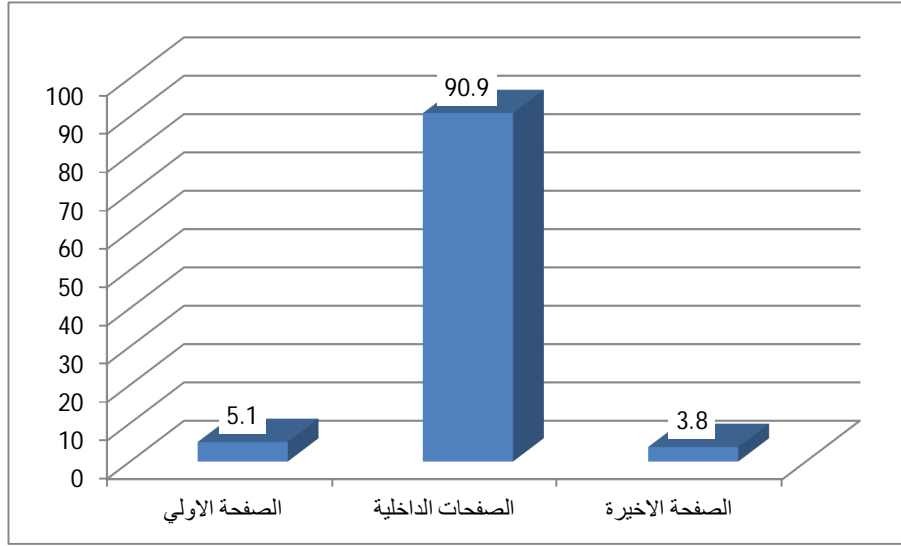
يلاحظ في الجدول والرسم البياني رقم (5) أن صحيفة الرأي العام تعتمد علي اللغة العربية الفصيحة في كل أشكال التحرير وهذا يعود للجدية التي يتم بها تناول معلومات الصفحة الاقتصادية التي وردة فيها اغلب مواضيع العينة الشئ الذي يؤدي إلي

جمود المادة المنشورة إلي جانب الأرقام المصاحبة لها والتي قد يفهمها جمهور معين من القراء (المثقفين) و عندما ينظر إليها القارئ العادي يحس بالملل ويتجاوزها بسرعة ، وتري الباحثة أن هذا يعد خصماً علي موضوع تنمية المجتمعات الريفية والتي يتصف قرائها بالبساطة باعتبارهم من سكان الريف و المناطق النائية .

جدول رقم (6) موقع المادة الصحفية

النسبة المئوية	التكرار	البيان
5.1%	4	الصفحة الأولى
90.9%	70	الصفحات الداخلية
3.8%	3	الصفحة الأخيرة
100%	77	المجموع

شكل رقم (6) موقع المادة الصحفية .



بناءً على الجدول والرسم البياني أعلاه يلاحظ وجود المادة داخل الصحيفة بنسبة عالية 90.9 وتري الباحثة أن وجود المادة في الصفحات الداخلية يعكس مدي الاهتمام والعناية التي توليها الصحيفة للموضوع ، فقد أظهرت الدراسة أن الرأي العام تخصص الصفحات الداخلية لموضوعات التنمية والتي ورد اغلبها في صفحتي الاقتصادية والولايات والتي تشمل علي الموضوعات التي تتعلق بالعملية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية بصفة خاصة إلي جانب الآراء والتحقيقات والأشكال التفسيرية الأخرى . كما ظهرت بعض المواد في الصفحة الأولى والأخيرة لتأكيد التنوع وكسر روتين نشر المادة السياسية علي الصفحة الأولى .

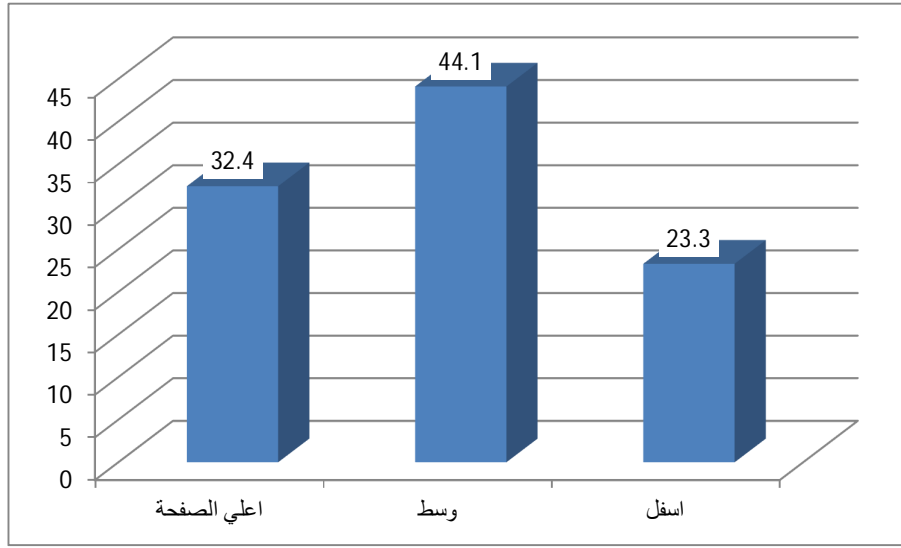
جدول رقم (7)

موقع المادة الصحفية داخل الصحيفة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
32.4%	25	اعلي الصفحة
44.1%	34	وسط

23.3%	18	أسفل
100%	77	المجموع

شكل رقم (7) موقع المادة الصحفية داخل الصحيفة .



من خلال الجدول والرسم البياني رقم (7) نجد أن الصحيفة ركزت علي توزيع موضوعات الدراسة اعلي ووسط وأسفل الصفحة مع ارتفاع النسبة في وسط الصفحة بنسبة 44.1 مصحوب بالعناوين التي تؤدي إلي جذب انتباه واهتمام القارئ لمتابعة الموضوعات المنشورة ، ولاحظت الباحثة قلة الإعلانات علي الصفحة عكس صحيفة السوداني التي تخصص الأجزاء السفلي من الصفحة للإعلانات التجارية .

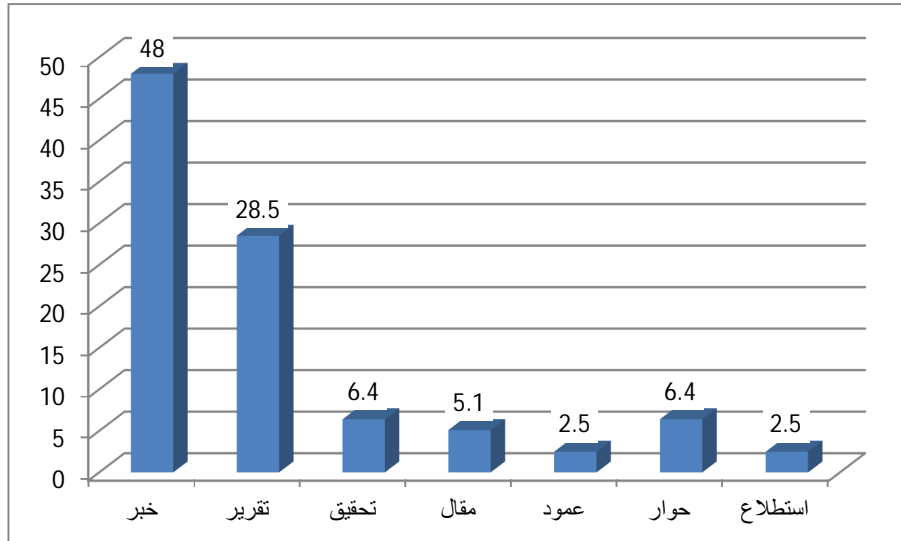
جدول رقم (8)

الأشكال الصحفية

النسبة المئوية	التكرار	البيان
48.0%	37	خبر

تقرير	22	%28.5
تحقيق	5	%6.4
مقال	4	%5.1
عمود	2	%2.5
حوار	5	%6.4
استطلاع	2	%2.5
المجموع	77	%100

شكل رقم (8) الأشكال الصحفية .



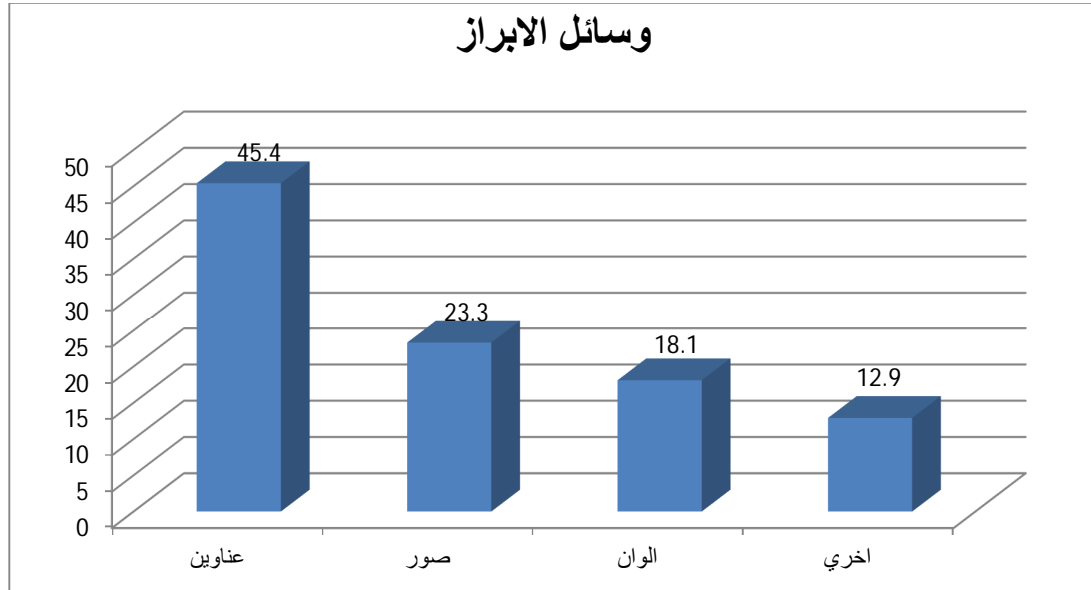
من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه اتضح أن الصحيفة حرصت علي تنوع أشكال التحرير الصحفي المصاحبة لموضوعات تنمية المجتمعات الريفية علي صفحاتها لكنه تنوع غير متوازن حيث كان الاعتماد بشكل كبير علي الخبر فيما كان الاهتمام محدوداً في الأشكال التفسيرية والأشكال التي تعرض مواد الرأي ، كما اتضح تفوق الرأي العام علي السوداني في نقل الأخبار والوقائع المتعلقة بتنمية المجتمعات الريفية نظراً لتخصيصها صفحة خاصة بالولايات والتي تعني بنشر ومتابعة أخبار الولايات والمحليات التابعة لها .

جدول رقم (9)

فئة وسائل الإبراز

النسبة المئوية	التكرار	البيان
45.4%	35	عناوين
23.3%	18	صور
18.1%	14	ألوان
12.9%	10	أخري
100%	77	المجموع

شكل رقم (9)



من خلال الجدول والرسم البياني رقم (9) فصحيفة الرأي العام تعتمد علي العناوين بنسبة 45.4 في إبراز المواضيع ، فالعنوان هو الموجز الملخص لفكرة المادة الصحفية وتعتمد علي الصورة بنسبة 20.2 كما يلاحظ عدم استخدام الخريط والرسوم التوضيحية في مواد الصحيفة وتري الباحثة أن ذلك يرجع إلي عدم تميز الصحف السودانية في استخدام هذا النوع من التقنيات الحديثة في عملية التصميم والإخراج الصحفي ، ويلاحظ عدم استخدام الصورة في أخبار العينة الواردة في الصفحة الأولى وتري الباحثة انه عيب إخراجي حيث تعتبر الصورة دعامة لنجاح المادة الصحفية كما أنها أداة لجذب القارئ ، وقد اعتمدت عينة التحليل علي اللون بنسبة 15.1 وذلك باستخدام اللون في العنوان فقط مع اللون الرمادي والأبيض في بعض الأرضيات وتري الباحثة أن ذلك يرتبط بضعف الإمكانيات المالية اللازمة لاقتصاديات صناعة الصحافة السودانية . ويلاحظ استخدام المينشيت في إبراز مادة التحليل بشكل ضعيف ضمن الفئة أخرى التي تشتمل علي البياض الذي يعتبر الأساس في إبراز المادة موضوع التحليل حيث أن الصحف

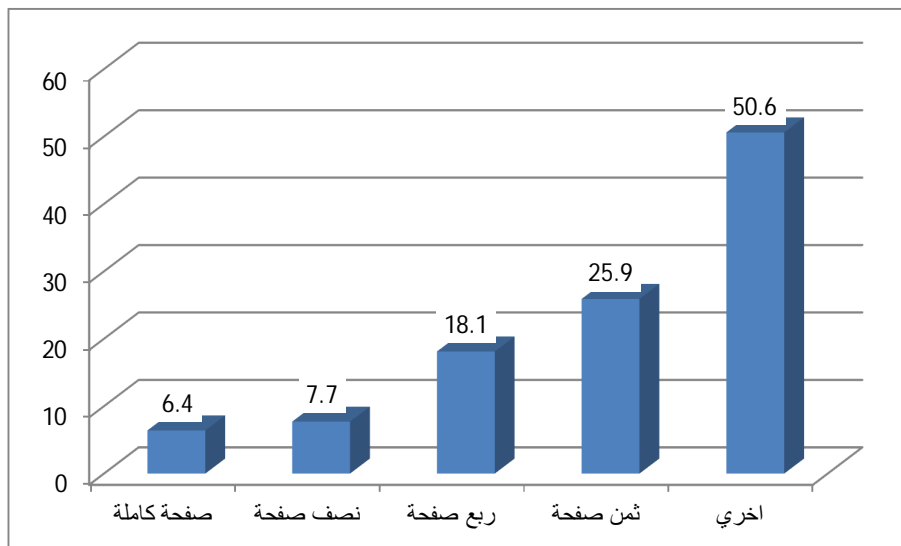
السودانية تترك مساحات مناسبة من البياض بين المواضيع والحروف الشئ الذي يلفت نظر القارئ للمادة المنشورة .

جدول وشكل رقم (10)

مساحة المادة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
6.4%	5	صفحة كاملة
7.7%	6	نصف صفحة
18.1%	14	ربع صفحة
25.9%	20	ثمان صفحة
50.6%	39	أخرى
100%	77	المجموع

شكل رقم (10) مساحة المادة .



بناءً على الجدول والرسم البياني رقم (10) نستطيع حساب عدد صفحات العينة المحللة فجملة عدد صفحات الموضوعات المنشورة من أخبار وحوارات وتحقيقات ومقالات .. الخ تساوي :-

- صفحة كاملة = 5 صفحات

- نصف صفحة = 6 = 3 صفحات

- ربع صفحة = 14 ÷ 4 = 3.5 صفحة

- ثمن صفحة = 20 ÷ 8 = 2.5 صفحة

- أخرى = 39 ÷ 16 = 2.4 صفحة

- المجموع = 16.4

عدد صفحات العينة المكونة من 48 مفردة = عدد صفحات المفردة × حجم العينة =

$$768 = 48 \times 16$$

نسبة عدد صفحات عينة التحليل من صفحات الـ 48 مفردة = $21.3 = 768 \div 16.4$

النتائج والتوصيات

علي الرغم من المنافسة التي تعيشها الصحافة الورقية أمام التكنولوجيا المتطورة في العالم إلا أن الصحافة الورقية في السودان مازالت تقوم بدورها الإعلامي تجاه المجتمع . ولا شك أن جاذبية صفحاتها المحتوية علي الأخبار الإقليمية والمحلية يعتبر من الأسباب الأساسية لاستمرارها ، فهذه المعلومات تشغل حيزاً هاماً في تلك الجرائد التي تخصص اقل من نصف صفحاتها للإعلام التنموي ، وتأكيداً لذلك فقد توصلت الدراسة علي النتائج التالية :-

1. توصلت الدراسة إلي أن صحف العينة تسعى إلي تحقيق أهداف وقضايا التنمية عن طريق

حشد الأدلة في القضايا التعليمية والصحية والزراعية والقضايا الاجتماعية الأخرى.

2. توصلت الباحثة إلي نجاح الصحافة السودانية في قيادة حملات صحافية مؤثرة حول قضايا تنموية شكلت رأياً عاماً علي مستوي الدولة بالرغم من وجود العديد من الصعوبات التي تعيق عملها .
3. تساوت نسبة تناول الجوانب الصحية والصناعية بنسبة 12.9 في صحيفة الرأي العام مما يعني أن التقدم التنموي يسير في مستويات متساوية .
4. يلاحظ ارتفاع الفئة أخرى بنسبة 49.3 في الرأي العام و "37.8" في السوداني عن باقي الفئات وهي الفئة التي تعني بالتنمية الشاملة ، كما أن تقارب النسب في قيم التعليم والصحة والزراعة يؤكد شمولية التنمية .
5. كشفت الدراسة أن صحف العينة تسهم في خلق صورة وانطباعات ايجابية ويتضح ذلك في تناولها للاتجاهات المؤيدة لقضايا التنمية الاجتماعية بنسبة 83.1 للرأي العام و80.3 للسوداني والمتمثلة في القضايا التعليمية والصحية والثقافية .
6. اتضح أن صحيفتي الدراسة تعتمد بشكل كبير علي الخبر فيما كان الاهتمام محدوداً في الأشكال التفسيرية والأشكال التي تعرض مواد الرأي ، كما اتضح أن صحيفة الرأي العام نجحت في نقل الأخبار والوقائع المتعلقة بتنمية المجتمعات الريفية نظراً لتخصيصها صفحة خاصة بالولايات .
7. أظهرت الدراسة أن صحف العينة تخصص الصفحات الداخلية لموضوعات التنمية والتي ورد اغلبها في صفحتي الاقتصادية والولايات . كما ظهرت بعض المواد في الصفحة الأولى والأخيرة لتأكيد التنوع وكسر روتين نشر المادة السياسية علي الصفحة الأولى .
8. ركزت صحيفتي الدراسة علي توزيع موضوعات الدراسة اعلي ووسط وأسفل الصفحة مع ارتفاع النسبة في وسط الصفحة مصحوب بالعناوين التي تؤدي إلي جذب انتباه واهتمام القارئ لمتابعة الموضوعات المنشورة .

9. توصلت الدراسة إلي أن صحيفتي الدراسة تعتمد علي اللغة العربية الفصيحة في كل أشكال التحرير وهذا يعود للجدية التي يتم بها تناول معلومات الصفحة الاقتصادية التي وردة فيها اغلب مواضيع العينة .

10. يتضح اعتماد صحيفتي الدراسة علي محرريها ومراسليها في الحصول علي المعلومات الصحفية مما يؤكد الاهتمام بالمراسل الصحفي في نقل المعلومات والأحداث المختلفة.

11. كما كشفت الدراسة اعتماد صحف العينة علي المسؤولين الرسميين في نقل كافة المعلومات المتعلقة بالجوانب التنموية .

• التوصيات :-

1. التأكيد علي الوظيفة المؤثرة والفعالة للصحافة الورقية الذي يمكن أن تؤديه من خلال المشاركة في تنمية المجتمعات المحلية والإقليمية باعتبارها وسيلة ربط مباشر بين الإنسان ومجتمعه المحلي وأداة تعبر عن هذا المجتمع .

2. التركيز علي الوظيفة المحورية للصحافة القومية المتمثلة في حماية البيئة وتعبئة الوعي للقضاء علي الأمية والاهتمام بالتعليم والثقافة المحلية ، ودعم الجهود الشعبية والذاتية والتشجيع علي الممارسة الديمقراطية والحوار الحر بعيداً عن الأجهزة الإدارية والتنفيذية.

3. إنشاء صحف محلية وإعادة تفعيل الصحف الإقليمية التي يتسم مضمونها بمتابعة وتحليل جوانب الحياة المختلفة لسكان تلك الأقاليم كجمهور نوعي له ظروفه ومشاكله الخاصة التي تفرض طبيعة خاصة لكيفية تطويره .
4. العمل علي إنشاء مطابع بالولايات لتسهيل عملية إصدار الصحف الإقليمية داخل الإقليم توفيراً للنفقات وتنظيم عمليات الطباعة والنشر والتوزيع والعمل علي انتشارها وحل مشكلة الاعتماد علي الصحف القومية التي يعيق توزيعها وسائل النقل والمواصلات .
5. تكثيف الحملات الإعلامية في كافة الصحف القومية والمحلية للقضاء علي الأمية التي تعتبر احد معوقات التنمية وخاصة في المناطق الريفية ، .
6. التأكيد علي دور الصحافة الإقليمية والعمل علي قيام تعاون وثيق بينها وبين الإذاعات المحلية من اجل إنجاح مشاريع التنمية الريفية .
7. التوصية لدي أطراف النزاعات السياسية وكافة فعاليات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية لترك النزاع والتوجه لتنمية المجتمعات الريفية .
8. تشكيل مكتب خاص بالصحافة الإقليمية من خلال مجلس الصحافة والمطبوعات القومي يراعي الصحافة الإقليمية ويعمل علي تطويرها وحل مشاكلها .
9. التوصية بإنشاء وتفعيل اتحاد الصحفيين بالولايات تحت إشراف الاتحاد العام للصحفيين السودانيين وتسهيل عملية انضمام العاملين بالصحافة في الولايات ممن ينطبق عليهم شروط عضوية الاتحاد العام إلي جانب تنظيم دورات تدريبية للصحفيين ومراسلي الصحف القومية والإداريين والعمال حتى يسهموا في عملية تطوير تلك الولايات .
10. التوصية لدي حكام الولايات والأجهزة التنفيذية والمجالس التشريعية المحلية بضرورة دعم المؤسسات الإعلامية بالولايات وتمكينها من إنشاء صحف خاصة بها تمكنها من أداء دورها في عملية التنمية والتطور .
11. التوصية لدي المؤسسات التي تقوم بعملية توزيع الصحف بأن تبذل قصارى جهدها لإيصال النسبة المخصصة للولايات من الصحف القومية في الزمن المناسب .

12. الالتزام برسالة المناطق الريفية بخصوص الحفاظ علي الهوية الثقافية والشخصية المؤمنة بالقيم والعادات والتقاليد الوطنية ومقومات البناء والتنمية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً .

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة اتضح أن الصحف تتكامل مع مؤسسات الدولة لتقديم رؤى علمية عن الكيفية التي يتم بها معالجة مشكلات المجتمعات الريفية بالتركيز علي وظائف الصحافقوا مكانياتها في التغلب علي العوامل والمعوقات التي تقف أمام التنمية بصفة عام والتنمية الريفية بصفة خاصة ، فالصحافة لا تقل أهمية عن وسائل الإعلام الأخرى إذ أنها احدي وسائل الإعلام المجتمعية التي تمكن الأفراد والجماعات باكسابهم المهارات التي يحتاجونها لإحداث تأثير في مجتمعاتهم ، بالرغم

من وجود العديد من الأخطار و المعوقات التي تواجهها والتي يرتبط بعضها بالاقتصاد والعادات والتقاليد الأخرى مرتبطة بالاستقرار و القضايا الاجتماعية الأخرى .

كما أثبتت الدراسة أن التنمية الاجتماعية وتطوير المجتمعات الريفية هدف لا بد من الوصول إليه وتمكين المجتمع من ذلك باعتباره من المحاور المركزية للمضي قدماً نحو التقدم والتطور .

المراجع :

• أولاً : القرآن الكريم :-

(1) سورة الأعراف ، الآية (161) .

• ثانياً : المراجع العربية :-

- (1) احمد بدر ، الاتصال بالجمهير والدعاية الدولية ، الكويت ، دار القلم ، 1974م .
- (2) د. احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات الإعلام ، ط1 ، القاهرة ، (بيروت ، دار الكتاب المصري ، دار الكتاب اللبناني ، 1985م) .
- (3) أحمد سمساعة ، وآخرون ، التنمية الريفية وسبل تطويرها ، الخرطوم، قاعة الصداقة، 1996م .
- (4) د. احمد شاهين ، الإعلام والتنمية ، القاهرة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، 2011م .

- (5) احمد التكلوي ، المدخل السيسلوجي للإعلام ، سلسلة علم اجتماع العالم الثالث ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، 1974م
- (6) إبراهيم إمام ، الإعلام والاتصال الجماهيري ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1975م ،
- (7) إبراهيم عبد الله المسلمي ، الصحافة والمجتمع المعاصر ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 2011م .
- (8) د. إبراهيم عبد الرحمن رجب ، مفاهيم ونماذج المجتمع المحلي ، مؤسسة الشرق الأدنى ، 1988م .
- (9) إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، ط1 ، بيروت الدار العربية للموسوعات ، 1999م .
- (10) إسماعيل محمود حسن ، مناهج البحث في إعلام الطفل ، ط1 ، القاهرة ، دار النشر للجامعات ، 1996م .
- (11) الفاروق زكي يونس ، تتمية المجتمع في الدول النامية ، القاهرة ، (مكتبة القاهرة الحديثة ، 1967م) .
- (12) الناصر عبد المجيد حمزة ، عصرية ردام المردوك ، العينات ، الموصل ، مطبعة التعليم العالي ، 1989م .
- (13) المنظمة العربية للتنمية الريفية المتكاملة ، التنمية الريفية المتكاملة في السودان بغض النظر عن قضاياها وتجاريها ، (الرباط ، 1983م) .
- (14) الإستراتيجية القومية الشاملة ، البرنامج الثلاثي الثاني للأعوام 96/95 - 1998/97م - تقييم الأداء للبرنامج الثلاثي الثاني ، (الخرطوم ، 1995م)
- (15) تيسير احمد ابو عرجة ، الاتصال وقضايا المجتمع ، ط1 ، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2013م .
- (16) جمال حمدان ، العالم الإسلامي المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، 1997م) .
- (17) جيهان رشتي ، تكنولوجيا الاتصال الجديدة وقضية الحق في الاتصال ، دار الرشيد للنشر ، (بغداد ، 1982م) .

- (18) حسين عماد مكاوي ؛ ليلي ، حسين السيد ، الاتصال ونظرياته المعاصرة ، الدار المصرية اللبنانية ، (القاهرة ، 1998م .
- (19) خالد عبد الله احمد ضرار ، البحث العلمي في الاتصال الجماهيري ، ط1 مطبعة السودان للعملة ، (الخرطوم ، 2012م) .
- (20) د.سامية بابكر محمد الحسن ، قضايا الوعي البيئي والتنمية المستدامة في السودان ، (مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، جامعة ام درمان الأهلية) .
- (21) سعيد الغريب النجار، مدخل إلي الإخراج الصحافي ، ط1 الدار المصرية اللبنانية ، 2001م .
- (22) سمير محمد حسين ، بحوث الإعلام ، عالم الكتب ، (القاهرة ، 1995م) .
- (23) سيد الهواري محمود ، الإدارة : الأصول والأسس العلمية ، ط1 ، مكتبة عين شمس ، (القاهرة ، 1973م) .
- (24) سعد الدين إبراهيم ، مصر في ربع قرن ، دراسات في التنمية الاجتماعية والنفير الاجتماعي ، ط1 ، معهد الإنماء العربي ، (بيروت ، 1981م) .
- (25) شاهناز محمد طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ، 1995م) .
- (26) شكري سيد احمد فاخر ، منهجية أسلوب تحليل المضمون وتطبيقه في التربية ، ط8 ، جامعة قطر ، مركز البحوث التربوية ، 1991م .
- (27) علي الكاشف ، التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا ، عالم الكتب ، (القاهرة ، 1985م) .
- (28) عبد الحميد القاضي ، دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية ، (الإسكندرية ، 1972م) .
- (29) د.عبد الله التوم عبد الله ، أساسيات التنمية الريفية ، (جامعة بخت الرضا ، 2004م) .
- (30) عبد الوهاب الكيالي ، كامل زهيري وآخرين ، الموسوعة السياسية ، الطبعة الاولى - الموسوعة العربية للدراسات والنشر ، لبنات ، (بيروت ، 1974م) .
- (31) عبد الرازق محمد الدليمي ، التخطيط الإعلامي ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، (عمان ، 2012م) .

- (32) عبد العزيز الفاتح ، مدخل إلى علم الصحافة ، ج 2 ، ط 2 ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1977م .
- (33) عالية حسن حسين للتنمية نظرياً وتطبيقياً ، الهيئة المصرية العالمية للكتاب ، (القاهرة ، 1977م) .
- (34) د.طلعت عبد الحميد عيسي ، مذكرات في الإخراج الصحفي ، الجامعة الإسلامية كلية الآداب قسم الصحافة ، 2014م .
- (35) عبد الغفار رشاد ، الرأي العام دراسة النتائج السياسية ، دار نهضة الشرق ، (القاهرة ، 1984م) .
- (36) عصام سليمان موسى ، المدخل في الاتصال الجماهيري ، ط 1 ، الأردن ، مطابع دار الشعب ، 1986م .
- (37) عواطف عبد الرحمن ، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ، 1985م) .
- (38) عبد الحكيم خليل مصطفى عبد المنعم ، الصحافة وقضايا التنمية الاجتماعية في الدول النامية ، ط 1 ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة .
- (39) علي خليفة الكواري ، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية في التنمية العربية : الواقع الراهن والمستقبل ، سلسلة المستقبل العربي (6) الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، 1984م) .
- (40) علي فهمي ، التنمية الإقليمية والمحلية ، بحث مقدم في ندوة الإذاعات المحلية والتنمية الشاملة .
- (41) علي لطفي ، دراسات في تنمية المجتمع ، مكتبة عين شمس ، (القاهرة 1980م) .
- (42) عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، ط 3 ، مكتبة وهبة ، (القاهرة ، 197م) .
- (43) عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، (القاهرة ، 1976م) .
- (44) د. عباس كورينا محمد العوض ، رؤية إستراتيجية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية ، مكتبة وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ، (الخرطوم ، 2015م) .
- (45) أ.د عبد الرازق محمد الدليمي ، التخطيط الإعلامي ، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، (عمان ، 2012م) .

- (46) د. عصمت محمد احمد سليمان ، قضايا العدالة الاجتماعية والإنصاف ، مدخل تأسيسي ، جامعة الخرطوم ، 2014م .
- (47) م. محمد زهير درويش ؛ أيوب . السيدة رائدة ، تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمعات الريفية ، (سوريا، تموز 2000م) .
- (48) محمد سيد محمد ، المسئولية الإعلامية في الإسلام ، مكتبة الخانجي ، (القاهرة ، 1983م) .
- (49) مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثاني ، دار المعارف ، (القاهرة ، 1970م) .
- (50) محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، (القاهرة ، 1982م) .
- (51) محمد سيد محمد ، الإعلام والتنمية ، ط3 ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ، 1985م) .
- (52) محمد سعد إبراهيم ، الإعلام التنموي والتعددية الحزبية ، ط1 ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، (القاهرة ، 2003م) .
- (53) محي الدين صابر ، التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، سرس الليان ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، 1962م .
- (54) أ.د. محمود علم الدين ، أساسيات الصحافة في القرن الواحد والعشرين ، السحاب للنشر والتوزيع ، 2014م .
- (55) محمد عبد الحميد ، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير ، ط3 ، عالم الكتب للنشر والتوزيع ، (القاهرة ، 2004م) .
- (56) محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، المكتبة النموذجية ، 1976م .
- (57) مختار عثمان الصديق ، مناهج البحث العلمي ، مطبعة إيثار ، الخرطوم ، السودان ، (القاهرة ، 2006م) .
- (58) مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ج1 ، ط4 ، دار المعارف ، (القاهرة ، 1979م) .
- (59) محمد عبد الحميد ، دراسات في بحوث الإعلام ، عالم الكتب ، (القاهرة ، 1992م) .
- (60) محمد منير حجاب ، الإعلام والتنمية الشاملة ، ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 1998م

- (61) أ.د. محمد منير حجاب ، الإعلام والتنمية الشاملة الطبعة الثالثة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، (القاهرة ، 2003م) .
- (62) محمد سمير حسين ، دراسات في مناهج البحث العلمي - بحوث الإعلام ، ط2 ، عالم الكتب ، (القاهرة ، 1995م) .
- (63) د.يوسف حباوي ؛ د. عبد خرابشه ، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة ، مؤسسة الرسالة ، (بيروت ، 1409هـ - 1984م) .

• ثالثاً : الرسائل العلمية وأوراق العمل :-

- (1) إبراهيم عبد الله المسلمي ، الصحافة الإقليمية في مصر ودورها في تنمية المجتمعات المحلية ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1981م .
- (2) أسماء حسن محمد التوم ، معايير التقطيه الصحفية لاستفتاء جنوب السودان ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، مكتبة كلية علوم الاتصال جامعة السودان ، 2011م .
- (3) انجازات وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية ، سلسلة إصدارات الوعد الحق رقم (38) ، ط1 ، دار الفكر ، الناشر ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، (بيروت ، 2005م) .
- (4) المهدي سليمان المهدي ، دور الصحافة السودانية في دعم الوحدة الوطنية ، دكتوراة ، كلية علوم الاتصال جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مايو 2012م) .
- (5) المجلس العربي للطفولة والتنمية ، التقرير الإحصائي الأول لواقع الطفل العربي ، مركز التوثيق والمعلومات ، المركز المصري العربي ، 1993م .
- (6) البنك الدولي ، 1992م ، تقرير عن التنمية في العالم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، (القاهرة ، 1991م) .
- (7) اليونسكو ، المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية ، توصية رقم (72) ، (مكسيكو ، 1982م .
- (8) أكاديمية السودان للعلوم الإدارية ، مذكرة حول التنمية الريفية ، 1997م .
- (9) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول دور المرأة في التنمية الريفية ، (الخرطوم ، 1997م) .
- (10) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية ، مذكرة إلي السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي ، (روما 10-12 ديسمبر / 2013م) .

- (11) المجلس القومي لرعاية الطفولة ، الإطار العام للخطة الوطنية للتصدي للعنف ضد الأطفال ، المسودة الأولى ، 2010م موقع المجلس الإلكتروني : www.nccw.gov.sd
- (12) جلال مدبولي محمد جلال ، الاتجاه التكاملي في التخطيط لتنمية المجتمعات المستدامة ، رسالة دكتوراة ، قسم الاجتماع كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1976م .
- (13) جامعة القاهرة ، الحكم المحلي والتنمية الإقليمية : نظرة عامة ، مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي ، (القاهرة ، 1980م) .
- (14) د.حسن إبراهيم مكي ؛ د. بركات عبد العزيز محمد ، المدخل إلى علم الاتصال ، منشورات ذات السلاسل ، (الكويت ، 1995م) .
- (15) د. خليل محمد سيد وآخرون ، التنوع الثقافي في السودان وأثره على وحدة البلاد ، بحث جماعي للأكاديمية العسكرية العليا ، (الخرطوم ، 1995م) .
- (16) سعد الدين محمد ، دور الحكومة المحلية بالنسبة للتنمية الريفية في السودان ، جامعة الخرطوم ، 1998م .
- (17) سليمان نصر الله إدريس ، دور الصحافة في معالجة مشكلات المجتمعات الريفية ، رسالة ماجستير ، مكتبة كلية الإعلام جامعة ام درمان الإسلامية ، (الخرطوم ، 2004م) .
- (18) عبد الحكم خليل مصطفى عبد المنعم ، تغطية قضايا التنمية الاجتماعية بالصحافة السودانية ، رسالة ماجستير ، مكتبة كلية الإعلام جامعة ام درمان الإسلامية ، 1999م
- (19) د. عباس كورينا محمد العوض ، رؤية استراتيجية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية ، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ، 2015م .
- (20) محمد أحمد البادي ، " طبيعة الصحافة الريفية ودورها في المجتمعات النامية مع التطبيق على المجتمع المصري " ، رسالة دكتوراه . القاهرة: قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة ، 1975م . www.alba7es.com
- (21) مصطفى المصمودي ، النظام الإعلامي الجديد ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (94) ، المجلس الوطني للثقافة ، والفنون والأدب ، (الكويت ، 1985م) .
- (22) محمد عوض إبراهيم نصر ، دور التلفزيون العربي في التنمية الاجتماعية في الريف المصري ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام جامعة القاهرة ، 1979م .

- (23) محمد محمود علي عرفة ، الصحافة والتنمية السياسية : دور الصحف اليومية في بناء التنظيم السياسي ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام جامعة القاهرة ، 1979م .
- (24) محمد علي حسن شرف الدين ، سياسات التنمية الريفية وأثرها في عمليات التصحر ، دراسة حالة : مشروع جبال النوبة للتنمية الريفية ، موقع جامعة الخرطوم ، 2015/5/26م .
- (25) منال يوسف بشير ، دور الصحافة الإقليمية في التنمية المحلية ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الإعلام ، جامعة الخرطوم ، كلية الآداب ، قسم الإعلام ، فبراير 2012م .
- (26) وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ، الإستراتيجية القومية الشاملة ، السودان ، 1992م - 2002م ، مكتبة وزارة الرعاية الاجتماعية .
- (27) وكالة تنمية المستوطنات الزراعية ، الندوة الأفريقية في بعض الأقطار العربية ، التنمية الريفية الصومال ، الخرطوم ، 1978م .

رابعاً : المجالات والدوريات :-

- (1) ر.ج ، المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في خطط التنمية بالإقليم الآسيوي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد (24)، مركز مطبوعات اليونسكو ، (القاهرة ، 1976م) .
- (2) سعد لبيب ، الإعلام والتنمية ، مجلة النيل ، مركز النيل للتدريب هيئة الاستعلامات ، 1987م .
- (3) محمد عبد الله يعقوب ، الاعتبارات البيئية الريفية في السودان ، مجلة النيلين الجغرافية ، العدد الأول ، كلية الآداب جامعة الخرطوم - قسم الجغرافيا ، 1991م .
- (4) مركز بحوث التنمية الدولي ، دليل الميسر للاتصال التنموي بالمشاركة ، مركز خدمات التنمية .
- (5) ناجي البصام ، الإبعاد الأساسية لعملية التنمية ، مجلة "الإدارة" ، العدد (2) (القاهرة ، 1976م) .
- (6) د. نبيل محمد دقيل فريد ، التقنية الملائمة لتنمية الريف السوداني - دور التقنية في التنمية الريفية ، مجلة دراسات إفريقية ، العدد الثالث والعشرون ، 2000م .

• خامساً : المراجع المترجمة والأجنبية :-

- 1) ملفين لديفلير ؛ ساندر بول روكيتش ، نظريات وسائل الإعلام ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ، ط1 ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، (القاهرة ، 1993م).
- 2) شون ماكبرايد ؛ آخرون ، أصوات متعددة وعالم واحد ، الاتصال والمجتمع اليوم ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، (الجزائر ، 1981م) .
- 3) Wilbur schramm, communication development and development process, in lucienpye (ed), communication and political development, Princeton, n.j.princeton university press, 1963
- 4) Maejid teheranian, communication and national development, in m. teheranian communication policy for national development. (London : baectledge & kegon paull, 1977)
- 5) Alan hancok, communication planning for development : qn operational framework, (paris: the united nation educational scientific and culturural organization, (1981)
- 6) Joseph R.Dominik ,James E.Fletcher .1984, Broadcasting Research Methods

● سادساً : مواقع الانترنت :-

- 1) www.nccw.gov.sd
- 2) [sit.iugaza.edu.ps> files>/](http://sit.iugaza.edu.ps/files/)
- 3) <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 4) http://alsudani.net/news/index.php?option=com_content&view=article&id
- 5) <http://almaany.com/ar/dict/ar-ar>
- 6) <http://maajim.com/dictiona-ry>
- 7) <http://khartoumspace.uofk.edu/handle>.

● سابعاً : المقابلات الشخصية :-

- 1) مقابلة مع : أ. مالك إبراهيم : مجلس الصحافة والمطبوعات 2016/10/25م - س 11:30
- 2) مقابلة مع : أ. داؤود ابوكلام داؤود : الاتحاد العام للصحفيين السودانيين 2016/12/25م - س 3:30.
- 3) مقابلة مع : أ. بابكر بشير بخيت : رئيس اتحاد صحفيي ولاية جنوب كردفان 2016/6/3م - س 4:00.

- 4) مقابلة مع : أ. عيسى الشريف : المدير العام السابق بوزارة التنمية الريفية ولاية جنوب كردفان - امدرمان 2015/7/26م - س 1:12.
- 5) مقابلة مع : احمد محمد سعيد : مراسل صحيفة الانتباهة - ولاية كسلا - 2016/10/20م - س 2:15 .
- 6) مقابلة مع : محمد مصطفى احمد الزاكي : مراسل صحيفة الصحافة - زالنجي - 2016/10/19م .